جـــامعة عمار ثليجي – الأغـــواط –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلـــوم السيـاسيـة
السنة الثانية جذع مشترك

د . عامر بن المداني
أستاذ محاضر
a.benmadani@lagh-univ.dz

محاضرات
النظم السياسية المقارنة

السنة الجامعية: 2024-2025

مقدمة

نسعى من خلال دراسة النظم السياسية المقارنة عبر سلسلة من المحاضرات ، لتزويد الطلبة بفهم علمي ونظري لمختلف محاور هاته المادة وتمكينهم من الأدوات المنهجية والمعرفية وتأهيلهم لإعداد بحوث في مجال النظم السياسية ومختلف فروعها بطريقة علمية ومنهجية دقيقة وواضحة ، من خلال التعريف بأهم المقاربات النظرية والأنساق المعرفية والمناهج المستخدمة في دراسة النظم السياسية ، وكذلك معايير تصنيفها والأنماط الرئيسية للنظم السياسية الحديثة مثل النظام البرلماني والنظام الرئاسي وشبه الرئاسي والمجلسي ، وأهم سمات النظم السياسية في مختلف الدول عبر تطورها التاريخي ، وكذلك مجال السياسة المقارنة وتطوره ، كما نسعى أيضا لدراسة اهم مميزات المؤسسات السياسية سواء الرسمية مثل المؤسسات التي تكون السلطات الثلاث الأساسية في الأنظمة السياسية الحديثة مثل السلطة التنفيذية ، السلطة التشريعية والسلطة القضائية ، أو الفواعل غير الحكومية أو غير الرسمية مثل الأحزاب السياسية ، جماعات المصالح، النظم الانتخابية ،الوسائط الإلكترونية ، المنظمات الدولية ....الخ ، واهم التطورات الحديثة في مجال النظم السياسية خاصة ما يتعلق بالحكومة الإلكترونية وتطور وسائل الاتصال والتواصل الحديثة وتأثيرها على الأنظمة السياسية .

المحور الأول : المقارنة وأهميتها في دراسة الظاهرة السياسية:

تعتبر المقارنة من أهم المناهج المستخدمة في دراسة الظاهرة السياسية والنظم السياسية ، إلى درجة ان هناك من ينظر لها كفلسفة للعلم وليست منهجية فقط ولا يستقيم التحليل المقارن للنظم دون الإلمام بفلسفة المقارنة وأطرها الابستمولوجية في الحقل المعرفي ، ولأن المقارنة أصبحت جزءا أساسيا من البحث العلمي بالنسبة للعلوم الاجتماعية فقد جعلها الكثير من الباحثين البديل عن التجربة في العلوم الطبيعية والمؤدية إلى الكثير من أهدافها إلى حد قول ألكسيس دي توكفيل بكونها "جوهر المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية ".

أولا: المقارنة

وبالرغم من اختلاف تعريفات المقارنة وتنوعها، إلا أنها تكاد تنطلق جميعها من تعريف جون ستيوارت ميل الشهير الذي عرفها بأنها:
" دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة ، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر"،[1] كما وعرفها جوزيف لابالومبارا بأنها:" عملية تعكس أساسا البحث في أوجه التشابه والاختلاف التي تتميز بها الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع الدراسة تمهيدا لفهمها وتفسيرها والتنبؤ بها ".

ثانيا : أهداف الدراسة المقارنة للظاهرة السياسية:

هناك مجموعة من الأهداف سواء علمية أو معرفية للدراسة المقارنة للظاهرة السياسية وهي :
* الوصول إلى معرفة علمية ، وحدود هذه المعرفة ومصداقيتها وكيفية التحقق منها ودورها في بناء نظريات أو مناهج تُعين العقل الإنساني على فهم الواقع وحسن إدراكه ومن ثمة الإصابة في التعامل معه وذلك من خلال : إدراك الاختلاف والتنوع في

[1] – محمد نصر عارف، **أبستمولوجيا السياسة المقارنة:** النموذج المعرفي–النظرية–المنهج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002) ، ص94 .

المجتمعات البشرية والخصائص الذاتية للنظم والشعوب ، معرفة أنماط العلاقات والتفاعلات والمعايير والقيم السائدة في كل مجتمع ، ضرورة التنظيم بوجود حاكم ومحكوم بغض النظر عن الشكل والغاية من الحكم.

* تأسيس النظم السياسية .

* صنع السياسة وتقديم البدائل والبيانات اللازمة لعملية صنع السياسة سواء الداخلية أو الخارجية.

* تقويم السياسة ، إذ ان التحليل المقارن يهدف إلى تقويم التجربة السياسية .

*التنبؤ بالأحداث والاتجاهات : ويعتبر هدف السياسة المقارنة هو التنبؤ بالظواهر السياسية مثل حدوث الديمقراطية ، الثورات ، الانقلابات ، التحول الديمقراطي .

ثالثا : المراحل التي مر بها حقل السياسة المقارنة

مر حقل السياسة المقارنة بعدة مراحل قسمها محمد نصر عارف إلى ثلاث مراحل :

1- **مرحلة الحكومات المقارنة** : وتندرج ضمن الفترة الزمنية التقليدية أو ما قبل السلوكية أواخر القرن التاسع عشر وعشرينيات القرن العشرين وتم التركيز فيها على الدولة ومؤسساتها ودستورها على ان الدولة هي الفاعل السياسي الوحيد خاصة في الدول الغربية ، فعلم السياسة هو علم الدولة مما أدى إلى ارتباط مفهوم حقل السياسة المقارنة بلفظ الحكومة .[1]

2- **مرحلة السياسة المقارنة** : ويرتبط بالمرحلة السلوكية بعد الحرب العالمية الأولى وبداية الحرب العالمية الثانية ، إذ انتقل علم السياسة من علم الدولة إلى علم السلطة أو القوة ، وأصبحت المقارنة تتم بين الأبنية والعمليات السياسية داخل الدولة وعبر الدولة ، كما اهتم بالتوزيع السلطوي للقيم كالثروة والنفوذ وأصبحت المقارنة تتم بين النظم الكلية أو الجزئية طبقا لعلاقات الأبنية بالوظائف ومعايير السلوك والقيم في المجتمعات المختلفة .[2]

[1] – محمد نصر عارف ، مرجع سبق ذكره ، ص96

[2] – نفس المرجع ، ص 96 .

وتم التركيز على مقارنة الظاهرة السياسية في مجملها وليس الحكومات ، والاهتمام بالتغير السياسي ، أي دور التوجهات الفكرية والاجتماعية في التغير في السلوك وتأثير عامل التقليد والمحاكات في نوعية النظم .

3 – مرحلة المنهج المقارن أو التحليل المقارن : ويرتبط نظريا بنضوج الثورة السلوكية وتم النظر إلى حقل السياسة المقارنة على انه حقل يعرف بمنهجه وليس بموضوعه ومحتواه وتم التركيز فيه على المناهج العلمية وخاصة المنهج المقارن الذي اصبح بديل عن المنهج التجريبي في العلوم السياسية .[1]

رابعا: تطور دراسة النظم السياسية المقارنة

ان دراسة السلطة والوظائف التي يتم ممارستها في النظام السياسي ، بمعنى النشاط الذي يقوم في هذا النظام تعتبر مهمة عند محاولة فهم أي نظام ، ويمكن التمييز بين مرحلتين مهمتين في دراسة تطور الدراسات السياسية المقارنة، وذلك من خلال كيفية اهتمام المفكرين السياسيين بتصنيف أنظمة الحكم وبيان خصائصها وأوجه الاختلاف والاتفاق بينها:

1– المرحلة التقليدية :

تعود جذور هاته المرحلة بدءا من الدراسات التي قام بها أرسطو إلى مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، فأرسطو يعتبر من الأوائل الذين قاموا بالدراسات المقارنة من خلال تبنيه الأسلوب المقارن في دراسة أشكال وأساليب الحكم أثناء بحثه في أسباب الثورات اليونانية وحالة عدم الاستقرار التي سادت آنذاك، وبيان أي أنظمة الحكم أصلح وتحقيقا للاستقرار السياسي ، وتوصل إلى ان اكثر نظام يحقق الاستقرار السياسي هو الذي يرتكز على حكم الطبقة الوسطى التي تجمع بين الكثرة العددية والوسطية في المستوى الاقتصادي مع قدر من التعليم والثقافة ،[2] كما كانت هناك

---

[1] –– محمد نصر عارف ، مرجع سبق ذكره ، ص96–102 .

[22] – بطرس بطرس غالي، **المدخل إلى علم السياسة**، ط6، القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية ،1986،ص 35–36.

العديد من الدراسات خاصة في عهد الإمبراطوريات الرومانية ، مثل ما قام به بولیباس حين قارن بين مجموعة من الإمبراطوريات القديمة أثناء بحثه عن أكمل الدساتير، وانتهى إلى تفضيل الدستور الروماني الذي زاوج بين الملكية والأرستقراطية والديمقراطية حين جعل الحكم قسمة متوازنة بين قوى ثلاث هي القناصل ومجلس الشيوخ والشعب، وفي عصر النهضة درس جون بودان حكومات الدول الأوربية وعقد مقارنات بينها تناولت خصائصها ومظاهر القوة فيها. وفي القرن الثامن عشر استخدم مونتسكيو الأسلوب المقارن في بناء نظريته عن القانون والسياسة من خلال صياغة مبدأ الفصل بين السلطات وتصنيف نظم الحكم وبيان أثر العوامل الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية على الواقع السياسي. [1]

غير أن دراسات نظم الحكم خلال القرن التاسع عشر اتخذت طابع قانوني نظري لا علاقة له بالواقع الفعلي لهذه النظم، أي معالجة نظم الحكم في بعض الدول في حدود ما هو مبين بالوثائق الدستورية، هذه الدراسات عمدت إلى الوصف المؤسسي الشكلي لنظام بعينه أو لعدة نظم دون المقارنة بينها.

وبعد الحرب العالمية الأولى أصبحت الدراسات المقارنة أكثر تعقيدا، بحيث لم تقف عند حد الوصف الدستوري للنظم المختلفة، بل اهتمت بالسياسات الحزبية وبعض الممارسات السياسية، كان ذلك أثناء ظهور النظم الشمولية السوفيتية والفاشية والنازية، ويمكن في الإجمال تحديد الخصائص العامة للدراسات المقارنة لنظم الحكم خلال هذه الفترة فيما يلي:[2]

* سيادة الطابع الغربي، بحيث كانت النظم السياسية الغربية وحدها البحث المقارن.

* سيادة الطابع القانوني، ذلك أن الدراسات ركزت على المؤسسات الحكومية أي السلطات الثلاث في النظم موضع المقارنة دون اهتمام بالمؤسسات غير الحكومية.

* الاعتماد على الوصف دون التحليل، فقد انشغل الدارسون بوصف المؤسسات الحكومية دون محاولة المقارنة بينها، فلا تكاد تحتوي أية دراسة على تحديد معايير اختيار النظم أو تحليل للعوامل المسببة للاختلاف أو التشابه بين النظم.

---

[1] – سيد عليوة وآخرون، **المدخل في علم السياسة**، الإسكندرية: مطبعة الجمهورية، 1999، ص88 .

[2] – كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، 1987، ص20.

* الاهتمام بما هو ثابت، أي وصف التطور الذي مرت به المؤسسات السياسية للكشف عن العوامل الدائمة في نظم الحكم، ولم تفسح المجال بالتالي للديناميات السياسية كظواهر الثورة والعنف التغير والتحديث السياسي .

* الارتباط بالفلسفة السياسية، إذ كان المفكرين السياسيين شديدي التعلق بالتنظير المعياري ولم تكن لهم أية اهتمامات ببناء نظرية امبريقية لنظم الحكم من خلال فروض تقبل الاختبار.

2- المرحلة ما بعد التقليدية :

والتي تأتي زمانيا بعد الحرب العالمية الثانية حيث شهد ميدان السياسة المقارنة في هذه الفترة تطورا هائلا بعد الاحتجاج على المنهج التقليدي في تناول نظم الحكم من خلال الدراسة القانونية المؤسسية، والدعوة إلى التحليل المقارن لعلاقات القوة والسلطة.

لقد كان وراء هذا التطور عاملين رئيسيين، يتعلق الأول بتزايد عدد الفواعل الدولية حين نالت كثير من الدول استقلالها، فلم يعد ممكنا تجاهلها في الدراسات السياسية ما أدى إلى القناعة بضرورة توسيع نطاق الدراسة ليشمل مختلف النظم السياسية، ولما كانت الأبنية الرسمية في كثير من الدول الجديدة محدودة التأثير كان من الطبيعي تراجع المدخل القانوني لصالح مداخل أخرى أكثر قدرة على الاقتراب من واقع حكم هده الدول.

أما العامل الثاني فيعود لتعرض علم السياسة ذاته لثورة منهجية كان من شأنها تبني مناهج وأدوات جديدة على حساب المنهجية التقليدية، يتعلق الأمر بالمدرسة السلوكية والتي تسعى إلى البحث المنظم عن الأنماط السياسية من خلال صياغة نظرية تجريبية اعتمادا على قاعدة من البيانات الإمبريقية ، وبالإضافة لاستخدامها أساليب التكميم والقياس، تفرض الحركة التمييز بين الوقائع والقيم وتتطلب الربط بين البحث وعملية بناء النظريات السياسية.[1]

[1] - David Easton , **The Current Meaning of Behavioralism**, in James Charles worth :ed, contemporary political analysis,(new yourk: Free press),1967,P 16-17

أدخلت الحركة السلوكية مفاهيم جديدة إلى ميدان التحليل والمقارنة باستخدام أطر منهجية محددة، وقد اتسمت هذه المرحلة بمجموعة خصائص منها:

* أصبح مفهوم النظام وحدة كلية للتحليل المقارن، وبهذا لم تعد النظم السياسية دراسة للدولة والحكومة فحسب، كما لم تعد المقارنة قاصرة على النظم الغربية بل أصبح في الإمكان المقارنة بين وحدات سياسية تؤدي وظائف النظام السياسي.[1]

* باتت قضايا التنمية والتغيير السياسي ضمن الاهتمامات الرئيسية لعلم السياسة المقارنة.

* استخدام المنهاجية المقارنة في دراسة المشكلات والسياسات الحكومية في دولتين أو أكثر، أي أن اهتمامات التحليل المقارن هو دراسة أداء النظم السياسية المختلفة.

* بروز مفاهيم جديدة أثرت التحليل المقارن كالمدخلات والمخرجات والبيئة والوظيفة السياسية وغيرها.

* تعدد وتنوع الأطر النظرية وأدوات جمع المعلومات المستخدمة في الدراسات السياسية المقارنة.

وبكل تلك التطورات في حقل السياسة المقارنة تجاوزت الدراسات اللاحقة الوصف إلى التحليل، ومن المعالجة الشكلية إلى الاعتماد المنهجي .

خامسا :شروط صحة المقارنة:

هناك قواعد ومبادئ ينبغي الالتزام بها في التحليل المقارن للنظم السياسية للوصول إلى الأهداف المرجوة من المقارنة وهي:

– شمولية المقارنة لكافة أوجه الاختلاف والاتفاق بين الوحدات الخاضعة للمقارنة .

– التحديد الواضح من جانب الباحث للوحدات أو العناصر أو الظواهر التي ستتم المقارنة بينها وضرورة إخضاعها في التحليل لنفس المناهج بما يحقق الدقة في رصد جوانب الاتفاق والاختلاف.

[1] – كمال المنوفي، مرجع سبق ذكره، ص 28–29.

– مراعاة ألا تكون الوحدات أو الظواهر المراد المقارنة بينها متماثلة تماما أو مختلفة تماما، فلا بد أن تشتمل على أوجه ونقاط الاختلاف وأخرى للتماثل والاتفاق وبالتالي وجوب وجود قدر من التشابه الجزئي بين الظواهر وضرورة ارتباط ذلك بانتماء هذه الوحدات إلى إطار حضاري أو ثقافي واجتماعي واحد ومتقارب.

سادسا : المشاكل التي تعترض الدراسات السياسية المقارنة:

هناك العديد من المشكلات التي تعترض الدراسات السياسية المقارنة منها :

* العدد الكبير للدول والمرجح للزيادة إضافة إلى التنوع والاختلاف بين الدول من حيث المساحة وعدد السكان، درجة الاستقرار، الاتجاه الإيديولوجي والثقافي، مستوى التنمية الاقتصادية، الخلفية التاريخية، طبيعة المؤسسات الحكومية ،كل هذه العوامل تتطلب من الباحث جهدا كبيرا لبلورة إطار لائق بالمقارنة على مستوى هذا التعقيد .

* كذلك مشكلات تصنيف النظم الذي يجعل الفارق بينها غير ملحوظ، أيضا مد المفاهيم وتوسيعها لدرجة فقدانها للتحديد.

* إلى جانب إغفال حقيقة تغير أشكال الحكم بسبب تطور وتنوع التصنيفات وكذلك الجمود والصرامة في التصنيف دون اعتبار التغييرات.

* التحيز أو الانغلاق في إطار ثقافي معين يحجب عن الباحث إدراك طبيعة التنوع والتعدد والاختلاف الذي يجعل للظاهرة معان مختلفة بل ومتناقضة (إشكالية موضوعية الباحثين).

* ندرة المعلومات والتي تمثل مشكلة كبرى، فأحيانا قد لا تتوفر للباحث الحقائق التي تسمح له بالمقارنة، فالإعتبارات السياسية تمثل قيدًا على جمع المعلومات في كثير من الدول .[1]

* مشكلة تحديد وحدات المقارنة وعناصرها هل هو النظام بكامله أو أحد عناصره أو ظواهره وصعوبة الفصل بين العناصر والمتغيرات في أي نظام سياسي عن بعضها

[1] – إسماعيل سعد وحسن محمد حسن، **النظريات والمذاهب والنظم: دراسات في العلوم السياسية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 59.

البعض وعن البيئة، لذا يتعين على الباحث مراعاة الطبيعة المعقدة والمركبة للنظم السياسية وارتباطها بالبيئة.

* مشكلة اختيار المناهج والذي يتوقف بالأساس على طبيعة الظاهرة أو الوحدة محل الدراسة .

المحور الثاني : الظاهرة السياسية في الدراسات المقارنة .

اذا كانت الظاهرة السياسية تعبر عن انقسام الجسد السياسي إلى فئتين حكام ومحكومين، فان السياسية تتعلق بكل نشاطات التعاون والصراع داخل وبين المجتمعات، فهي كل عملية ونشاط بين مجموعة من الناس تكون آراؤهم ومواقفهم مختلفة، ويتوصلون إلى قرار جماعي، يعمل على تدعيم الأهداف المشتركة ، بحيث أن القرار يتضمن ممارسة للسلطة ،[1] فان تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين هو محور علم السياسية .

وبالتالي كانت الدراسات السياسية سابقا تهتم بدراسة الدولة والسلطة وكيفية ممارسة السلطة في الدولة وهو ما جعل مفهوم النظام السياسي يرتبط أساسا بنظام الحكم أي التركيز على مؤسسات الدولة والأبنية الحكومية ، وهذا حسب منظور انصار المدرسة القانونية والدستورية ، أما في مرحلة لاحقة اصبح علم السياسة يهتم بالتوزيع السلطوي للقيم أي انتقل من علم دراسة الدولة إلى علم دراسة السلطة والقوة ، وعليه أصبح النظام السياسي يشكل إطارا تحليليا يتجاوز النظام الرسمي ليضم أيضا الأبنية غير الرسمية والبيئة المحيطة بالنظام داخليا وخارجيا ، أو ما اصطلح عليه بالتفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي والتي تمثل الدولة أحد أشكاله.

[1] - David Miller . **The Blackwell Encyclopedia of Political Thought**, 7THed, ed , 2000 .UK: Oxford, p 390.

أولا – نمط السلطة وطريقة ممارستها .

هناك العديد من أنماط وأشكال ممارسة السلطة في المجتمعات السياسية عبر التاريخ منذ عهد الفكر السياسي اليوناني مرورا بالفكر السياسي الروماني والفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الغربي والى يومنا هذا ، كانت هناك تباينات في أنماط ممارسة السلطة وطريقة تنظيمها ومن يتولاها وكيف يتولاها ، إلا ان معظمها ينحصر ضمن ثلاث مجموعات رئيسية هي: الديمقراطية، الشمولية، التسلطية وذلك وفقا للمعايير التالية .

1-: أنظمة الحكم الديمقراطية .

يعتبر الفكر السياسي اليوناني زاخرا بالدراسات التي اهتمت بالديمقراطية ونظم الحكم ، إذ أشار أفلاطون إلى أن مصدر السيادة هو الإرادة المتحدة للمدينة، و قد سادت الديمقراطية المباشرة في اليونان ،كما ظهرت الأفكار الديمقراطية في ظل حركة الإصلاح الديني في العصور الوسطى التي مهدت لحرية الأفراد من الكنسية، وترسخ مبدا الشورى في النظم الإسلامية ، وكلها تهدف إلى إشراك اكبر عدد من الأفراد في السلطة وان السلطة للشعب .

1-1- مفهوم الديمقراطية :

الديمقراطية في الأصل كلمة يونانية مكونة من مقطعين و هما Demos وتعني الشعب وkratos وتعني حكم الشعب، أما اصطلاحا فهناك العديد من التعاريف مثل جون ستيوارت ميل بأنها "شكل من أشكال الحكم الذي يمارس فيه الشعب كله أو القسم الأكبر منه سلطة الحكم"، وهناك من يرى بانها حكم الشعب بواسطة الشعب ومن اجل الشعب إذ تمثل الحكومة الديمقراطية النموذج الأمثل لحكم الشعب بنفسه .[1]

[1] – عبد الغني بسيوني عبد الله ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، بيروت : الدار الجامعية ،1992 ، ص 188.

1-2- صور أنظمة الحكم الديمقراطية :

* الديمقراطية المباشرة: التي يتولى فيها الشعب حكم نفسه بنفسه، و هي التي سادت في المدن اليونانية خاصة اسبرتا وأثينا، بمعنى ان الشعب يتولى سلطة الحكم بكافة مظاهرها دون إنابة أو تمثيل .[1]

* الديمقراطية النيابية: وهي التي تأخذ بها معظم دول العالم، تقوم على وجود مجلس يتكون من نواب عن الشعب ينوبون عنه في الحكم ويتخذون القرارات نيابة عنه.

* الديمقراطية شبه المباشرة : وهي تدعيم الديمقراطية النيابية ببعض مظاهر الديمقراطية المباشرة حيث يستطيع الشعب مراقبة نوابه و ذلك عن طريق: الاعتراض الشعبي، الاستفتاء الشعبي، الاقتراح الشعبي، الحل الشعبي، حق الناخبين في إقالة نوابهم .[2]

2- :أنظمة الحكم الشمولية :

2-1- مفهوم الشمولية : تعرف الشمولية على أنها مشتقة من الفعل اللاتيني totalitas أي الكل أو الامتلاء، وهي نظام المجتمع المغلق ،أي أنها نظام سياسي يسيطر فيه حزب واحد على الحياة السياسية في الدولة مع عدم السماح بوجود معارضة أو تداول سلمي على السلطة ، و هي مرتبطة ارتباطا وثيقا بوجود نظام بوليسي قوي يعتمد على القمع والإرهاب والتدخل في الشؤون الخاصة للأفراد ، وهي ترتبط بوجود سلطة أمنية وبوليسية قوية تعتمد على القمع والسيطرة ، وتكون تحت سلطة فرد أو فئة .

2-2- صور أنظمة الحكم الشمولية : هنا العديد من صور الشمولية أهمها .

- الديكتاتورية الفردية: وتعرف بانحصار الحكم في يد شخص واحد مثل الأنظمة الملكية الإقطاعية في الفاشية والنازية سابقا وكوريا الشمالية ، وبعض والأنظمة الجمهورية في دول العالم الثالث.

[1] - سعيد السيد علي ، **المبادئ الأساسية للنظم السياسية وأنظمة الحكم المعاصرة** ، القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2007، ص288.

[2] - عبد الغني بسيوني عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، صص 188-208.

– الديكتاتورية الجماعية: عن طريق حزب سياسي يصبح مصدرا للسلطة السياسية، وهو ما كانت عليه تجربة الاتحاد السوفيتي.

الديكتاتورية التجريبية أو العسكرية: وتعني التدخل المباشر للجيش في الحياة السياسية، ويتم الوصول إلى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية التي يقوم بها الجيش أو فئة منه، وذلك للإطاحة بالنظام المدني أو قلب نظام عسكري قائم .

3 – : أنظمة الحكم التسلطية :

3–1– مفهوم التسلطية :

التسلط من الفعل يتسلط تسلطا و يعني التحكم و التمكن و السيطرة، يقابله في اللغة الفرنسية Autoritarisme ، أما اصطلاحا فيعرف النظام التسلطي بأنه التماهي والتداخل بين الدولة والسلطة، بحيث يتمادى الحكام في احتكار مصادر الثروة والقوة وممارسة القمع ، فهو يعتمد على الإكراه و العنف مع غياب أيديولوجية واضحة باسم فرد أو مجموعة.

3–2– صور الحكم التسلطي :

– الأنظمة الاستبدادية المحافظة: وتتمثل في الأنظمة الملكية التي تعتمد على الشرعية التقليدية حيث تتمتع بالحكم المطلق، منها الأنظمة الملكية الأوروبية في العصور الوسطى.[1]

– الأنظمة الاوليغارشية أو النظم الوصائية : وتسمى أيضا بأنظمة الديمقراطية الوصائية التي تتوفر على برلمان وأحزاب سياسية لكن ذات نشاط محدود، في ظل احتكار السلطة من طرف أقلية.

– النظم الديكتاتورية الشعوبية: حيث تستمد بقائها من كاريزما الزعيم مع اعتمادها على شعارات القومية والشعوبية.

– النظم البيروقراطية التسلطية: وهي أكثر الأنظمة التسلطية حداثة، و سماها هوارد فياردا بالنظم الكوربوراتية التي تصبح فيها النخب البيروقراطية النافذة هي الحاكمة بعد

[1] – سعيد السيد علي ، مرجع سبق ذكره ص 259.

تخلي النظم السياسية عن تطلعاتها الثورية ، وهي أنظمة تتميز بفتح المجال أمام التعددية الاجتماعية مثل نظام الاتحاد السوفيتي و الأنظمة التي ظهرت في أوربا الشرقية سابقا .

– ثانيا : الدولة كظاهرة سياسية .

تمثل الدولة احد صور المجتمع السياسي المنظم ، وتعتبر اكثر أنواع الحكم شيوعا ولا يمكن تصور أي شكل من أشكال الحكم خارج اطار الدولة في وقتنا الحالي ، قد يختلف نمط ممارسة السلطة أو حتى التسمية مثل النظام السياسي أو نظام الحكم ، لكن يتفق الجميع أنها تتم في اطار ما يعرف بالدولة .

1– مفهوم واصل نشأة الدولة

1–1 : –تعريف الدولة

الدولة ظاهرة سياسية وقانونية تعني جماعة من الناس يقطنون رقعة جغرافية معينة بصفة دائمة ومستقرة ، يخضعون لنظام سياسي، وقد تعني أيضا جماعة من الأفراد تقيم على أرض معينة بصفة مستقرة، وتخضع لسلطة سياسية عليا ذات سيادة ، [1] كما تعرف بانها مجموعة بشرية مستقرة على ارض معينة، وتتبع نظاما اجتماعيا وسياسيا وقانونيا معينا ، يهدف إلى الصالح العام ويستند إلى سلطة مزودة بصلاحيات الإكراه .[2]

معظم الدول مهما كانت بسيطة أو مركبة ومهما كان طبيعة النظام السياسي القائم فإن الوظائف المنوط بالسلطة تنفيذها تبلورت في الشكل الحديث للدولة بعدما عرفت تطورات عديدة ، و تتوحد في ممارسة السيادة في ثلاثة مظاهر ، وهي إصدار قواعد عامة ملزمة للجماعة يطلق عليها التشريع وهي المهمة المنوطة بالمؤسسة

[1] – بوالشعير سعيد، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ج1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.، ص 56.

[2] – أندريه هوريو: **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ج1، بيروت : الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1977، ص96 .

التشريعية، والمحافظة على النظام العام في الدولة وتقديم الخدمات للمواطنين في ظل التشريعات السارية وهي مهمة المؤسسة التنفيذية، أما المهمة الأخرى فهي حل المنازعات بين المواطنين عن طريق قضاء مستقل وهي مهمة المؤسسة القضائية.

1-2 : نشأة الدولة

هناك العديد من النظريات والدراسات في اصل نشأة الدولة، خاصة من ناحية ارتباطها بالسلطة ، هناك من يرى ان ظاهرة الدولة يمتد جذورها إلى المدن اليونانية القديمة خاصة اسبرتا وأثينا، والتي ينضر على أنها تقوم على أساس رقعة جغرافية معينة كافية لتوفير حاجات سكانها مما يتيح لها التمتع باستقلال سياسي يظهر في عدم خضوعها لأي سلطة خارجية .[1]

غير ان البحث في نشأة السلطة السياسية له طابع قانوني يهدف إلى تحديد أساس خضوع المحكومين للحكام ، وان دراسة الدولة تتميز بالطابع التاريخي والاجتماعي ، وهناك صنفين من الآراء الأولى تعرف بالنظريات العقدية أو التعاقدية والنظرية الغير العقدية .

1-2-1: النظريات الدينية أو التيوقراطية :

تعتبر النظريات الدينية أن الدولة نظام إلهي، وأن السلطة فيها مصدرها الله، فالحاكم يستمد سلطته من الله، ومن ثم فان إرادته تسمو على إرادة المحكومين نظرا للصفات التي يتميز بها عن غيره والتي مكنته من الفوز بالسلطة ومن بين هاته النظريات نجد .

- نظرية تأليه الحاكم :

تقوم نظرية تأليه الحاكم على أساس أن الحاكم من طبيعة إلهية، فهو لم يكن مختارا من قبل الإله بل هو الإله نفسه ، وعلى هذا الأساس قامت الحضارات القديمة

[1] – لزهر خشايمية ، **القانون الدستوري النظرية العامة للدولة والدساتير** ، محاضرات لطلبة القانون العام ، جامعة قالمة ، كلية الحقوق ، 2018 ، ص20 .

، ولا سيما تلك التي سادت في مصر القديمة ، حيث كان يعتبر الملك فرعون إلها، و كذلك كان الملك يعتبر إلها في بابل وأشور، وفي الهند القديمة، كما اتخذت هذه النظرية أساسا لتأسيس سلطة الحكام في كل من الهند القديمة والصين ، حيث كان ينظر إلى الملوك و الأباطرة باعتبارهم آلهة .[1]

– نظرية الحق الإلهي المباشر أو التفويض الإلهي .

لما ظهرت الديانات اليهودية والمسيحية كشرائع سماوية، تقهقرت ألوهية الحاكم ، واستبدلت بها نظرية الحق الإلهي المباشر، وفحواها أن الحاكم بشر كغيره من الناس، وليس إلها أو من طبيعة الهية، غير أنه يستمد سلطته في الحكم من الله مباشرة ، وذلك لأنه يتم اختياره بطريق مباشر من قبله ،والله هو الذي يعهد إليه بمهمة الحكم في بلده دونما واسطة أو اختيار من الشعب. لذلك فإن سلطة الحاكم على شعبه مطلقة لا قيود عليها ، وطاعته التزام ديني. ، وهو لا يسأل أمام أحد غير الله، ومن ثم فلا يجوز محاسبته من قبل شعبه عن أفعاله و أخطائه.[2]

سادت هذه النظرية في أوربا في القرنين السابع عشر والثامن عشر على وجه الخصوص، حيث اعتنقها رجال الكنيسة لتدعيم سلطة الإمبراطور والخضوع لولائه، ومن ثم اعتبر الإمبراطور أنه المختار من قبل الإله و يستمد سلطته منه، ففي فرنسا في أوائل القرن السابع عشر اعتمدت الكنيسة هاته النظرية ، واستند اليها ملوك فرنسا في تثبيت أقدامهم في الحكم وفرض سلطاتهم على الشعب. [3]

– نظرية الحق الالهي غير المباشر .

ظهرت هذه النظرية للحد من غلو وتطرف النظرية السابقة ومن تسلط واستبداد الملوك وطغيانهم. وتزامن ظهورها مع بداية انتشار مبادئ الحرية والمساواة،

---

[1] –. إبراهم عبد العزيز شيخا: **دارسات في النظم السياسية** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ، 1980 ، ص 36 وما بعدها .

[2] – لزهر خشايمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 41

[3] – ماجد ارغب الحلو: **الدولة في ميزان الشريعة، النظم السياسية**، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ، 1996. ص 84 .

وظهور التحولات الاقتصادية في ظل الاقتصاد الحر في أوربا، فوفقا لهذه النظرية أن الله لا يختار الحاكم بطريق مباشر بل بطريق غير مباشر. فالله يوجه الحوادث واردات البشر إلى وجهة معينة ، فيرشدهم بعنايته إلى اختيار الحاكم الذي يكون محل رضا الله. فالعناية الإلهية هي التي توجه ارادة البشر نحو عملية الاختيار، فالبشر مسيرون لا مخيرون في اختيارهم لحكامهم والذي من الواجب على الجميع طاعته والامتثال لأوامره باعتباره المبعوث الإلهي . [1]

1-2-2 نظريات العقد الاجتماعي أو النظريات العقدية .

جاءت النظريات الديمقارطية بخصوص أصل نشأة الدولة على أساس أن السلطة مصدرها الشعب، على نقيض النظريات الدينية التي تسند السلطة إلى الله وحده. ، وأن الأفراد كانوا يعيشون في الخليقة الأولى على الفطرة لا يخضع أي منهم لأية ضوابط معينة، عدا قواعد القانون الطبيعي . وأن ظهور الدولة بما لها من قوة سيادة يعود إلى عقد أو اتفاق ابرمه هؤلاء الافراد فاستبدلوا بذلك القانون الطبيعي الذي كان ينظم حالتهم الطبيعية بقانون وضعي نتج عنه حقوق مدنية و سياسية .

- نظرية العقد الاجتماعي لتوماس هوبز.

يرى هوبز أن الإنسان ليس اجتماعيا بطبعه، وإنما هو أناني يسعى إلى تحقيق مصالحه الشخصية، فتميزت حياة الافراد بالصارعات لقيامها على العزلة والحياة الخشنة والبدائية، فسيطر قانون الغاب على حياتهم ، ولوضع حد لتلك الحالة الفوضوية بدأ الإنسان يبحث عن الوسيلة التي تمكنه الخروج من تلك الوضعية إلى حياة يسودها الأمن والسلم، فاهتدى إلى فكرة العقد الذي بموجبه يتنازل الأفراد عن كل حقوقهم الطبيعية بما فيها حق الملكية لشخص يكون هو الحاكم غير طرف في العقد يختارونه من بينهم دون شروط ،[2] و لكي يتمكن هذا الشخص من

[1] – أحمد حلمي خليل هندي: **الدولة في النظم السياسية والدستورية**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ، 106 ص، 2015 .

[2] – ماجد ارغب الحلو، ، مرجع سبق ذكره ، ص14.

ممارسة سلطاته و يضمن الأمن و الاستقرار وجب أن يتمتع بسلطة مطلقة فالحاكم بمقتضى هذا العقد الذي أبرمه الأفراد فيما بينهم غير مقيد بأي قانون.

- نظرية العقد الاجتماعي عند جون لوك.

يختلف جون لوك في الوضعية التي كان عليها الأفراد في حياة الفطرة عن توماس هوبز. فهو يرى أن هذه الحياة كانت تتسم بالحرية والسلام والمساواة بين الأفراد تقوم على مبادئ القانون الطبيعي الملزم لكل الأفراد، لا فرق بينهم كونهم أحرار ومتساوين.

إن مبرر وأساس الدولة عند لوك هو الرضا، و أطراف العقد هما الأفراد و الحكام المختارين من قبلهم ومن ثمة تكون سلطة الملك مقيدة بما اتفق عليه في العقد .[1]

فالأفراد، حسب لوك، لم يتنازلوا عند إبرامهم للعقد عن جميع حقوقهم و إنما عن الجزء الضروري منها لإقامة السلطة السياسية والدولة بما يكفل احترام وحماية حقوق الأفراد وعلى الحاكم أن يبذل كل جهوده لتحقيق الصالح العام واحترام حقوق الأفراد الخاصة ، وفي حالة إخلاله بالتزاماته يحق للأفراد فسخ العقد و تنحيته بل إنه يحق للشعب أن يثور عليه.

- نظرية العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو.

يتفق روسو مع كل من هوبز ولوك في أن انتقال الأفراد من حياة الفطرة إلى حياة الجماعة قد تم بمقتضى عقد اجتماعي ، ويذهب روسو في كتابه " أصل عدم المساواة بين الناس" إلى أن الإنسان خيير بطبعه، وكانت حياة الأفراد الطبيعية البدائية تتميز بالعدالة الطبيعية والمساواة والحرية، ورغيد العيش وهدوء البال ، أن حياة الفطرة هذه ما لبثت أن انقلبت وتغيرت نتيجة اكتشاف الزارعة والاختراعات، وظهور الملكيات الفردية التي نتجت بسببها فوارق بين الأفراد . فانهارت المساواة

[1] - حسين عثمان محمد عثمان: النظم السياسية والقانون الدستوري، ج 1، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1980 ،ص 136 .

الطبيعية التي كانوا ينعمون بها في حياة الفطرة الأولى وتحولت حياتهم إلى مأساة وشقاء ، وازدادت على ذلك الحروب والخلافات بسبب التنافس على الثروة .[1]

وعليه اضطر الأفراد إلى التنازل بمقتضى عقد اجتماعي عن حقوقهم كلية لصالح المجموع أي الشخص الجماعي مقابل الحصول على حقوق أخرى تسمى بالحقوق المدنية، وهذه الحقوق يقرها لهم الشخص العام الذي أقاموه على سبيل المساواة و يكفل حمايتها لهم جميعا و بذلك تتحقق المساواة بين الأفراد و تسود العدالة بينهم .

كما يرى روسو ان سلطة الحكام تمارس باسم الجماعة و لصالحها فهؤلاء الحكام ليسوا إلا وكلاء عن المجموع. و من ثم يكون للأفراد حق عزلهم إذا ما استبدوا ومسوا حقا من حقوق الأفراد ، أو تضمنت تصرفاتهم اعتداء عليها و نيلا منها .

1-2-3 النظريات العلمية .

تسمى نظريات علمية، لأنها تخضع في وجودها وقيامها للتحقيق العلمي، بغض النظر عن خطئها أو صوابها، وذلك على عكس النظريات التعاقدية التي قامت على أسس افتراضية لا تخضه للتحقيق العلمي .

- نظرية القوة أو الغلبة.

ترى هذه النظرية أن السلطة في الدولة مصدرها الأول القوة، فالسلطة بهذا المعنى لا تعدو أن تكون في الحقيقة نظاما فرضه شخص أو أشخاص بطريق العنف على باقي الجماعة لإجبارهم على الخضوع لهم واحترامهم، ومن ثم تكون الإرادة العامة في هذه الحالة هي إرادة هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص.[2]

ويرى اوبنهايم أن السلطة في الدولة تقوم على القوة وحدها، وهي تنظيم اجتماعي فرضه صاحب القوة الأكبر بقصد استغلال الضعفاء اقتصاديا ، وكذلك يرى شارل

[1] - بوالشعير سعيد، مرجع سابق، ص 41 .

[2] - لزهر خشايمية ، مرجع سبق ذكره ، ص48 .

بودان أن القوة هي المصدر الأساسي لنشأة الدول على أساس تجرد القدامى من الفضيلة واعتمادهم على العنف.

لا يمكن التسليم بهذه النظرية على إطلاقها .فالسلطة أيا كان وضعها لا تستطيع أن تضمن لنفسها الاستقرار والدوام عن طريق القوة وحدها، و إنما ينبغي رضا المحكومين عنها و قبولهم طوعا الامتثال لأوامرها، فالقوة المادية وحدها لا تكفي لبقاء السلطة ما لم تستند تلك السلطة إلى رضا أفراد الجماعة أي إلى رغبة المحكومين.

- نظرية التطور العائلي.

ترجع هذه النظرية أساس السلطة في الدولة إلى الأسرة وأساس سلطة الحكام في الدول إلى سلطة رب الأسرة حيث يملك سلطة الأمر و النهي بالنسبة لأفراد أسرته، و تستدل على ذلك بالدولتين اليونانية و الرومانية التي كانت السلطة فيها بين أيدي رؤساء العائلات ، فأصل الدولة وأساسها هي الأسرة التي تعتبر الخلية الأولى للدولة.

لقد نشأت الدولة عن الأسرة وتطورت على النحو التالي: قامت الأسرة أولا ثم تطورت ونمت، وباجتماع بضعة عائلات تكونت العشيرة ، ثم اتسعت العشيرة إلى عشائر عدة أدى اجتماعها إلى تكوين القبيلة التي اتسعت إلى قبائل عدة ، وحينما استقرت هذه القبائل على بقعة من الأرض تكونت القرية، ثم نمت هذه القرية وانقسمت إلى قرى عديدة ، ومن اجتماع هذه القرى ببعضها تكونت المدينة، ومن اجتماع هذه المدن تكونت الدولة في النهاية .[1]

-نظرية التطور التاريخي .

تقوم هذه النظرية على أساس أن كل مجتمع يتكون وفقا لظروفه الخاصة من تاريخية واقتصادية واجتماعية ، تتطور المجتمعات تبعا لعوامل عدة، تختلف من

[1] – لزهر خشايمية ، مرجع سبق اكره ، ص 46

مجتمع لآخر، وعليه عدم جواز إسناد السلطة إلى قاعدة عامة بالنسبة إلى كل الدول، بل يقتضي بحث هذا الموضوع بالنسبة إلى كل دولة على حدة.

هذه النظرية لا تضع كسابقيها عاملا معينا يحكم أساس السلطة في كل الدول ، وإنما ترى وجوب النظر في مسألة نشوء السلطة السياسية في كل دولة على حدة، تبعا لظروفها الخاصة بها من تاريخية واقتصادية واجتماعية.[1]

2- أشكال الدولة

تدرس الدولة من حيث كونها سلطة واحدة أم سلطات متعددة، و ما يترتب على ذلك من وحدة القانون أو تعدده.، كما ان تبني هذا الشكل أو ذاك يتوقف على اعتبارات عديدة يتعلق بعضها بالظروف المجتمعية الداخلية للدولة، وبعضها الآخر يتعلق بتأثيرات خارجية، ومن اهم أشكال الدول نجد :

2-1 : الدول الموحدة أو البسيطة :

يقصد بالدولة البسيطة أو الموحدة، الدولة التي تبدو في ابسط صورها ككتلة واحدة من الناحية الداخلية و الخارجية ،[2] أي أنها تتميز بالوحدة السياسية ، حيث تكون السلطة فيها واحدة ويكون شعبها وحدة بشرية متجانسة تخضع لدستور واحد و قوانين واحدة داخل إقليم الدولة الموحد، وعليه فإن الدولة الموحدة تتميز بعدم تجزئة السلطة الحكومية فيها أي في تكوينها وفي كيفية ممارستها لاختصاصاتها، بالإضافة لوحدة السلطة التشريعية والقضائية.

إن وحدة السلطة الحكومية لا يمنع من توزيع الاختصاصات الخاصة بالسلطة الإدارية، وعليه يكون للدولة حرية الاختيار بين نظام المركزية الإدارية أو تطبيق اللامركزية نظرا لما تراه من مصالحها، و المركزية الإدارية هنا تعني تركيز الوظيفة الإدارية الخاصة بالدولة في يد السلطة المركزية بالعاصمة، تمارسها بنفسها أو بموظفين تابعين خاصين لسلطتها الإدارية، مع عدم منح أية اختصاصات مستقلة

[1] – ابراهيم عبد العزيز شيخا، ، مرجع سابق، ص89 .

[2] – بوالشعير سعيد، مرجع سابق، ص 121 .

للوحدات المحلية، وتمارس الوظيفة الإدارية المركزية بأسلوبي التركيز الإداري أو عدم التركيز الإداري .[1]

تتمتع الدولة الموحدة بمزايا عديدة ومن ذلك سهولة وفعالية تنظيم اقتصادها القومي وعمليات التنمية والتخطيط في مختلف القطاعات، وكذا في سياساتها الخارجية والدفاعية، غير أن هذا الشكل يفرض أعباء كبيرة على الحكومة خاصة في حال تبني المركزية المفرطة، ويؤثر سلبا بالتبعية في المصالح المحلية.

2-2 : الدول المركبة:

هي الدول التي ترتبط فيما بينها بنوع من أنواع الاتحادات بحيث تخضع لسلطة سياسية مشتركة و ويتم التمييز فيها بين:

- الاتحاد الشخصي:

هو اتحاد بين دولتين أو أكثر فيما يخص نظام الحكم، أي تخضع لحكم شخص واحد، سواء كان ملكا أو إمبراطورا أو رئيسا للجمهورية، دون أن يترتب عليه أدنى تغيير في شخصية الدول، يحدث الاتحاد الشخصي إما باجتماع دولتين تحت عرش واحد بسبب حق أسرة واحدة في وراثة العرش أو نتيجة الاحتلال[2].

حيث كلا الدولتين تتحمل المسؤولية الدولية عن أعمالها وحدها، وأن كل دولة تحتفظ بقوانينها ونظمها الدستورية، ولا تلتزم أي دولة في الاتحاد بمعاهدات واتفاقيات الدولة الأخرى.

- الاتحاد الفعلي :

يقوم الاتحاد الحقيقي على أساس إتفاق دولتين أو أكثر على الإنضمام إلى بعضهما في شكل اتحاد دائم يرأسه ملك أو رئيس واحد، وتنشأ في دولة الاتحاد حكومة واحدة تتولى الإدارة والإشراف على كافة الشؤون الخارجية المتعلقة بالسياسة الخارجية

[1]- محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري: التنظيم الإداري والنشاط الإداري**، الجزائر: دار العلوم للنشروالتوزيع، 2004، ص47.

[2] - عبد الغني بسيوني عبد الله، ، مرجع سبق ذكره، ص93.

والتجارة والدفاع مع بعض الشؤون الداخلية كالاقتصاد ، بينما تشترك معها هيئات أخرى في إقليمي الدولة في تصريف الشؤون الداخلية الأخرى.

وتتمثل أهم خصائص هذا الإتحاد في قوة الرابطة الإتحادية الخاصة به لعدم إقتصارها على شخص الرئيس كما هو الحال في الإتحاد الشخصي، بالإضافة لتمتع الإتحاد بشخصية دولية واحدة ، فالطرفان يتحملان المسؤولية الدولية عن تصرفات دولة الاتحاد، ويحمل مواطنوها جنسية واحدة .

ومن العوامل الرئيسية التي تساعد على استمرار وفاعلية الإتحاد الفعلي:

–قوة الروابط الإجتماعية والثقافية والإقتصادية بين إقليمي الدولة، مما يُوفر أساس موضوعي للوحدة بينهما.

–التجاور الجغرافي بين الإقليمين عامل مهم لتقوية دولة الإتحاد، إذ كثيرا ما ساعد التباعد الجغرافي على تقوية النزعات الإنفصالية في بعض التجارب الأمر الذي ينتهي بانهيار الإتحاد .

– الإتحاد التعاهدي أو الاستقلالي :

يتم نتيجة اتفاق دولتين، ولكن بمعاهدة دولية مع الاحتفاظ بالاستقلال الخارجي والنظام الداخلي، و يتم التنسيق بين الدول عن طريق هيئة جديدة تسمى المؤتمر تتكون من مندوبين عن كل دولة، و تصدر الهيئة توصيات عن طريق تحديد السياسة المشتركة للدول مع حق كل دولة في تصريف شؤونها الخارجية، ولذلك فإن الاتحاد الشخصي والاتحاد التعاهدي كلاهما يتيح للدولة الاحتفاظ بشخصيتها الدولية واستقلالها التام الداخلي والخارجي، غير أن الأول أقوى من الثاني نتيجة إنشاء هيئة جديدة .[1]

فالاتحاد يقوم على عدة أركان أهمها ضرورة وجود معاهدة دولية بين دول مستقلة ذات سيادة، والمعاهدة تحدد أهداف الإتحاد والذي غالبا ما يكون التنسيق بين سياسات حكومات الدول الأعضاء في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية في مواجهة أخطار خارجية تفرض ضرورة التنسيق الأمني بينها، بالإضافة لضرورة وجود هيئة

[1] – عبد الغني بسيوني عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، 96 .

تعاهدية تتولى الإشراف على تحقيق أهداف الإتحاد، وبصرف النظر عن الإختلاف في تسمية الهيئة إلاّ أنها لاتمتلك الشخصية الدولية رغم ما لها من أهمية في توجيه وتنسيق سياسات الدول الأعضاء. كما لا تتمتع بسلطة في تنفيذ قراراتها التي تتخذ صفة التوصيات العامة ويتم تنفيذها عن طريق الحكومات على الوجه الذي تراه.أما في ما يخص الدول الأعضاء فهي تستمر في ممارسة اختصاصات السيادة الخارجية والداخلية، وأنها تعلن الحرب منفردة ما لم معاهدة الإتحاد مبدأ الدفاع المشترك.

يلاحظ بصفة عامة من النماذج التاريخية للإتحاد التعاهدي أن العوامل الأساسية لاستمرار وعدم انهيار الإتحاد، ضرورة وجود اتحاد إقليمي بين الدول الأعضاء يستند إلى اعتبارات الوحدة أو التواصل الجغرافي ووحدة اللغة والثقافة المشتركة، بالإضافة لدولة محورية فيه تتوافر لها القوة العسكرية والإقتصادية والسياسية لتزعُم الحركة الإتحادية.

- الإتحاد المركزي:

على عكس الاتحاد التعاهدي الذي تحتفظ الدولة بشخصيتها القانونية في الخارج و بسيادتها في الداخل، فانه في الاتحاد المركزي ومن أجل تقوية هذه الرابطة ولتحقيق مزيد من الاندماج بين الدول ظهر شكل الاتحاد الفدرالي أو المركزي والذي تتحول فيه الدول إلى دويلات تحكم بدولة اتحادية تضطلع بالاختصاصات الخارجية وبجانب من الشؤون الداخلية للولايات. وتتحد العلاقة بين الولايات بالدستور الفدرالي ينشأ الاتحاد المركزي بطريقتين إما باندماج عدة دول مستقلة أو بتفكك دولة موحدة إلى عدة دويلات،[1] ويقوم الاتحاد المركزي عدة مظاهر تنبع من أساسين للوحدة هما

* **أسس الوحدة في النطاق الدولي:** يتأسس الاتحاد على وحدة الشخصية الدولية بحيث ينهي استقلال الدول الأعضاء، و بالتالي فله وحده التعامل الخارجي بإبرام المعاهدات والتمثيل الدبلوماسي وغيرها، ولمواطنيه جنسية واحدة وللاتحاد إقليم موحد.

* **أسس الوحدة في الميدان الداخلي:** و تتلخص في دستور اتحادي، سلطة تشريعية اتحادية ، سلطة قضائية اتحادية، و سلطة تنفيذية مركزية .

[1] عبد الغني بسيوني عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 101وما بعدها .

ويمكن القول أن الإتحاد الفدرالي هو عبارة عن صيغة وسطية للتوفيق بين تياري الوحدة والاستقلالية في هذا النوع من الاتحادات ، فدويلات الاتحاد المركزي قد فقدت شخصيتها الدولية و لم تفقد سلطتها الداخلية .

المحور الثالث : النظم السياسية المقارنة

الأصل في مفهوم النظام أنه ظهر في مجال العلوم الطبيعية، ثم انتشر استخدامه سريعا في مختلف فروع المعرفة وفي علم الاجتماع، الاقتصاد، علم النفس وعلم السياسة ، بوصفها تعبر عن نظم أو أنساق قائمة بذاتها، كما ان التطور في مفهوم النظم السياسية نجد انه يرتبط من حيث النشأة بالخلفية التاريخية للدولة ،[1] اذ كانت إلى عهد قريب تعد مرادفة للأشكال التي تمارس بها السلطة (أشكال الحكومات) ، ومن ثم كانت موضوعات النظم السياسية تنحصر أساسا في الجانب الشكلي للسلطة ، أي في تحديد شكل الدولة (موحدة أو اتحادية) ، وشكل الحكومة (ملكية أو أرستقراطية أو جمهورية أو ديكتاتورية أوديمقراطية) ، ووسائل إسناد السلطة أو البقاء فيها (الوراثة أو التعيين أو الانتخاب) ، ووظائفها القانونية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) .

أما في النظم السياسية الحديثة فقد أطلقت فيها السلطة لكي تتدخل في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، ومن ثم أصبح شكل الحكومة يعد أحد عناصر النظام السياسي وليس العنصر الوحيد، وبذلك يكون من المهم دراسة شكل الحكم ، وكذلك تحليل النظام الاجتماعي الحالي للدولة وأبعاده المستقبلية .

وبالتطبيق على المجال السياسي نجد أن النظام السياسي قد استخدم بداية كمرادف لنظم الحكم ، فالمدرسة الدستورية فهمت النظام السياسي على انه المؤسسات السياسية وبالذات المؤسسات الحكومية (التنفيذية، التشريعية، القضائية).

لتأتي المدرسة السلوكية وتأثر على مفهوم النظام السياسي وتعطيه أبعادا جديدة حيث أصبح يشير إلى شبكة التفاعلات والعلاقات والأدوات التي ترتبط بظاهرة السلطة

[1] – محمد سعد أبو عامود ، **النظم السياسية في ظل العولمة** ، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2008 ، ص 08.

سواء من حيث منطلقها (الجانب الإيديولوجي)، أو القائمين على ممارستها (النخبة) ، أو الإطار المنظم لها (الجوانب المؤسسية).

ومع ذلك يجب التركيز والتأكيد على مجموعة من الملاحظات في دراستنا للنظام السياسي:

– إن النظام السياسي يختلف عن مفهوم الدولة لأن الأول لا يعدو أن يكون مفهوما تحليليا يستخدم لفهم ظاهرة معينة ولا يعرف له وجود مادي في الواقع. بيد أن الدولة تعد هي الوحدة القانونية المستقلة ذات السيادة التي تملك صلاحية الإرغام المادي المشروع وأدواته على الصعيد الداخلي، كما تملك الشخصية القانونية التي تكسبها أهلية أن تكون مخاطبة بأحكام القانون الدولي العام على الصعيد الخارجي.

– إن مفهوم النظام السياسي يعتمد وجوده على نمط مستمر من التفاعلات والعلاقات الإنسانية، بينما يتطلب وجود الدولة عناصر أخرى كالإقليم والشعب والسيادة هكذا يمكن تعيين حدود للدول لكن لا يمكن أن نضع حدودا لنظمها السياسية.

– يترتب على الأول والثاني أنه لا بد أن يتضمن النظام السياسي درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين وحداته بحيث أن التغيير الذي يطرأ على أي منها يؤثر في باقي الوحدات الأخرى إما سلبا او إيجابا.

– يفترض في النظام السياسي العمل على حفظ ذاته من خلال مؤسسات يبنيها، وقواعد يقررها وممارسات يلتزم بها، وعلاقات يدخل فيها ووظائف يؤديها (وحسب الاقتراب الوظيفي تتمثل وظائف المدخلات في التنشئة السياسية، الاتصال السياسي، تجميع المصالح والتعبير عنها، بينما تتمثل وظائف المخرجات في صنع القواعد القانونية وتنفيذها، والتقاضي بموجبها).

– إن كون النظام السياسي تميزه مجموعة من التفاعلات والعلاقات الارتباطية التي تختلف عن غيرها من التفاعلات والعلاقات، فإن هذا لا يعني أن النظام السياسي يوجد في فراغ إنما يحيا في بيئة داخلية يؤثر فيها ويتأثر بها ، فالواقع الاجتماعي لا يعرف الفصل القاطع بين النظام السياسي والنظامين الاقتصادي والثقافي، لكن الباحث يلجأ إلى هذا الفصل لتسهيل مهمة البحث وتحديد إطار الظاهرة والكشف عن متغيراتها والتفاعلات القائمة بينها.

أولا: مفهوم النظام السياسي

هناك جدل واختلاف حول تعريف النظام السياسي، فمنها من يعتبر النظم السياسية مجموعة الأسس الدستورية والقواعد القانونية والهياكل والبنى السياسية التي من خلالها تفصح السلطة عن إرادتها وتستمد الدول بقائها واستمرارها، يمكن بداية الانطلاق من كون هذا النظام عبارة عن مجموعة العناصر التي مهمتها الإبقاء على المجتمع ككيان حي قائم بذاته تديره سلطة سياسية ، بمعنى " ان النظام السياسي هو مجموعة الأنماط المتداخلة والمتشابكة والمتعلقة بعمليات صنع القرارات والتي تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع من خلال الجسم العقائدي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية ".

ومن التعريفات أيضا ما ذكره موريس دوفرجيه، ان النظام السياسي هو "مجموعة القضايا الخاصة بالقرارات والتي تتعلق بالمجتمع كليا" والتي أغفلت عامل القوة كعنصر من العناصر المكونة للنظام السياسي ، أما ماكس فيبر فيعرفه بأنه: " النظام الذي يضمن تنفيذ الأوامر في المنطقة المعينة الحدود وبصورة مستمرة بواسطة السلطة الفعلية عن طريق هيئة إدارية دائمة" للتركيز على هذا المتغير (القوة) ،

ومهما اختلفت التعاريف التقليدية (وخاصة منها تعاريف المدرسة الدستورية) للنظام السياسي، فإنها تمحورت تقريبا حول نظام الحكم (الحكومة)، حيث كان القصد بالمفهوم التقليدي للنظام السياسي: أشكال الحكومات التي تباشر السلطة في المجتمعات الإنسانية من خلال التركيز على المعاني الدستورية والقانونية لنظام الحكم.

إلا أن هذا المفهوم التقليدي للنظام السياسي تراجع بعد الحرب العالمية الثانية وازدياد عدد الدول، وتوجيه علماء السياسة السلوكيون انتقادات لحصر التعريف في إطار الجانب الشكلي والقانوني، وتفضيلهم بذلك استخدام مصطلح political system بدلا عن political regime ، كون معنى كلمة regime يأخذ بعدا قانونيا ، بينما system أوسع وأشمل ويتكون من مجموعة مترابطة من المواضيع والعناصر والنظم الفرعية المتفاعلة، و مجالات نشاط السلطة لا شكلها فقط، حيث أصبحت الحكومة

عنصرا من عناصر الدراسة وليست موضوع الدراسة الكلي،[1] وفقا لما أقره دافيد ايستون في قوله بأن النظام السياسي هو جزء من نظام أشمل هو النظام الاجتماعي وأن هناك علاقة تأثير متبادلة ما بين النظامين وأن تطور النظام السياسي يُعد أكثر الأجزاء تأثيرا في حياة أي دولة ، وبالتالي يرجع التطور في مفهوم النظام السياسي إلى اتساع دائرة نشاط السلطة وتركيز التعاريف الحديثة على أهم العناصر المكونة له والمتمثلة في: التنظيمات السياسية، القواعد السياسية، العلاقات السياسية والوعي السياسي، والتي يؤثر كل منها في الآخر ويعتمد عليه، كما أن تفاعل هذه العناصر هو الذي يجعل منها نظاما كونها أنظمة فرعية من النظام السياسي الكلي اذ عرفه دافيد إيستون على " أنه مجموعة من التفاعلات والأدوار التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للقيم، وعلى هذا فإن عملية توزيع الموارد عن طريق السلطة تعتبر في رأيه الخاصية الأساسية للنظام السياسي، أي أنه في أي مجتمع تنشأ خلافات بين الأفراد حول توزيع السلع والخدمات، ولمواجهة هذا الوضع يضطلع النظام السياسي دائما بعملية التوزيع بما يتخذه من قرارات ملزمة للجميع ."

ثانيا: خصائص النظام السياسي

لكل نظام سياسي خصائص معينة يتسم بها وتتحدد وفقا للمحيط البيئي الذي يتفاعل داخله ووفقا للأسس العامة التي تقام عليها مؤسساته، ووفقا للدور الذي يلعبه الفرد داخل النظام السياسي ومدى إسهامه في عملية صنع القرار، وهي:

– **الشكل:** لكل نظام سياسي شكل أو إطار هيكلي أو بناء محدد، والشكل عموما يعني هيكل أو بناء النظام السياسي، ويرتبط شكل النظام السياسي بالمؤسسات الموجودة داخل الدولة وطبيعة عمل كل منها، كما قد يتحدد شكل النظام من خلال الدستور الذي يحدد إطاره وطبيعة عمله، والشكل خاصية يتسم بها أي نظام بغض النظر عن بساطة أو تعقيد تركيبه أو سواءا كان تقليديا أو متقدما.

[1] – انظر سعد أبو عامود ، مرجع سبق ذكره ، ص ص، 11–15.

- **البنية** : ويقصد بها الطريقة التي تتجمع بها أجزاء الكل، ونظام العلاقات بين أجزاء الكل، وتختلف عن مفهوم الشكل (البناء) الذي يعني وجود مؤسسات، كونها ترتبط بطبيعة العلاقة التي تربط عمل تلك المؤسسات في نسق واحد، والبنية السياسية هي النسق الذي يتحقق فيه انسجام الوحدات الجزئية للنظام السياسي مع الكل، كما لا تقتصر أهمية البنية في النظام السياسي على مجرد ربط الأجزاء بل أيضا مدى الانسجام بينها، وتجاوزها العلاقات القانونية إلى علاقات القدرة الواقعية أو العلاقات السلطوية الفعلية القائمة بين جميع وحدات النظام (منهج التحليل البنيوي الذي يَعتبر أن علم السياسة كله هو علم العلاقات بين الأبنية السلطوية وعليه النظام السياسي كله هو البنية السياسية الكبرى المؤلفة من بنيات أصغر).

- **تعقيد التركيب** : كل نظام سياسي معقد في تركيبه وذلك بسبب عاملين أساسيين:

*كون النظام السياسي نظام فرعي متشابك مع نظم فرعية أخرى ومتفاعل معها في نظام كلي هو النظام الاجتماعي بالمعنى العام.

*كون النظام السياسي نفسه يتفرع إلى عدة نظم فرعية ويهدف إلى تحقيق عدة أهداف ويؤدي عدة وظائف، كذلك أنه يتكون من عدة وحدات جزئية "المؤسسات" والتي تتميز بدورها بدرجات متفاوتة من التعقيد.

- **الوظيفة** : تنحصر وظيفة النظام السياسي بصورة عامة في عملية تحقيق أهداف المجتمع والحد من تناقضاته ، الحفاظ على وحدة واستمرارية النظام.

- **التخصص** : يرتبط بوجود المؤسسات التي تلعب الأدوار الوظيفية المختلفة داخل النظام السياسي وبالتالي بالأهداف الموكلة إلى المؤسسات وأسلوب تقديمها سواءا على المستوى العام للمؤسسة أو أفرع المؤسسة الواحدة، كم ان مسألة التخصص مسألة نسبية في كل النظم السياسية بغض النظر عن درجة تقدم وتطور النظام أو طبيعته السياسية، والتخصص مسألة صعبة التحقيق مهما بلغت درجة إحكام تنظيم وتحديد الوظيفة أو أسلوب تقديمها بسبب تداخل وتشابك وحدات وأهداف ووظائف النظام السياسي مع بعضها البعض وبالتالي صعوبة تحقيق مسألة التخصص الوظيفي بشكل دقيق.

ثالثا : قدرات النظام السياسي:

يعتمد النظام السياسي في تحقيق أهدافه الأساسية المتمثلة في المحافظة على البقاء وتحقيق التكامل، بالإضافة لمجموعة الأهداف الفرعية كتحقيق التنمية وغيرها على ما يوجد في حوزته من الموارد المادية والبشرية وإمكانياته وقدراته في استغلال هذه الموارد والاستفادة منها. ولمّا كانت النظم السياسية تختلف فيما بينها من حيث هذه القدرات فقد عمد علماء السياسة إلى استحداث الوسائل لقياسها واستخدامها للمقارنة بين النظم المختلفة، وتنقسم هذه القدرات إلى أربعة أنواع:

- **القدرة الاستخراجية :**

وتشير إلى قدرة النظام السياسي على استخراج الموارد المادية والبشرية اللازمة لإدارة المجتمع السياسي من البيئتين المجتمعية والدولية، وتشمل القدرة الاستخراجية للنظام السياسي:

- فرض الضرائب، وهو ما يعني استخراج الموارد النقدية من أعضاء النظام السياسي.
- استخراج الموارد الطبيعية واستغلالها خدمة للصالح العام.
- استخراج خدمات من السكان من خلال القدرة على الحشد والتعبئة كالخدمة العسكرية.
- نشاط النظام السياسي في الحصول على القروض والمعونات الأجنبية أو الاستثمارات في الدول الأجنبية وفتح الأسواق الخارجية .

كل ذلك يعبر عن الاختلاف بين النظم السياسية من حيث قدرتها الاستخراجية بالنظر إلى كفاءة الجهاز الإداري وكمية الموارد المتاحة ومدى مساندة السكان.

- **القدرة التنظيمية :**

تشير إلى إمكانيات النظام السياسي على تنظيم سلوك الأفراد والجماعات والتحقق من التزامهم بالقانون ومطابقة سلوكهم وأفعالهم لمتطلبات النظام العام، ويرتبط هذا التنظيم باستخدام أساليب الترغيب المعنوي والمكافئات والحوافز بقدر ما يرتبط بالإكراه والإلزام المادي، كما تعتبر ميزة أساسية للنظام السياسي عن غيره من النظم

الاجتماعية الأخرى . وتختلف النظم السياسية من حيث المجالات التي تخضع لهذا التنظيم والتي تقاس بعدد وأنواع الأنشطة التي يتدخل النظام في تنظيمها، وإن كان الاتجاه العام يؤكد تزايد ونمو الأنشطة التنظيمية في ظل الدولة المتدخلة حتى وإن اختلفت فيه من النظم الشمولية عن النظم الديمقراطية .

- **القدرة التوزيعية :**

أي توزيع السلع والخدمات والمراكز والفرص بين الأفراد والجماعات، وتشكل النفقات الحكومية الجزء الأكبر من هذا النشاط ابتداء من النفقات المخصصة لمواجهة الاحتياجات المادية للأفراد كالتعليم والخدمات الصحية والثقافية والإسكان والرفاهية الاجتماعية إلى النفقات المخصصة للأمن والإعانات للأفراد في مجال الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، وكذا النفقات المخصصة للهيئات الإقليمية والنقابات وغيرها. ويمكن قياس هذه القدرة عن طريق تحديد كمية وأهمية الأشياء الموزعة والمجالات التي تشملها عملية التوزيع وقطاعات السكان التي تتلقى هذه المنافع .[1]

- **القدرة الرمزية:**

وتُشير إلى مدى تواتر استخدام النظام السياسي للرموز من أجل إثارة حماس الجماهير، وذلك لحثهم على القيام بأعمال معينة كدفع الضرائب أو تقبل التضحيات أو تعبئتهم والتأثير على سلوكهم تجاه قضية معينة، من خلال استغلال القيم والعقائد والأعراف التي يدين بها المواطنون والراسخة فيهم عبر الأناشيد الوطنية والتذكير بالأمجاد التاريخية والبطولية والآثار التي تُخلّد الأحداث الهامة، وكلها رموز تلعب دور بالغ الأهمية في ترسيخ أو إعادة تشكيل الثقافة السياسية .

كما تجدر الإشارة إلى ان هناك علاقات متشابكة ومتداخلة بين الأنواع المختلفة لقدرات النظام السياسي، فكل سياسة لابد أن تعتمد في تنفيذها على نوعين أو أكثر من هذه القدرات، فالضرائب باعتبارها مصدر هام للدخل الحكومي تعتبر نشاط استخراجي ولكنها تعتمد في نفس الوقت على القدرة التنظيمية المتمثلة في توقيع الجزاء على كل مُخالف لأحكام القانون الضريبي، كما تعتمد على القدرة الرمزية حين يُصورها صناع القرار على أنها واجب قومي .

[1] – انظر سعد أبو عامود ، مرجع سبق ذكره ، ص 37–38 .

المحور الرابع : معايير تصنيف الأنظمة السياسية

توجد معايير كثيرة للتصنيفات الخاصة بالنظم السياسية سواء التقليدية أو الحديثة .

- أولا : التصنيفات التقليدية :

تعد عملية تصنيف الحكومات والمقارنة بينها قديمة قدم الفكر السياسي، خاصة الفكر السياسي اليوناني الذي ساهم فيه العديد من الفلاسفة اليونان حين استندوا في تصنيفاتهم لأنظمة الحكم في تلك الفترة ومحاولة معرفتهم أيها اصلح إلى معايير معينة منها:

* **الغاية من ممارسة السلطة** : وهنا فرق أرسطو بين حكومات فاسدة تستهدف تحقيق مصالح خاصة للطبقة الحاكمة (حكومة استبدادية)، سواء كانت حكومة فردية أو أوليجارشية، وحكومة فاضلة تستهدف الصالح العام سواء كانت ملكية أو ارستقراطية أو دستورية.

* **عدد المشاركين في الحكم** : وفيه يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الحكومات، حكومة الفرد وتشمل نظما ملكية وأخرى استبدادية و أنظمة دكتاتورية ، أما اذا كان حكم الأقلية أو النخبة الحاكمة فإننا نجد أربعة تصنيفات منها نظم أرستقراطية نظرا للمكانة الاجتماعية للقلة الحاكمة ونظم أخرى أوليجارشية لما عند القلة الحاكمة من مال وثروة ، ونظم عسكرية لان القلة الحاكمة تنتمي إلى النخبة العسكرية أما اذا كانت القلة الحاكمة تستند في نفوذها على الدين فان النظام يسمى نظاما ثيوقراطيا .
أما اذا كانت الكثرة هي الحاكمة فانا النظام يسمى نظاما ديمقراطيا أي سيطرة الأغلبية على الحكم ،ويقابله النظام الغوغائي اذ ان الغالبية ترفض الخضوع لأي نظام .[1]

وقد تأثر المفكرين السياسيين والكتاب اللاحقين بتقسيمات أرسطو، خاصة منهم فلاسفة عصر النهضة كهوبز وجون لوك ومونتسكيو وجون جاك روسو وغيرهم، فصنف معظمهم الحكومات إلى حكومة الأقلية: وقد تكون حكومة أرستقراطية أو أوليجاركية، والحكومة الديمقراطية: سواء في ظل الملكية أو الجمهورية وتنقسم من

[1] – انظر سعد أبو عامود ، مرجع سبق ذكره ، ص 43-44.

حيث شكل المشاركة الشعبية إلى ديمقراطية مباشرة وديمقراطية شبه مباشرة تمارس عن طريق الاستفتاء والاعتراض الشعبيين والديمقراطية نيابية .

- ثانيا : التصنيفات الحديثة :

تعددت التصنيفات الحديثة واختلفت بحسب المعايير التي استند اليها كل باحث في تصنيف الأنظمة السياسية منها من استند على :

1- من حيث خضوعها أو عدم خضوعها للقانون: وهنا نجد ان هذا التصنيف يركز على معيار الحكومة وليس النظام السياسي بالمفهوم الواسع وينتج عنه

* الحكومات المستبدة أو الاستبدادية : حيث لا يخضع الحاكم للقانون الوضعي وإرادته هي القانون.

* الحكومات القانونية : تخضع وتلتزم بالقوانين، تضمن حقوق الأفراد وحرياتهم مادامت قائمة.

2- من حيث توزيع السلطة في يد الحاكم: وهنا نجد:

* الحكومة المطلقة : التي ليست استبدادية بالضرورة (فقد تكون مطلقة وقانونية في نفس الوقت) (وتتوزع فيها السلطات بين هيئات مختلفة يشرف بعضها على بعض)

* الحكومة المقيدة: تكون جميع السلطات فيها مركزة في يد شخص واحد أو هيئة واحدة.

3- من حيث طريقة اختيار رئيس الدولة: وهنا نجد

* حكومة ملكية : يستمد فيها "الملك" حقه في تولي الحكم من الوراثة (نظام ملكي في المفهوم الحديث).

* حكومة جمهورية : يختار فيها رئيس الدولة بالانتخاب لمدة محدودة "رئيسا للجمهورية" (نظام جمهوري في المفهوم الحديث).

4- من حيث عدد القائمين على الحكم: صاحب أو مصدر السيادة في الدولة) وهنا نجد:

* حكومة فردية : تنحصر فيها السلطة في يد شخص أو حاكم واحد.

* حكومة ارستقراطية : (حكومة أقلية) يتركز الحكم فيها في يد فئة قليلة من الناس باعتبارهم الأصلح للحكم.

* حكومة ديمقراطية: يمارس فيها السلطة أغلبية الشعب.

5- من حيث معيار شكل الحكومة في النظام السياسي :

وهو يتضمن كيفية ممارسة السلطة العامة في الدولة ومجموع الهيئات المسيرة للدولة واحيانا قد يشير مصطلح الحكومة إلى السلطة التنفيذية دون غيرها ، ولكن الوظيفة الأساسية للدولة هي العمل على تحقيق القانون من خلال الوظائف الثلاث، و قد ثار تساؤل مهم وهو هل الأفضل تركيز هذه السلطات في يد شخص واحد أو من الأحسن توزيعها على أكثر من هيئة واحدة ؟

و قد تبين تاريخيا أن تركيز السلطة في يد شخص واحد قد أدى في غالب الأحيان إلى قيام أنظمة استبداديه، لهذا ناد معظم الفقهاء و على رأسهم الفقيه مونتسكيو بتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الذي يهدف إلى:

- منع الاستبداد و صيانة الحريات العامة من خلال الرقابة المتبادلة ما بين السلطات.

- تحقيق مشروعية الدولة و ضمان حيادية و عمومية القاعدة و بالتالي كفالة تطبيقها تطبيقا سليما.

- تقسيم العمل و إتقانه و تقسيم الوظائف بين الهيئات الثلاثة يؤدي إلى تخصص كل واحدة بالمهام الموكلة إليها و هذا يؤدي بدوره إلى إتقان كل سلطة لعملها.

وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف الأنظمة السياسية كالآتي :

5-1- النظام البرلماني: و هو يأخذ بمبدأ الفصل ما بين السلطات مع تعاونها بمعنى ان السلطة التنفيذية مسؤولة أمام البرلمان وهناك تعاون وتبعية فيما بينها ويقسم إلى:

* نظام برلماني تقليدي : حيث تتعايش فيه المؤسسة الملكية التقليدية والتي تملك ولا تحكم ولها صلاحيات شرفية مثل تعيين رئيس الحكومة والمصادقة على القوانين ، وهي غير مسؤولة سياسيا أمام البرلمان مثل نظام المملكة المتحدة .

* نظام برلماني جمهوري : انتشر في أوروبا حيث يتولى رئيس الوزراء السلطة التنفيذية أما رئيس الدولة فهو على غرار الملك يملك سلطات شرفية والحكومة مسؤولة أمام البرلمان ، مثل النظام السياسي الألماني .

5-2- النظام الرئاسي : و هو يأخذ بمبدأ الفصل التام ما بين السلطات واهم ما يميز أنظمة الحكم الرئاسي هو تكريس شكلي أو ما يسمى بالفصل العضوي بين السلطات في الدولة ، وهو النظام الذي يقوم على أساس الاستقلال المطلق بين السلطات مع التوازن و المساواة فيما بينها، مثل النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية. .

5-3- النظام المجلسي : و هو يأخذ بمبدأ دمج السلطات و تبعية الهيئة التنفيذية للهيئة التشريعية مثل النظام السياسي في سويسرا .

5-4- النظام شبه الرئاسي: هو نظام يمزج بين النظام البرلماني و النظام الرئاسي اذ يقوم على ثنائية السلطة التنفيذية المشكلة من رئيس منتخب بالاقتراع العام ورئيس حكومة معين من طرف الرئيس وهو المسؤول سياسيا أمام البرلمان .

المحور الرابع : اقترابات ومداخل تحليل النظم السياسية

ان استخدام مفهوم الاقتراب بمعنى التقرب من الظاهرة السياسية باعتبار ان الاقتراب هو أسلوب المعالجة والفهم الذي يكسب الدراسة طابعا خاصا ، ويحدد محاور البحث وقضاياه الأساسية ، إذ هو ميل أو اتجاه الباحث إلى اختيار اطار مفاهيمي واطار نظري معين ، والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من اجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة ، كما نه يحدد نوعية المفاهيم والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته، ويجب ان يكون اختيار الاقتراب قائم على عنصرين أساسين هما اتساق المدخل المختار مع طبيعة وموضوع القضية محل البحث ، وأيضا كفاءة المدخل وقدرته على تحليل وتفسير هاته القضية وتوجيه دراستها على الوجهتين النظرية والميدانية . [1]

[1] – عبد الحليم الزيات ، **التنمية السياسية** ،الإسكندرية : دار المعارف ،1986 ، ص 163

ويعتبر اغلب الباحثين ان الاقترابات تطورت مع تطور دراسة الظاهرة السياسية منذ الدراسات والمقارنات التي قام بها أرسطو إلى يومنا هذا ، وبالتالي فان لكل مرحلة اقترابات ، إذ نجد اقترابات المرحلة التقليدية واقترابات المرحلة السلوكية واقترابات ما بعد السلوكية .

أولا- اقترابات المرحلة التقليدية :

-1: الاقتراب القانوني :

يعود الاقتراب القانوني إلى انصار المذاهب الشكلية في تفسير اصل القاعدة القانونية ومن ورائها قرار السلطة العامة بشان موضوع معين ، إذ ان القانون هو مشيئة وإرادة الحاكم ،[1] ويعتبر من المداخل التقليدية التي ترتكز على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية، وهو يقوم على فرضية أساسية مفادها أن النظام السياسي عبارة عن نسق من القواعد والقيم القانونية التي تحميها وتنفذها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية، و عدم التزام هذه المؤسسات بالقواعد القانونية في أدائها يؤثر على استقرار المجتمع والنظام السياسي، أي أن شرعية الفعل تظهر من خلال التزام النظام بالقواعد والمعايير القانونية.

يعتمد هذ الاقتراب على فلسفة الألية الرسمية وتترتب عليها مجموعة من الأسس :

- الهيكل التنظيمي الرسمي هو الاطار الذي تتم فيه العلاقات الوظيفية داحل الأجهزة الإدارية .
- التنظيم الرسمي لابد ان يحكم العلاقات غير الرسمية داخل الأجهزة الإدارية .
- اتخاذ القرارات مسؤولية المستويات الإدارية العليا ولابد ان تتم وفق التسلسل الإداري داخل وحدات الجهاز الإداري .
- انفراد السلطة أو الأجهزة التشريعية بمهمة تحديد وصياغة السياسيات العامة وإصدارها وتطويرها وتعديلها .

[1] -بومدين طاشمة ، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية** ، ط1 ، الجزائر : دار الأمة ، 2013 ، ص 148.

رغم أهمية الاقتراب القانوني في دراسة الأنظمة السياسية إلا أنه تعرض لجملة من الانتقادات منها تركيزه على الأطر الشكلية و إهمال النشاطات غير الرسمية وسلوك الأفراد، وتعامله مع النظام السياسي كنظام مغلق و ساكن غير متفاعل .

2-: الاقتراب المؤسسي :

الاقتراب المؤسسي ظهر كرد فعل على الاقتراب القانوني، وهو يعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات والمخرجات السياسية ، حيث اهتم في المرحلة التقليدية بدراسة الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارية مع طغيان الطابع الوصفي والدستوري عليها، وذلك من خلال دراسة تكوينها، هدفها، مراحل تطورها، طريقة تجنيد الأفراد فيها، وكذلك بنائها الداخلي والخارجي، علاقتها بالمؤسسات الأخرى، واختصاصاتها، كما كان من نتائج هذا الاقتراب ظهور دراسة السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية ، وأشكال الدول، وأشكال الحكومات، وأشكال الحكم .

أما في المرحلة السلوكية فبرزت مرحلة جديدة عرفت بالمؤسسية وعرفت المؤسساتية بانها العملية التي تكسب التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتا ، ووفق هذه المرحلة اعتبرت المؤسسة متغيرا مستقلا ، لها دور في إدارة التغيير في المجتمعات لكونها تحدد الفاعلين الذين يسمح لهم بالمشاركة السياسية ، وان العملية السياسية هي افراز المؤسسات ، وان الصراع السياسي داخل النظم السياسية تستوعبه المؤسسات وتسويه وتستجيب له .

يأخذ الاقتراب المؤسسي أهميته في الدراسات السياسية بتركيزه على مؤسسات الدولة وقواعد السلوك داخلها، وهو يهتم أساسا بدراسة المؤسسات في النظام السياسي كالبرلمان، الأحزاب، البيروقراطية، المؤسسة العسكرية، لكن يعاب عليه انه لا يصلح للمجتمعات التي تغيب فيها مؤسسات .

3-: الاقتراب الطبقي :

تعتبر الطبقة وفق هذا الاقتراب وحدة التحليل الأساسية والمتغير المستقل في تفسير الظاهرة السياسية، وارتبط التحليل الطبقي بأعمال كارل ماركس الذي عرفها بأنها " تجمع لأشخاص يؤدون نفس الوظيفة في عملية تنظيم الإنتاج". كما يعتبر ماركس أن ظاهرة الطبقات الاجتماعية من أهم الظواهر التي تؤدي إلى الصراع والتحول الاجتماعي، وقسم المجتمع إلى طبقتين وفقا للمعيار الاقتصادي، وهي طبقة برجوازية مالكة لوسائل الإنتاج ، و الطبقة البروليتارية.[1]

ويعتبر النظام السياسي ناميا حين يعكس مصالح طبقة العمال، و التي في صراعها ضد البرجوازية ستقضي على نظام الملكية الخاصة وتحقق زوال الدولة .

وتبرز أهمية التحليل الطبقي في الدراسات السياسية كونه يشكل منطلقا لتفسير التفاعلات الاجتماعية، و له استخدام في عديد المواضيع ، مثل دراسة السلوك السياسي، الرأي العام، العلاقات الدولية، الاحتجاجات، العنف السياسي، الثورات ، إلا ان له انتقادات مثل تركيزه على العامل الاقتصادي في تحديد التمايز الطبقي، والقول بان انتقال السلطة إلى الطبقة العاملة لا يعني بالضرورة تحقيق التنمية السياسية، خصوصا أن ذلك يستوجب زوال الدولة.

4-: اقتراب النخبة :

بدأت تتبلور دراسة النخبة في نهاية القرن 19 ، ويرجع الفضل إلى جعلها جزءا من حقل العلوم السياسية إلى العالمين الإيطاليين باريتو وموسكا، وبعدهما ميشلز ، فعرفها باريتو بأنها الطبقة التي يتمتع أفرادها بصفات أو علامات متميزة و فائقة في المجال الذي يمارسون فيه أنشطتهم، أما النخبة السياسية فتعرف على أنها الأفراد المهيمنون على عملية صناعة القرار السياسي وتخطيط سياسات المجتمع بوجه عام ، ويركز على سلوك عدد صغير من صناع القرار وليس على مؤسسات الحكم، كما يبرز نفوذ وتأثير جماعة واحدة بعينها والتي تصنع القرارات، وعلى هذا يدعي أنصار اقتراب النخبة أن التحليل المقارن للنخبة عبر الزمان والمكان أكثر ملائمة في الدراسة السياسية المقارنة، يقوم هذا المقترب على جملة من الافتراضات وهي :

[1] - محمد دويدار ، **مبادئ الاقتصاد السياسي** ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1981، ص196.

– انقسام المجتمع ضرورة وظيفية ، وهو ينقسم إلى فئتين: أكثرية محكومة وأقلية حاكمة تتركز بيدها القوة وتستأثر بها وتتخذ القرارات، فهي مجموعة متماسكة لها السيطرة نتيجة امتلاكها لأحد عوامل القوة العسكرية أو الاقتصادية أو الرسمية أو المعرفية .

– تفضيلات النخبة هي التي تسود في المجتمع ، كما ان دوران النخب يضمن استمرارية النظام السياسي.

يكتسي اقتراب النخبة أهميته في الدراسات السياسية المقارنة ، لما يقدمه من فهم أعمق للسلوك السياسي والفاعلين السياسيين، وإمكانية تعميم النتائج على النظم السياسية المختلفة، إلا انه يعاني من صعوبة تحديد النخبة وجمع معلومات حولها، خصوصا في النظم السياسية العربية، وتعدد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، ما يخلق صعوبة في استخدامها مثل النخبة، الطبقة، الشريحة، النفوذ، القوة.[1]

5-: اقتراب الجماعة .

يسعى مقترب الجماعة إلى تحويل اهتمام علم السياسة من التحليل المعياري إلى التحليل الإمبريقي، من خلال مجموعة من الباحثين أمثال آرتر بنتلي في تحليله للعملية الحكومية باستخدام تحليل الجماعة على نحو نظري ، ثم من خلال إسهامات جديدة في التحليل النظري للجماعة من أمثال ألموند وتروفان، وان الجماعة هي نظيم قائم للدفاع عن مصالح معينة ، ومن شروط وجود الجماعة خو وجود تنظيم معين ،ووجود مصالح واتجاهات ودوافع مشتركة ، بهدف التأثير في صناع القرار ، تختلف الجماعات وتتنوع حسب قوتها وهدفها والبيئة التي توجد فيها .

فالواقع السياسي من هذا المنظور يعبر على شبكة كبيرة من الجماعات والتي تدخل في تفاعلات بينها تأخذ شكل الضغوط والضغوط المضادة بين جماعات كبيرة وأخرى صغيرة، رسمية وغير رسمية، مترابطة أو غير ذلك، والعلاقة بين كل تلك الجماعات ودرجة تأثير كل منها على النظام مع قدرة وحدود كل واحدة، هذه الشبكة المعقدة من التفاعلات المستمرة تحدد في النهاية حالة النظام السياسي والتنافس بين

[1] - بومدين طاشمة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص، 214-226

الجماعات يُحدد من يحكم، والفرض الأساسي للاقتراب مفاده أن التغيُر في النظام السياسي يتوقف على التغير في تكوين الجماعات .

صنف ألموند وباول الجماعات إلى جماعات مصلحية ترابطية وهي الجماعات التي تسعى للتأثير في القرارات السياسية من أجل مصالح أكثر عمومية مجتمعية، وجماعات مصلحة غير ترابطية وهي التي تتميز بالتنظيم المحدود وافتقاد النشاط المستمر، وجماعات مؤسسية يغالب عليها الطابع الحكومي وهي التي تتواجد داخل التنظيمات الرسمية السياسية والهيئات التشريعية والجيش والإدارة وغيرها وتضم أفرادا أكثر حرفية ولها وظائف سياسية واجتماعية محددة ، وجماعات مصلحة فوضوية تفتقد المعايير القيمية للسلوك وتتغلغل عفويا في النظام السياسي من خلال أدوات غير تقليدية أو عنيفة كأعمال الشغب وغيرها. يمثل تصنيف ألموند قيمة مقارنة كبيرة في التحليل السياسي الذي على الأشكال التنظيمية للتعبير عن المصالح، وبهذا تتحدد التنمية السياسية وفقا لأنصار هذا المنهج بالانتقال من سيادة نمط من الجماعات إلى نمط آخر، هذا الانتقال تؤكده قضايا الصراع والتعاون بين الجماعات[1].

ان اقتراب الجماعة يكشف عن القوى الفعلية المحركة للنظام السياسي، ففي نظم العالم الثالث بالتحديد حيث المؤسسات القانونية محدودة التأثير يتمتع تحليل الجماعة بإمكانية أكبر على تفسير عملية صنع القرار والسياسات العامة ، وهو أمر يمكن استخدامه على مختلف النظم السياسية.

رغم الإسهامات الكبيرة لاقتراب الجماعة في التحليل المقارن من خلال تركيزه على ديناميكية العملية السياسية بتساؤلاته حول الأنماط المختلفة للجماعات، وكيفية ارتباطها بالنظام السياسي، وحول صور التفاعل بين جماعة ومؤسسات الحكم وفيما بينها، إلا أن المنهج لم يصل مرحلة التعميمات النظرية أو الاستنتاجات العامة، وعلى ذلك يقول أحد أنصاره وهو هاري اكتشين أن منهج الجماعة لا يربط أي متغير بآخر ولا يحدد أي علاقة محتملة بين المتغيرات ولا يفسر أي شيء في الواقع. [2]

---

[1]– جابريال آلموند وبينغهام باول، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ،ترجمة هشام عبد الله ،عمان : الدار الاهلية ،1998،

[2]– كمال المنوفي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

ثانيا – اقترابات المرحلة السلوكية :

1– اقتراب التحليل النظمي :

يشكل اقتراب التحليل النظمي أهم الاقترابات في الدراسات السياسية، وقد ظهر وتبلور مع منتصف الخمسينيات مع ظهور المرحلة السلوكية، و يرجع الفضل في إدخاله إلى حقل العلوم السياسية إلى عالم السياسة الأمريكي دافيد إستون ، الذي نظر إلى الحياة السياسية كنسق موجود في بيئة يتفاعل معها من خلال فتحتي المدخلات والمخرجات، وشبه السلوك السياسي بالعمليات الوظيفية للكائن الحي، واعتبر أن النسق السياسي مستقل لكنه جزء لا يتجزأ عن النظم الاجتماعية الأخرى.

وأصبح التحليل النظمي من أكثر المناهج استخداما في دراسة النشاط السياسي، إذ مكن من دراسة الحياة السياسية كنظام، أي أن التفاعلات السياسية في أي مجتمع تشكل نظاما للسلوك، وبهذا تتحدد حدود النظام وكيفية تحديد أهدافه وتحقيقها وقدرته على التكيف، ومن خلال كل ذلك تدعم التحليل النظمي بمجموعة كبيرة من المفاهيم التي يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات كبرى:

- مفاهيم ذات طابع وصفي كالتكامل والاعتماد المتبادل والحدود والمدخلات والمخرجات وغيرها.
- مفاهيم ذات بعد ديناميكي للنظام كمفاهيم التكيف والتغيير والنمو والأزمة.
- مجموعة مفاهيم تتعلق بضبط وتنظيم وبقاء النظام كالاستقرار والتوازن والتغذية العكسية .[1]

ان التحليل النظمي له إسهامات في التحليل المقارن للنظم السياسية واستخدامه مفاهيم جديدة مستعارة من العلوم الطبيعية، يمكن الاستدلال عليها من خلال مجموعة من المؤشرات التي يمكن قياسها كما ادخل مفاهيم جديدة إلى تقاليد التحليل السياسي، مع إبراز الطابع الديناميكي للنظام السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين البيئة والنظام وفيما بين مختلف أجزاء النظام، إلا أنه يعكس مستوى عال من التجريد بافتقار

[1]– كمال المنوفي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

عناصره إلى التحديد الإجرائي مما يقلل من فرص استخدامه البحث السياسي التجريبي المقارن، بالإضافة لاعتماده على الاستقرار كقيمة عليا تفرض التغيير المنظم من خلال الاستجابة للمطالب، أي التحيز للوضع القائم من خلال التركيز على الاستقرار والتوازن وإهمال التغير والتطور ، وبالتالي فالتغير الثوري الذي يعني تحول شامل للنظام السياسي لا مكان له في نظرية النظم. [1]

2- الاقتراب البنائي الوظيفي .

تعود البنائية الوظيفية إلى أفكار عالم الاجتماع تالكوت بارسونز والتي تنظر إلى المجتمع على أنه نسق اجتماعي مترابط ترابطا داخليا ، ينجز كل جزء من أجزائه وظيفة محددة ، وأي خلل أو تغير في وظيفة إحدى مكوناته ينجر عنه تغير في باقي أجزاء النسق ، والبنائية الوظيفية في الأصل منتقاة من العلوم البيولوجية التي ترتكز على وظائف أعضاء الكائن الحي، حيث شبه روادها ومنهم هربرت سبنسر وراد كليف براون ومالينوفسكي المجتمع بالكائن الحي في نموه وتطوره وتعقده واضمحلاله.

ويعد غابريال ألموند رائد البنائية الوظيفية في علم السياسة من خلال مقال له بعنوان "النظم السياسية المقارنة"، كما حاول ألموند وباول تعديل النموذج الوظيفي ليصبح اكثر ملائمة لدراسة النظم السياسية والتغير السياسي، ليضم النموذج الجديد عناصر من التحليل التنموي ومن التحليل النظمي وذلك بتحديدهم لثلاث مستويات وظيفية للنظم السياسية:

- قدرات النظام والمتعلقة بأداء النظام في بيئته والمتمثلة في القدرة الإستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية.
- قدرة الاستجابة والتي تشير إلى مدى اعتبار المدخلات انعكاسا للمخرجات.
- القدرة على التكيف والاستمرار .[2]

ومع إسهامات صامويل هنتجتون، شهد التحليل البنائي الوظيفي تطويرا مستمرا من خلال التركيز على معيار قياس تقدم النظم أو تخلفها بمدى وجود مؤسسات أو

[1]- كمال المنوفي ، مرجع سبق ذكره ، ،ص 116.

[2]- جابريال آلموند وبينغهام باول، مرجع سبق ذكره، ص 183 وما بعدها.

أبنية فاعلة تتسم بالتقدم المؤسسي، وعليه يمكن دراسة أي نظام سياسي بدراسة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من خلال عدد من المؤشرات وأهمها القدرة على التكيف والاستقلال والتعقد التنظيمي ودرجة التجانس ، ويحتوي كل مؤشر على عدد من المعايير الفرعية القابلة للقياس.

رغم المزايا التي يقدمها الاقتراب وإسهاماته في التحليل السياسي الكمي، إلا أن كثيرين يأخذون عليه عديد الملاحظات :

– تسليمه بفكرة اللزومية الوظيفية للتحليل البنائي، أي تفسير كل ما هو قائم على أنه ضروري لاستمرار النظام، ويقود ذلك إلى خطر تبرير ظواهر مثل الفساد السياسي والسلبية السياسية، بحيث يرى فيهما الوظيفيون إسهاما في الاستقرار باعتبارهما بديلان عن العنف .

– الاقتراب الوظيفي اقتراب محافظ يسعى للحفاظ على الوضع القائم، وهو ما لا يتلاءم مع البلدان المتخلفة عن طريق دعم مواقع النخب الحاكمة.

– تشبيه النظام السياسي بالنموذج البيولوجي الآلي، والمبالغة في التعميم دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل التاريخية والاختلافات الثقافية في البلدان النامية.

– التناقض بين المفاهيم والواقع السياسي، إهمال أثر السياق الدولي وهو أمر مهم في تحليل واقع دول العالم الثالث.

3– الاقتراب الاتصالي :

يعد عالم الرياضيات وارين وينر من الذين ساهموا في تطوير النموذج الاتصالي باستخدامه مصطلح الاتصال والضبط، بمعنى أن كل التنظيمات والدول ترتكز في وجودها وتكاملها على الاتصالات، أي تبادل الرسائل من خلال كل الإجراءات والأساليب التي بمقتضاها يؤثر شخص ما على آخر، فالمواطنون بحاجة إلى وسائل توصل مطالبهم إلى الحكومة، وعلى الحكام أن يكونوا قادرين على توصيل وتبرير قراراتهم للمواطنين، وعليه فإن دراسة النظم السياسية من منظور الاتصال هي دراسة للسلوكيات والأفعال التي تتعلق بتبادل المعلومات فيما بين الفاعلين السياسيين.[1]

[1] - بومدين طاشمة ، مرجع سابق، ص 177-184

كما سلط كارل دويتش الضوء على القنوات الخاصة بتدفق المعلومات وأنواعها والقواعد والإجراءات التي تحكم عملية الاتصال داخل النظام السياسي، وحدة المشاعر المرتبطة برسائل معينة ولأنواع الاستجابة المتوقعة ، فأجهزة الاستقبال تتلقى المعلومات وتتولى نقلها إلى مراكز القرار، هذا الأخير يعتمد على قيمه وذاكرته لصنع القرار وتتولى في الأخير الأبنية التنفيذية تحديد إجراءات تنفيذه.

تبرز علاقة التحليل الإتصالي بتحليل النظم من خلال العديد من المفاهيم والفروض المشتركة، إلا أن التحليل الاتصالي استطاع بناء مؤشرات واقعية للمفاهيم، وبذلك كان أكثر قدرة على رصد العوامل التي تؤثر على استقبال الأفراد والنظم السياسية للمعلومات وكيفية تأثير الاتصال على الأداء السياسي، إلا أن ذلك لا يشمل كل المفاهيم فبعضها يصعب التحكم فيها أو إخضاعها للقياس كالرسالة وشدتها، العلاقة بين مصدر الرسالة وتأثيرها .[1]

ثالثا : اقترابات ما بعد السلوكية .

1- اقتراب التبعية :

ظهر نتيجة عدم الرضى بالمفهوم التنموي في ستينيات القرن العشرين ، ويعتبر اقتراب التبعية اتجاه فكري جاء لتفسير تخلف دول العالم الثالث، الذي يعتبر مشاكل العالم الثالث نتيجة طبيعية لتطور العالم الأول ، فهو استكمال للفكر الماركسي، حيث فسر التفاعلات الدولية المتعلقة بالتخلف والتقدم وفقا لتقسيم دولي أكد أن الصراع الموجود بداخله هو صراع بين
الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، صراع شمال جنوب، التخلف والتقدم هو نتيجة نشأة النظام الرأسمالي، أي أن التخلف ليس ظاهرة متأصلة في اقتصاديات دول العالم الثالث ، وجود تحالف بين القوى المسيطرة من الخارج والقوى المتحكمة داخليا في العالم الثالث.

[1]- كارل دويتش، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة : شعبان محمود شعبان، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983، ص 214.

اقتراب التبعية قائم على البعد الدولي للتنمية، وهي العلاقات العابرة للقارات والأوطان ، يعتبر الاقتصاد الثنائي هو محور التحليل والذي يعني أن العامل الخارجي في مجتمعات الجنوب أوجد ثنائية اقتصادية امتدت إلى باقي المجتمعات ، الاقتصاد التقليدي، يقابله الاقتصاد الحديث، ويعتبر النظام العالمي وفق هذا الاقتراب هو وحدة التحليل الأساسية ، كما أن التبعية هي بين المركز والمحيط أو الهامش، حيث يتمثل المركز في الدول المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا تتحكم فيها برجوازيات وطنية، مقابل دول الأطراف التي تتكون من تكوينات تعمل تحت هيكل النظام الرأسمالي العالمي، ووسيط بينه وبين الطبقة العاملة المحلية.[1]

كانت بدايات ظهوره في أمريكا اللاتينية على يد رواده راوول بريبيش، ودوس سانتوس ،لينتشر فيما بعد إلى آسيا وإفريقيا، اعتبر سانتوس أن العلاقة بين دول المركز والمحيط لا يمكن أن تتغير إلا بتغير البيئة الداخلية والعالقات الخارجية ،بينما أبرز سمير أمين أن فكرة التنمية غير المتساوية خاصة وأن دول المحيط لا تمتلك الإمكانيات الاقتصادية التي تمكنها من تحدي الاحتكارات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى تعميق التخلف.

ما يميز اقتراب التبعية انه قدم تحليلا مهما لدول العالم الثالث، كما أنه مكن من تحليل ودراسة عدة ظواهر كالحركات السياسية، النظام الدولي، الاقتصاد العالمي وأدواته ونتائجه، وقد أثبت الواقع بعض فرضياته كالمديونية، المشروطية ، إلا أنه اهمل للعوامل الداخلية للتخلف ، و أن التخلف ليس دائما نتاج الرأسمالية.

2- اقتراب الاقتصاد السياسي :

ظهر اتجاه يحاول الربط بين النظم السياسية ومستويات التنمية كرد فعل على منظري التنمية الذين تجاهلوا دور المتغيرات الاقتصادية في الحياة السياسية، خاصة مع الأهمية المتزايدة للقضايا الاقتصادية الدولية عالميا مثل تأثير النفط، ودور الشركات متعددة الجنسيات، دور التجارة الدولية. ويعد اقتراب الاقتصاد السياسي من أقدم الاقترابات المستخدمة في تحليل النظم السياسية، حيث تناول كارل ماركس

[1] - بومدين طاشمة ، مرجع سابق، ص 169-176.

السياسة وظواهرها من مدخل الاقتصاد، كما ربط لوك بين العمل والملكية الخاصة والثروة، وكذلك آدم سميث بين السلطة ورأس المال.

ويضع منظروه جملة من الشروط لبلوغ الديمقراطية ، إذ كلما تحققت هذه الشروط تحققت الديمقراطية السياسية ومن ثم التنمية ، مثل وجود اقتصاد أكثر توجها نحو السوق، ومستوى عالي من التعليم ومستوى اقتصادي تكنولوجي عالي ، وجود تقاليد ثقافية أكثر تسامحا وأقل انغلاقا وأكثر قابلية للحلول الوسط، وأيضا درجة عالية من التمدن وتعددية اجتماعية بما فيها طبقة برجوازية قوية ومستقلة.

ساهم مقترب الاقتصاد السياسي في فهم السلوك السياسي من خلال المدخل الاقتصادي، ومكن من فهم الظاهرة السياسية في منظورها الكلي إلا أنه أغفل السياقات التاريخية للظاهرة محل الدراسة .

– 3 : اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع .

جاء اقتراب الدولة والمجتمع كرد فعل على المنظور التنموي الذي ركز على النظام السياسي ومدخلاته وعدم الاهتمام بالمخرجات التي تؤثر على علاقة الدولة بالمجتمع ، ليعيد هذا الاقتراب الاهتمام بالدولة التي كانت طرفا محايدا في المنظور الليبرالي، ويعتبر جول ميجدال مؤسس هذا الاقتراب الذي بناه على الافتراضات التالية:

– فهم المجتمعات وتغيرها يتم من خلال دراسة العلاقة بين المنظمات الرسمية وغير الرسمية.

– تمارس المنظمات الرسمية وغير الرسمية الضبط الاجتماعي وتحديد القواعد التي يمارس الناس بها سلوكياتهم ،أي أن الدولة ال تنفرد لوحدها بممارسة الضبط الاجتماعي.

– تقوم الدولة والجماعات ببناء المجتمع وتبادل التأثير.

يرى ميجدال أن الدولة والجماعات تتنافس على فرض قواعدها وتحديد الحقوق وكيفية استخدام الممتلكات والموارد في المجتمع من خلال عملية الضبط الاجتماعي، الذي تتمثل مؤشراته في:

– الإذعان: أي الانقياد، ويكون ذلك من خلال استخدام القوة المشروعة.

– المشاركة: أي تنظيم مشاركة الشعب في التكوينات المؤسسية.
– الشرعية: وهي من عوامل قوة الدولة، وتتمثل في اعتراف الشعب بأي نظام اجتماعي .

كما اعتبر أن أنماط الضبط الاجتماعي مرتفعة في قمة الهرم بالنسبة للدولة ومختلف المنظمات المستقلة بشكل ملائم في الدول المتقدمة عكس الدول الضعيفة، و أن قوة الدولة من ضعفها يتحدد من خلال قوة تنظيمها و القدرة على التخطيط، صياغة السياسات العامة وتطبيقها، قوة الحضور، قوة الدبلوماسية والمالية والبيروقراطية ، كما يرى ان الجماعات قد تنافس دور الدولة في تأسيس وتقوية معايير موازية للانضمام إلى إطار جماعي معين، وإنشاء حدود لنظام معين عبر المؤسسات وسلوك الأفراد، وتكون مدعمة لشرعية وجود الدولة .

ان اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع تكمن أهميته في كشف طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع وكل العوامل والمتغيرات المؤثرة في التفاعلات بينهما، وهو مهم في دراسة العديد من الظواهر مثل التحولات التي تعرفها المجتمعات والثورات ،كما أنه فتح المجال لإجراء دراسات مقارنة من خلال تحديد أنواع الدول وأنماط الفاعلين الاجتماعيين، إلا ان له انتقاد كونه عاجزا عن تحديد مفهوم الدولة والحدود بينها وبين المجتمع.

4–اقتراب الكوربوراتية

تعرف الكوربوراتية أو التعاضدية حسب هوارد فياردا بأنها "نظام للسلطة والمصالح يركز على التمثيل الوظيفي، واندماج العمل ورأس المال في نظام تراتبي، تتم قيادته وتوجيهه من قبل الدولة".

كما يعرفها شمبيتر على أنها " نظام تمثيل المصالح، تنتظم فيه وحدات تنظيمية في عدد من الفئات المتمايزة وظيفيا، والإكراهية في الانتماء إليها، وغير التنافسية، والتي ترخص لها الدولة عادة أو أنشأتها ،وتمنح هذه الوحدات حق احتكار تمثيل الفئات المندرجة داخلها مقابل مشاركتهم في اختيار القيادة وتنظيم المطالب المساندة .

ان الكوربوراتية تركز على الكشف عن الأبعاد القانونية للعلاقة بين الدولة والجماعات إلى جانب الأنماط السلوكية غير الرسمية، على فرضية ان للدولة سياسات توجيه الجماعات، أي وجود قيود وضوابط قانونية على نشاط الجماعات، وان جماعات المصالح مندمجة في نسق الدولة وتساعد الجهاز الحكومي على صياغة ورسم السياسات العامة.

تشكل الكوربوراتية أداة تحليلية ملائمة خصوصا في ظل سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتبني التخطيط المركزي للتنظيم بشكل مباشر ، إلا أن مفهومها محدود نسبيا بسبب القيود المرتبطة به ومحدودية إمكانات تطبيقه ، فعلى مستوى المفهوم توجد صعوبة تعدد استخداماته، ومن ناحية أخرى هناك صعوبات في تطبيق النموذج خصوصا في المجتمعات التي تضم بنيات اقتصادية متعددة الأشكال، وقطاع غير رسمي كبير، ووجود شبكات واسعة من العمل والتبادل تقع خارج نطاق القدرة التنظيمية للدول.

المحور الخامس : العملية السياسية

ان العملية السياسية تختلف من نظام سياسي لآخر ويرجع هذا الاختلاف إلى كونها تتطلب توافر عناصر معينة ، إذ تتباين الأنظمة السياسية في امتلاكها فنجاح أو فشل العملية السياسية في دولة ما راجع إلى طبيعة النظام السياسي وحجم العناصر الأساسية الداخلة في دائرة التفاعل وهذا ينعكس تلقائيا على طبيعة القرارات السياسية لذا فإن العملية السياسية تعد قاعدة أساسية تنطلق منها كل ممارسات النظام السياسي.

- أولا :تعريف العملية السياسية

يشير مفهوم العملية السياسية إلى حالة من الديناميكية فهي حصيلة لما يجري من أحداث تتعلق بالانتخابات أو بتشكيل الحكومة والبرلمان أو بالأحزاب السياسية والمجتمع المدني .

ويعرف البعض العملية السياسية بأنها الأنشطة التي تعبر عن سعي الأفراد داخل جماعاتهم من أجل الحصول على القوة أو التي تعبر عن ممارساتهم الفعلية لها من

أجل تحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح جماعاتهم وبالتالي فالعملية السياسية هي محصلة التفاعلات الرسمية والغير رسمية التي تتم بين الفاعلين السياسيين في إطار الإيديولوجية والثقافة السياسية السائدة ومجموعة الأبنية والمؤسسات القائمة لذا فإن من أبرز التساؤلات التي تثيرها دراسة العملية السياسية هي :

- من هم الفاعلون السياسيون الذين يقومون بالتأثير على العملية السياسية.
- التساؤل عن الإيديولوجية السائدة وحجم ما تثيره من صراعات داخل المجتمع.
- أسس ممارسة القوة والتي تختلف من نظام لآخر (الثروة,الإنجازات العسكرية..)
- أهم المؤسسات السياسية وطبيعة التفاعلات التي تتم داخلها أثناء عمليات التنشئة والتكيف والاتصال وصنع القرار.

ثانيا :ركائز وشروط العملية السياسية

إن طبيعة العملية السياسية تتحدد بركائز و شروط يجب أن تتوفر وهذا يتوقف على طبيعة القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية ,ومن بين هذه الركائز التي تستند عليها:

1- قوانين وقواعد آمرة : والتي تحدد القسمات الرئيسية لملامح السلوك السياسي المراد تحقيقه والتي تشكل بدورها ملامح النظام السياسي المراد الوصول اليه وهي بذلك تنظم الحياة السياسية لذلك لابد أن تكون هذه القواعد والقوانين مستمدة من الواقع الاجتماعي .

2- قوى سياسية : تعد الأداة التنفيذية للعملية السياسية والتي تنقسم بين مؤيد ورافض فالمشاركين في العملية السياسية هم مؤيدون لها وقد نجد فيهم من هو معارض للعملية السياسية ولكن معارضته على التفاصيل وليس العملية السياسية برمتها وتكون المعارضة بدون استخدام القوة على عكس الرافضين للعملية السياسية برمتها الذين تكون معارضتهم أكثر شدة وقد تصل إلى حد استخدام القوة والسلاح لتحقيق أهدافهم ومطالبهم.

3- المجتمع :يعتبر المجتمع ركن أساسي في العملية السياسية لأنه المتلقي لأداء العملية السياسية ومخرجاتها وهو المتأثر الرئيسي فيها.

أما بالنسبة للشروط فهي ثلاثة شروط متمثلة في :

1- الإتفاق : اتفاق القوى السياسية المنضوية في العملية السياسية على المشتركات الرئيسية التي تخص الدولة كيانا وأرضا, وشعبا وسيادة.

2- التوافق : توافق القوى السياسية على أن العملية السياسية تخص الجميع ومخرجاتها تمس كل القوى سلبا وإيجابا.

3- القبول : قبول القوى السياسية بعضهم بعضا على أساس أن النجاح والفشل يصبان في رصيد كل قوة من القوى السياسية المنخرطة في العملية السياسية.

ويجدر الإشارة إلى أن هذه الشروط تكون في الحالة الأمثل لأن هناك عمليات سياسية لا تتوافر على هذه الأركان ، إذ ان فقدان أي من هذه يجعل العملية عرضة لهزات تبقي على التسمية دون الوصول إلى حالة الاستقرار التي تعد من المفترض الغاية المرجوة من مجمل العملية السياسية[1].

ثالثا : أنماط العملية السياسية

من خلال متابعة الأداء السياسي لأي نظام من الأنظمة السياسية من دول العالم سواء كانت المتقدمة أم المتخلفة يلاحظ أن الأنماط الرئيسية للعملية السياسية تتمثل في [2]:

1- النمط المهيمن :

تتجسد العملية السياسية في هذا النمط بهيمنة قوة سياسية رئيسية وهذه الهيمنة لا تسمح غالبا بإشراك قوى سياسية أخرى مغايرة في العقيدة والنهج مع القوة الرئيسية إلى درجة أن هذه القوة تجسد هيمنتها في الوثائق الرسمية الصادرة من النظام السياسي بتكريسها في الدستور أين نجد أغلب دساتير دول العالم الثالث نصت على ذلك في حقبة الحرب الباردة ،وتكمن خطورة هذا النمط في سيطرة الواحدية في سلوك ونهج النظام السياسي دون الاكتراث إلى ما قد يخلفه هذا النمط من آثار في المجتمع

[1]-خيري عبد الرزاق جاسم، "العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول إلى دولة القانون"، **مجلة دراسات دولية** ،العدد39،2009 ،ص05.

[2] - المرجع نفسه ، ص02 .

والتغيرات الحاصلة فيه مثل(صعود شرائح اجتماعية جديدة تطالب بالمشاركة في العملية السياسية) نلاحظ أن في هذا النمط تكون المعارضة متدرجة من الاحتجاج إلى الرفض وصولا إلى استخدام القوة في بعض الأحيان ويقابل هذا الشكل من المعارضة شكلان آخران أحدهما معارضة مستوعبة من النظام وأخرى كامنة .

2- النمط الإقصائي :

هو قريب من النمط الأول غير أنه يتميز عليه في كونه يتجسد بوجود قوة سياسية ترتكن إلى شرعية ماضوية مثل قيادتها لثورة او انقلاب وتحجب الشرعية عن أي قوة سياسية متواجدة في المجتمع وقد تلجأ الى استخدام القوة لأقصائها وغالبا ما تنعتها بشتى الصفات كالولاء للخارج ,العمالة وهذا كله بهدف نزع أية شرعية عنها داخل المجتمع واستبعاد أعضاءها من مجمل العملية السياسية ،تكمن خطورة هذا النمط في تحديده لمواطنة أبناء المجتمع وأساس هذا المعيار هو الولاء للقوة السياسية وزعيمها وما دون ذلك يدخل في محنة عدم المواطنة والخيانة وغيرها من المصطلحات ،أما المعارضة في هذا النمط فتكون أشد عنفا من النمط الأول لأنها تتسم باستخدام العنف والقوة في التعامل مع العملية السياسية بهدف تحقيق مطالبها.[1]

3- النمط التعاوني :

يعتبر أفضل أنماط العملية السياسية حيث يتميز هذا النمط بالتعاون بين القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية في إدارة شؤون الدولة وهذا يتم بتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية، وله قابلية على استيعاب الخلافات الناشئة بين القوى السياسية فضلا عن ذلك فإن هذا النمط يقع على عتبة دولة المؤسسات والفانون والوصول إلى هذا المستوى يعني انسحاب نمط التعاون على العلاقة بين الدولة والمجتمع أي أنه النمط الأفضل لترقية العلاقة بين الدولة والمجتمع ، وبالنسبة للمعارضة فهي ليست بنفس حدة المعارضة في النمطين السابقين وهذا راجع إلى

[1] – خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص2-3.

طبيعة العملية السياسية ومساراتها في أداء أعمالها يحددان شدة أو ضعف المعارضة التي تواجهها.[1]

رابعا :عناصر العملية السياسية

تتكون العملية السياسية من عناصر أساسية فهذه العناصر أو الفواعل لها دور كبير في تحديد طبيعة وتوجه العملية السياسية بسبب تأثيراتها على الحياة السياسية وعلى العملية السياسية برمتها، ومن أهم هذه العناصر، الإيديولوجيات، النخب، الأحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

1- :الإيديولوجيات .

1-1 : تعريف الإيديولوجية :

حسب تفسير كارل بوير" الإيديولوجيا هي طريقة في التفكير السياسي وسمة نموذجية من سمات الحركات الاستبدادية ويرى "بوير" من خلال هذا التعريف أن الإيديولوجية نظام مغلق على نفسه تماما لا يوافق على المواضيع السياسية والاجتماعية والأخلاقية بل من المستحيل أن يوافق لأن لديه دائما تفسيرا ضمن شروط الإيديولوجية[2]، و تلخص معاني الأيديولوجية في النقاط الآتية [3]: حيث ان الإيديولوجية هي نمط أو طريقة للتفكير في القضايا الإنسانية ،السياسية ،الاجتماعية من منطلق عقائدي، وتعني كذلك محتوى الفكر من مقولات ومواقف وتوجهات.

وتعرف الإيديولوجيا من منطلق علاقتها بالنظام السياسي أنها مجموعة من الأفكار والمعتقدات التي يعتنقها الناس اتجاه نظامهم السياسي ومؤسساته وكذلك اتجاه مواقعهم وأدوارهم الشخصية فيه، ومن خلال هذا التعريف نجد أن الإيديولوجية أداة إما لتغيير النظام السياسي أو الحفاظ عليه.

---

[1] – خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص2.

[2] ستيفين تانسي، نايجل جاكسون، **أساسيات علم السياسة**، ترجمة محي الدين حميدي ،ط1،سوريا : دار الفرقد،2016،ص107.

[3] كارل مانهايم، **الايديولوجيا واليوتوبا**، ترجمة محمد رجا الديريني،ط1،الكويت :شركة المكتبات الكويتية،1980 ،ص47-48.

2-1 :تصنيف الإيديولوجية :

توجد العديد من التصنيفات المختلفة للأيديولوجيات الموجودة في العالم إلا أننا سنركز على أهم الإيديولوجيات الموجودة في العالم خاصة العالم العربي والمتمثلة في :

أ -**الإيديولوجية المستندة على الدين** : يلعب الدين دورا محوريا في تشكيل العلاقات الاجتماعية في المجتمعات العربية بسبب الثقافة السياسية السائدة في هذه المجتمعات وهو من العناصر المكونة للهوية الوطنية والقومية وهذا ما جعل الايديولوجيات المستخدمة في المنطقة العربية تستند على الدين ومن الدول التي تتبنى رسميا الايديولوجية المستندة على الدين المملكة العربية السعودية والتي تعتبر الشريعة الاسلامية أساسا للعملية السياسية بوصفها السياج المتين الذي يحمي المجتمع من عوامل الانحراف .[1]

ب - الإيديولوجية الاشتراكية : جاءت الاشتراكية كرد فعل لآثار الرأسمالية وهي مذهب سياسي واقتصادي يقوم على سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وعدالة التوزيع والتخطيط الشامل، وتعتبر الإيديولوجية الاشتراكية من الأيديولوجيات التي تبنتها الدول العربية غداة الاستقلال لجملة أسباب منها ارتباط الأيديولوجية الرأسمالية في أذهان النخب الوطنية بالعلاقة الاستعمارية السابقة ومن ناحية أخرى افتقار الدول العربية لمقومات التطور الرأسمالي وعناصره إضافة إلى اعتبار الإيديولوجية الاشتراكية هي القادرة على تحقيق مطالب الدول الحديثة الاستقلال في التنمية الاقتصادية والعدالة التوزيعية والتكامل القومي.

ج- الإيديولوجية المستندة إلى القومية: القومية هي شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة أكبر توصف بالأمة وقد اجتازت الفكرة القومية مجموعة من المراحل أولها عندما طرح البعد القومي كمظهر لتميز العنصر العربي في اطار الامبراطورية العثمانية في النصف الثاني من القرن 19 و تميزت القومية بطابع عرقي من خلال التأكيد على مفهوم العروبة.[2]

[1] - علي الدين هلال، نيفين مسعد ، ،مرجع سابق ،ص344.

[2] - المرجع نفسه،ص349-355.

د- الإيديولوجية الليبرالية : وهي تدور حول التعاقد كأساس قانوني لتنظيم العلاقات الاجتماعية وإطلاق حرية الملكية الخاصة والتأكيد على محورية دافع الربح والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقد ظهر فيما بعد ما يسمى بالليبرالية الديمقراطية والتي تقوم على مجموعة من الأسس من بينها التعددية السياسية وتداول السلطة بين الأحزاب عبر انتخابات دورية وإعمال المساواة السياسية من خلال إعطاء صوت واحد لكل مواطن.

1-3 : أهمية الإيديولوجية للعملية السياسية :

تكمن أهمية الإيديولوجية كأحد عناصر العملية السياسية في قدرتها على تحقيق التعبئة والتماسك الاجتماعي باعتبارها أداة للتميز بين الذات والغير أو بين الخصوم والأنصار وهي تصوغ خطابها تبعا لذلك حسب نوعية المتلقي حيث نجد أن الخطاب الموجه إلى الخصوم يركز على إضعاف موقفهم والتشكيك في معتقداتهم بينما الخطاب الموجه للأنصار يهدف إلى توطيد العلاقة بينهم بالتركيز على سلامة المبادئ التي يشتركون فيها[1].

2- النخب :

يقصد بالنخبة جماعة أو جماعات من الأفراد لهم خصائص مميزة تجعلهم يقومون بأدوار أكثر تميزا في مجتمعاتهم من خلال تأثيرهم البالغ و الهام على مجريات الأمور وتوجيهها واتخاذ القرارات التي تؤثر في مختلف مجالات المجتمع،[2]ويوجد أنواع مختلفة من النخب السياسية التي تعمل على تحقيق الأهداف العامة للمجتمع إضافة إلى نخب اقتصادية وعسكرية ونخبة المفكرين والمثقفين، وحسب كل من فيلد(field) وهيغلي(J.higley) وبورتون(M-g.burton) فإن المظاهر التي تبرز بها النخب هي

[1] علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق،ص343.

[2] -رحالي محمد، **النخبة السياسية المحلية ومسالة التنمية**، مذكرة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران،2012-2013،ص17.

أربعة مظاهر على حسبهم[1] " نخب موحدة على أساس الإجماع ، نخب موحدة على أساس الإيديولوجية ، نخب موحدة على أساس القيم ، النخب المتخاصمة وهي مقسمة بصفة غير قابلة للإصلاح.

ترتبط النخب بأنواعها والنخب الدينية بالخصوص بخاصية السلطة حيث أن الأفراد الذين لديهم سلطة أكثر من الآخرين هم الذين يشكلون نخبة وتطبق هذه الخاصية بالدرجة الأولى على النخبة السياسية ،أما النخبة الدينية فتتقاطع مع النخبة السياسية في حال ما إذا سعت إلى الوصول للسلطة فتصبح حينها نخبة سياسية دينية مثل النخبة في ايران ، كما ترتبط النخبة وظيفيا بالسلطة والقوة فسواء عند "موسكا أو ميلز" تتكون النخب من أشخاص أو جماعات تحتل مواقع للسلطة والقوة سواء كانت نخب حاكمة أو غير حاكمة حيث نجد أن هذه الأخيرة وإن كانت لا تمسك بالسلطة السياسية إلا أنها تتصف بالقوة خاصة على المستوى الاقتصادي[2].

كما يتطرق "جوردون مارشال" لدور الأحزاب السياسية في العملية السياسية من خلال النظم المفتوحة أو المغلقة فهناك وجهة نظر أصحاب مذهب الحرية الذين يرون كل من جماعات الضغط وجماعات المصالح والأحزاب السياسية يدخلون في منافسة للاستئثار بالقوة بوصفهم ممثلين لمختلف الجماعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ، فالمنافسة المفتوحة في النظم السياسية التعددية تؤدي إلى جعل القوة ظاهرة موزعة وغير تراكمية ، أما الاتجاه الثاني فيؤكد على أن الأحزاب لا تخضع للتنافسية بل هناك حزب مسيطر فالماركسيون الجدد يقللون من أهمية هذا الدور ويقال في هذا أنه لما كانت القوة الاقتصادية المسيطرة في المجتمعات الرأسمالية هي نفسها الطبقة الحاكمة فإن السياسات البرلمانية لا تكون أكثر من وهم خادع وأنها ليست سوى استراتيجية ايديولوجية لصرف الانتباه من مصادر القوة[3].

---

[1]– فضيل حضري، **تشكل النخبة الدينية في الجزائر** ،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة تلمسان،2012–2013،ص57.

[2]– إسماعيل علي سعد، **نظرية القوة بحث في علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1998،ص109.

[3] –وسام قويدر ،**واقع ممارسات الأحزاب السياسية في ولاية عين تموشنت** ،مذكرة ماجستير ،كلية الحقوق، جامعة وهران،2012–2013،ص20.

3- مؤسسات المجتمع المدني

يعتبر الكثير من الباحثين ان مؤسسات المجتمع المدني هي التشكيلات المنظمة التي تعبر عن التكوينات الاجتماعية والاقتصادية السياسية القائمة وهي مؤسسات تعمل باستقلالية عن الدولة فهي تعمل على الدفاع عن مصالح أعضاءها وتشجع الأفراد الدفاع عن حقوقهم كما أنها تساهم في التأثير على صنع التغيير الاجتماعي والسياسي ومن بين المؤسسات التي يتشكل منها المجتمع (الأحزاب السياسية ,النقابات العمالية والاتحادات المهنية ،الجمعيات، المنظمات الغير حكومية).

3-1 أهمية مؤسسات المجتمع المدني :

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في معالجة قضايا هامة في المجتمع مثل الحقوق المدنية ،توطين العائلات المهاجرة,الجوع,مكافحة الجريمة فهي تهتم بقضايا عميقة يصعب الوصول اليها عبر القنوات الحكومية وتساهم في تدريب ورفع كفاءة مؤسسات المجتمع المحلي العملية والإنتاجية في إدارة المشاريع[1] .

بالنسبة لانخراط مؤسسات المجتمع المدني في العمل السياسي :ففي التشريعات العالمية يحظر على المؤسسات غير الحكومية الانخراط في أنشطة تأييد أو معارضة أحزاب سياسية أو انفاق مبلغ مالي و المشاركة في الحملات الإنتخابية لدعم مرشح ما إلا أن هذا قد تراجع في تشريعات عالمية لعدة دول حيث برز دور هذه المؤسسات في الدفاع عن حقوق الإنسان وعقد تحالفات مع بعض أعضاء البرلمان لضمان التأثير في التشريعات،وكمثال على ذلك الدور الذي لعبه المجتمع المدني في جنوب الولايات المتحدة حيث أثر على تغيير السياسة العامة اتجاه الزنوج في الخمسينات كما استطاع الأمريكيون الناطقون بالإسبانية الحصول على حق التعليم باستخدام لغتهم الأصلية إلى جانب اللغة الإنجليزية حتى صدر قانون يجيز ثنائية اللغة في التعليم سنة1968 [2]، من خلال ما سبق نجد أن مؤسسات المجتمع المدني تؤثر في الدولة عن طريق المجالس النيابية أومجالس الشورى أو الصحافة والإعلام وجماعات الضغط باستعمالها

[1] – محمد زين العابدين عبد الفتاح, **مؤسسات المجتمع المدني الواقع والطموح نموذج أردني** ، الأردن : دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، ص51-52.

[2] –المرجع نفسه ،ص50-51.

شبكات الإتصال غير الرسمية وغير المعلنة كجماعات الزملاء والأصدقاء وقد تلجأ أيضا إلى القضاء أو التظاهر والمقاطعة واللجوء إلى العنف المنظم والغير منظم بهدف التأثير على الدولة وسياستها لتحقيق أهداف أو مطالب مشتركة[1].

المحور السادس : الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية، ظاهرة سياسية تعرفها أغلب البلدان بصرف النظر عن طبيعة النظام الحزبي ، برزت مع مطلع القرن التاسع عشر وعرفت تنامي سريع، قادها في النهاية، لتصبح صاحبة الدور الأساسي في الأنظمة السياسية على اختلاف أشكالها.

أولا : الظاهرة الحزبية في النظم السياسية الحديثة .

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم ملامح الديمقراطية الحديثة ، باعتبارها ممثلة للإرادة الشعبية، التي تحضر عبر الانتخابات ،سواء انتخابات داخلية من خلال انتخاب الأجهزة المسيرة للحزب وطنيا وجهويا وإقليميا وعبر المشاركة في المؤتمرات واختيار مرشحي الحزب ، وانتخابات خارجية من اجل الوصول إلى سدة الحكم أو الوصول إلى الهيئات الانتخابية سواء المحلية كالبلدية والولاية أو المحافظة أو المجالس الوطنية التنفيذية والتشريعية ، عبر تقديم برامج وحملات انتخابية لإقناع الناخبين، بهدف الوصول إلى الحكم، وتطبيق برنامجها.

الأحزاب السياسية تمثل اذا تيارات فكرية وسياسية موجودة في المجتمع، والتي تتنافس على فرض برامجها، عبر إقناع الناخبين الذين يمثلون فئات عريضة من الشعب، وهي بذلك تقوم بوظيفة في غاية الأهمية، وهي وظيفة ترشيد الاختلاف بين التيارات الفكرية والسياسية والدينية داخل المجتمع، لأن التنافس الانتخابي هو المحدد الوحيد لفرض البرنامج الانتخابي، وليس المحدد هو الصراع والتناحر القبلي والإثني والمذهبي.

[1] ماجدة شاكر مهدي ،"الدول والمجتمع المدني"، **مجلة كلية الاداب**،العدد96،جامعة بغداد،2011،ص569- 570.

فالأحزاب السياسية تعتبر ركن أساسي ضمن النظرية السياسية الحديثة، فلا يمكن تصور دولة ديمقراطية من دون أحزاب ومن دون تنافس انتخابي ومن دون تداول سلمي على السلطة، وحتى في الأنظمة الملكية أو ما يعرف بالملكية المقيدة أو الملكية الدستورية التي تفرض مشاركة شعبية عبر الأحزاب السياسية ، أصبحت الأحزاب السياسية تقوم بدور أساسي في بلورة المفهوم الحديث للسياسة، والذي يربط ممارسة السلطة بالإرادة الشعبية.

ارتبط المفهوم الحديث للأحزاب السياسية تاريخيا بالمرجعية الليبرالية الحداثية التي نجحت في إحداث قطيعة مع المفهوم القديم للسلطة باعتبارها إلهية مطلقة، وفي المقابل أسست مفهوم حديث يعتبر السلطة شأنا بشريا خالصا، يمارسها الشعب عبر ممثليه الذين ينتخبهم ، من بين مرشحين تقدمهم الأحزاب السياسية كممثلين لبرامجها الانتخابية ، وتعتبر الأحزاب السياسية في الفقه المعاصر تنظيمات دائمة على المستويين القومي والمحلي، تسعى للحصول على مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها، من أجل تنفيذ سياسة محددة ،[1] وبالتالي فان الأحزاب السياسية بهذا المفهوم تعتمد على ثلاثة مقومات أساسية للحزب السياسي:

1- ممارسة السلطة:

تشكل الرغبة في الوصول إلى الحكم وممارسة السلطة أهم مقومات الحزب السياسي، وهذا ما يميزه عن جماعات الضغط وجماعات المصالح ، فإذا كانت وظائف هذه الأخيرة تتوقف عند التأثير على ممارسي السلطة والضغط عليهم لتحقيق مصالح فئوية خاصة بها، فإن الحزب السياسي يسعى للوصول إلى السلطة لتطبيق برنامجه الانتخابي مع الخضوع إلى الرقابة الشعبية ، فالحزب السياسي قد يفقد قيمته السياسية، إذا لم تتوفر له الشروط الملائمة لممارسة السلطة ، تشريعيا وتنفيذيا ، باعتباره ممثلا للإرادة الشعبية التي قادته في الانتخابات إلى ممارسة الحكم أو المشاركة فيه .

---

[1] - سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية (أهميتها، نشأتها، نشاطها)**، القاهرة: مركز البحوث البرلمانية، جوان 2005، ص 13

2- الحصول على المساندة الشعبية:

يستند الحزب السياسي أساسا على تمثيل الإرادة الشعبية، إذ يعمل على بلورة الإرادة الشعبية عبر الانتخابات، في قرارات سياسية بعد وصوله إلى الحكم ، وهو بذلك يمارس سلطة شرعية باعتباره حاصلا على المساندة الشعبية التي تجسدها الانتخابات ، وبهذا المعنى فإن أي سلطة سياسية تفقد شرعيتها إذا لم تحصل على المساندة الشعبية.

3- تنفيذ سياسة محددة:

ترتبط السياسة الحزبية بالبرنامج الانتخابي الذي يقدمه الحزب لناخبيه، ويلتزم بتطبيقه إذا نجح في الانتخابات ووصل إلى الحكم، وحتى يستطيع الحزب تطبيق برنامجه الانتخابي ، لا بد أن تتوفر له الشروط السياسية الضرورية المرتبطة بممارسة مجموع السلطات (التشريعية، التنفيذية) التي تخولها له الشرعية الشعبية التي يمتلكها عبر الانتخابات .

ثانيا : مفهوم الأحزاب السياسية

1- الحزب لغة :

على اعتبار ان الحزب لغة يشير إلى جماعة من الناس شكلت أهوائهم تنظيم سياسي له مذهب عقائدي واحد، يدعو إليه، و منهج يلتزم به لتحقيق أهدافه ،[1] لذا فالمعاجم الغربية تميل إلى إعطاء نفس التعريف للحزب على أنه جماعة من الناس تعتنق وجهة نظر، و تسعى نحو هدف .

2- الحزب اصطلاحا:

إن الناظر لظاهرة الأحزاب ، يدرك أنها تشمل العديد من المدلولات المختلفة ، فالبعض قد ينظر إلى الحزب نظرة تنظيمية باعتباره هو الذي يضفي على الحزب أهميته و هو الذي يمكن من تحقيق ما يرمي إليه الحزب من أهداف ، و قد يرى

[1] – إبراهيم مصطفى وآخرون ، **المعجم الوسيط** ، ط2 ، تركيا : دار الدعوة ، 1989 ،ص 170.

البعض الآخر أن أهداف الحزب النابعة من الإيديولوجية التي يعتنقها هي العامل الحاسم في تعريف الحزب، باعتبار أن وظائف الحزب هي أهم ما يمكن أن يميزه.

2-1- مفهوم الحزب باعتباره تنظيما:

يعتبر هذا المدلول من أقدم المدلولات استخداما لمحاولة تعريف الأحزاب و يرجع السبب في ذلك إلى نشأة الأحزاب و التي كانت عبارة عن تنظيم لعملية الانتخاب و محاولة لتعريف الناخبين بمرشحهم و دفع هؤلاء الناخبين عن طريق التنظيم إلى تدعيم مرشحي الحزب ، لذلك نجد أن أولى الدراسات التي انصبت على الأحزاب أخذت بهذا المدلول فكل من ميشال استكورشي حين دراستها للأحزاب ،انصبت دراستها للأحزاب على أنها تنظيم قبل كل شيء ، و كذلك بالنسبة لموريس دوفرجيه حين شرع في تعريف الحزب إلى الأخذ بالمدلول التنظيمي ، حيث يقول : " أن الحزب ليس جماعة واحدة و لكنه عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة ، كاللجان الحزبية و المندوبيات و أقسام الحزب، و التجمعات المحلية ، كل هذه الجماعات يربط فيما بينها الرابط التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة ، و هذا الارتباط فيما بين الجماعات المختلفة ، يقوم على أساس تدريجي هرمي يصفه على الوجه التالي : أن مناضلي الحزب (قادته) يقومون بتوجيه أعضائه و الأعضاء بدورهم يقومون بتوجيه مؤيدي الحزب .[1]

من هذ التعريف يتضح لنا التأكيد على الجانب التنظيمي ويركز على التنظيم و يضعه كالعمود الفقري للحزب، لذلك يتعين لوضع تعريف للأحزاب ان يأخذ بمدلولها التنظيمي ، وأن نأخذ في الاعتبار ، مكونات هذا التنظيم ، و مستوياته المختلفة .

2-2- مفهوم الحزب بالمعنى الإيديولوجي :

إذا كان المفهوم الأول يركز على التنظيم الحزبي فهذا المفهوم يركز على المبادئ و الأهداف التي يرمي إليها الحزب ،و هذا من خلال الإيديولوجية التي يعتنقها

[1] – طيفوري رحماني ، **بنية الأحزاب السياسية في الجزائر دراسة حالة حزب جبهة التحرير الوطني** ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 27.

و الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وبالتالي فالإيديولوجية بالنسبة للحزب هي أحد مكوناته الأساسية وهي التي تمكن من الحكم على اتجاهه السياسي.

إلا أن التركيز على الجانب الإيديولوجي للحزب كذلك لا يمكن أن يعطي لنا مفهوما شاملا باعتباره يتجاهل الجانب التنظيمي و الوظيفي ، و لذلك يقرر wallas.G في هذا الصدد أن اصطلاح الحزب ، هو ككل الاصطلاحات السياسية يمكن عند سماعه أو قراءته أن يترك لدى الأفراد انطباعا يختلف من شخص إلى آخر ، فغالبا ما يحدث أن تكون مشاعرنا نحو الحزب ناجمة عن انفعال عاطفي نحكم به على اتجاهات هذا الحزب ، و لكن رغم ذلك لا يمكن لهذا التعريف أن يعطي المفهوم الشامل للأحزاب لأن هناك أحزاب لا تعتنق إيديولوجية معينة و أخرى تتخلى على أيديولوجياتها تحت ضغط الظروف الواقعية بحيث يظهر هناك اختلاف بين التطبيق و التنظير، و يمكن إعطاء تعريف للحزب على أساس إيديولوجي أي الهدف الذي يسعى إليه الأعضاء إذ أنه تكتل منظم من الأشخاص المتحدين بواسطة فلسفة أو إيديولوجية معينة بقصد متابعة تنفيذها بهدف الوصول إلى السلطة و ممارستها .[1]

2-3- مفهوم الحزب على أساسه الوظيفي:

يختلف هذا المفهوم على المفهومين السابقين على أساس أنه يركز على وظيفته الأساسية وهي وظيفة تولي الحكم فنجد ريمون أرون يعرف الحزب على أنه " تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة ، سواء في ذلك العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها ،أي الحزب السياسي جماعة منظمة و متفقة على تنفيذ مبادئ سياسية معينة في حالة توليها السلطة، بغض النظر على الأسلوب الذي ستصل من خلاله إلى الحكم ، و يمثل كل حزب عادة فئات من ذوي المصالح المشتركة ، أي الحزب هو مجموعة من الناس تسعى إلى السيطرة بالوسائل المشروعة على جهاز الحكم ويصبح القاسم المشترك بين جميع الأحزاب هو الوصول إلى الحكم ولكن بطرق منظمة، إلا أن هناك وظائف أخرى لا يستعان بها للحزب بحيث تلعب الأحزاب أدوارا هامة مثل تكوين الرأي العام ، و تقوم بترجمة الأفكار

[1] – طيفوري رحماني ، مرجع سبق ذكره ، ص29 .

المختلفة في المجتمع وإيصالها بطريقة منظمة للسلطة أي يعتبر وسيط بين المجتمع و السلطة و بالتالي يعمل الحزب على تقريب الحزب بين الحكام و المحكومين .

ان الجانب الوظيفي للحزب على الرغم من أهميته لا يمكن تركيز عليه وحده في تعريف الحزب .فليس كل الأحزاب تقف عند تولي الحكم وتكوين الرأي العام بل هناك أحزاب أخرى تقوم بوظائف متعددة كتنظيم الحملات الانتخابية و تنظيم المعارضة و ممارسة الضغوط على الحكومة والعمل على تعبئة وتجنيد أعضاء الحزب و مؤيديه و تكوينهم إيديولوجيا، و كذلك بعض الوظائف الاجتماعية الأخرى التي يمكن ان يقوم بها الحزب .[1]

الحزب السياسي مجموعة منظمة من المواطنين تجمعهم أفكار وأهداف مشتركة حول القضايا العامة ويسعون للحصول على السلطة والسيطرة على الحكومة بهدف نشر برنامجهم وسياستهم أو أنه منظمة لأشخاص يؤمنون بنفس المبادئ والتي يستطيعون من خلالها إدارة الشؤون السياسية في الدولة، ، و يقوم الحزب حسب تصور جوزيف "لابالومبارا" lapalombara و "فيتر" weiner في كتابهما الأحزاب السياسة والنمو السياسي على أربعة عناصر أو معايير:

– الحزب السياسي تنظيم دائم أي تنظيم عمره السياسي المرتجى يفوق عمر قادته القائمين عليه ، هذا المعيار يقصي المجموعات الصغيرة والزبائنية والزمر والعصب التي تزول بزوال قادتها.

– تنظيم محلي متكامل ودائم و يقيم صلات منتظمة و متنوعة على المستوى الوطني أي تنظيم وطني بامتداد محلي.

– الإرادة المتعمدة عند قادة التنظيم المحليين والوطنيين لأخذ السلطة وممارستها لوحدهم أو باقتسامها مع أخريين ،وليس التأثير فيها فقط.

– الاهتمام بالبحث عن الدعم الشعبي عبر الانتخابات أو بطرق أخرى.

[1] – طيفوري رحماني ، مرجع سبق ذكره ، ص 30 .

ثالثا :تصنيف الأحزاب السياسية

إن الأحزاب السياسية تتعدد تصنيفاتها حسب الأساس والمعيار الذي يقوم عليه كل تصنيف، وتجدر الإشارة إلى أن تصنيف الأحزاب يختلف في مضمونه عن تصنيف النظم الحزبية، كون الأول يعتمد فيه على خصائص الحزب في حد ذاته، أما الثاني فينظر إليه نظرة خارجية أي تفاعل الحزب مع النظام المتكون من عدد من الأحزاب والتفاعلات الحاصلة بينها .

وبالتالي فان تصنيف الأحزاب يتأثر بالمعايير والأسس التي يضعها كل باحث وقد أشار موريس دوفرجيه إلى ثلاثة أنواع من الأحزاب السياسية ، أحزاب الإطارات وأحزاب الجماهير، الأحزاب المباشرة والأحزاب غير المباشرة، الأحزاب ذات الأغلبية والأحزاب الكبيرة والأحزاب الصغيرة، كما أن هناك تصنيفات أخرى تعتمد على معيار الإيديولوجية، الولاء، التركيب الاجتماعي، الطابع الديمقراطي، مرونة الحزب، درجة الاستيعاب، كما اقترح عالم السياسة "جون شارلو" تصنيف ثلاثي للأحزاب السياسية :

على أساس أهداف الحزب واستراتيجيته وهي كالتالي :

* **أحزاب الأعيان**، تظم شخصيات بارزة ذات مكانة اجتماعية واقتصادية وتتمتع بثروة تؤهلها لتمويل المعركة الانتخابية لمرشحي الحزب.

* **أحزاب المناضلين**، يمارس هؤلاء المناضلون تأثيرا كبيرا في نجاح الحزب واتخاذ قراراته من خلال النشاطات التي يبذلونها لمصلحة الحزب.

***أحزاب التجمع**، هي أحزاب غير طبقية تهتم بالناخبين الذين يناصرون الحزب وتعبئتهم سواء كانوا من اصل اجتماعي ومهني وعرقي مختلف.[1]

أما بالنسبة لتصنيف الأحزاب السياسية العربية والتي تعتمد على معايير أيديولوجية وشكل العضوية وأساليب العمل فهي كالتالي :

***أحزاب الكوادر** ،ظهرت لتعارض نظام الحكم القائم ، لديها إيديولوجية ثورية عنيفة ترفض المنافسة الحزبية وتجند نخبتها من المثقفين والموظفين لتحقيق أهدافها.

[1] – محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي(ميدانه وقضاياه)** ، الجزائر :ديوان المطبوعات الجزائرية،1990،ص103.

***أحزاب الحركة الوطنية** ،ظهرت كرد فعل على الاحتلال ، هدفها الاستقلال وانتشرت في الريف أكثر من الحضر كان للشخصية الكاريزمية دورا هاما في إطارها.

***أحزاب النظام الحاكم**، كونتها النظم العسكرية في عقدي الخمسينات والستينات عندما شعرت بحاجتها إلى قاعدة شعبية منظمة وبحكم نشأتها ارتبطت بالنظام وعارضت المنافسة الحزبية.

* **الحركات الدينية** ، ظهرت في العشرينات تدعو ايديولوجيتها إلى التغيير الثوري والتصدي للنظام ولا تتحمس للمنافسة الحزبية[1].

ويمكن ان نلخص العديد من التصنيفات الأخرى حسب المعيار الذي تتبناه في تصنيف الأحزاب السياسية :

1- من حيث الهيكل التنظيمي للأحزاب:

ونميز فيها بين نوعين من الأحزاب، أحزاب الأطر والأحزاب الجماهيرية.

- **أحزاب الأطر**: تعتبر من أقدم أنواع الأحزاب السياسية السائدة ، وهي تعتمد على نوعية الأفراد وليس العدد، حيث يجمع أفراد الحزب، إما الجاه أو الثروة أو المصلحة المشتركة، و يتمكن أفراد هذا الحزب من تمويل وتنظيم الحملات الانتخابية لصالحهم، ويكاد ينحصر نشاطهم في الانتخابات من تنظيمها وتمويلها ، وهو ما يجعل هذا النوع من الأحزاب ضعيف التنظيم ويتمتع بلا مركزية كبيرة، وينتشر هذا النوع بصفة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا .[2]

- **أحزاب الجماهير**: يعد حق الاقتراع العام والمباشر والسري سببا رئيسيا في نشأة هذا النوع من الأحزاب، وتعد الأحزاب الشيوعية والاشتراكية التي تعتمد على جماهير العمال والفلاحين والطبقات المحرومة نموذجا له، فهو يركز على العدد الكبير للمنخرطين من أجل تكوين طليعة من المواطنين قادرين على تحمل أعباء الحكم،

---

[1] فضلون أمال، **استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام** ،مذكرة ماجستير ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية الاجتماعية,جامعة نابة،ص72-73.

[2] - الأمين شريط ، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998 ، ص 262

ويكون التمويل فيه عن طريق الاشتراكات من أجل المشاركة في الانتخابات، وتعتمد أحزاب الجماهير على التجنيد المستمر للأعضاء وتربيتهم وتكوينهم وتوعيتهم بإيديولوجية الحزب، ومن حيث تنظيمه يعتمد على التسيير المركزي للحزب ويمتاز بانضباط محكم وانتشار واسع على المستوى الوطني .[1]

2- التصنيف على أساس العضوية:

وتصنف الأحزاب على أساس هذا المعيار إلى صنفين أحزاب مباشرة، وأحزاب غير مباشرة.

- **الأحزاب المباشرة:** وتكون العضوية فيها مفتوحة مباشرة دون تقديم طلب لذلك، ويلتزم المنخرط الجديد بدفع الاشتراكات وحضور اجتماعات الحزب .

- **الأحزاب غير المباشرة:** تكون العضوية في هذا النوع من الأحزاب ال تتم بطريقة غير مباشرة وإنما

عن طريق النقابات والاتحادات المهنية والتعاونيات والجمعيات ومثال ذلك حزب العمال البريطاني سنة 1900 الذي شكل من أعضاء الجمعيات والنقابات المهنية والتعاونيات والتجمعات الفكرية من أجل تكوين تنظيم انتخابي مشترك وقد قسمها دوفرجيه إلى ثالثة أنواع: الاشتراكية، الكاثوليكية والزراعية .

3- التصنيف من حيث عدد الأصوات المحصل عليها في الانتخابات:

لقد قسم دوفرجيه الأحزاب السياسية نسبة لمعيار عدد الأصوات المحصل عليها في الانتخابات إلى أحزاب الأغلبية، الأحزاب الكبيرة و الأحزاب الصغيرة.

- **الأحزاب ذات الأغلبية:** وهي الأحزاب التي تملك الأغلبية المطلقة في البرلمان أو تجد نفسها قادرة على الحصول عليها في استحقاقات قادمة، نسبة للدور الطبيعي الذي تلعبه في المجتمع وهذا الأمر طبيعي في نظم الثنائية الحزبية ولكنه استثنائي في نظم التعددية الحزبية .

[1] - الأمين شريط ، مرجع سابق ، ص 259 .

- **الأحزاب الكبيرة:** وهي الأحزاب التي ال تستحوذ على الأغلبية المطلقة لكن بإمكانها تحقيق هذه الأغلبية إذا توفرت لها شروط معينة، وهي تمارس الحكم في ظل حكومة ائتلافية ونظرا لدورها في الحكم فهي تسيطر على الوظائف والوزارات الهامة والقيادية، أما إذا كانت معارضة فدورها يكون فعال أيضا .

- **الأحزاب الصغيرة:** وهي الأحزاب التي ال تملك الأغلبية وعدد المقاعد عندها محدود نظرا للدور الثانوي الذي تلعبه سواء كانت في المعارضة أو في الحكومة .[1]

4- التصنيف من حيث الإيديولوجية:

نميز هنا بين نوعين من الأحزاب، أحزاب تستند إلى إيديولوجية وأخرى لا تستند إليها أحزاب الرأي، الأحزاب الإيديولوجية وهذ التصنيف وضعه جورج بيردو .

- **أحزاب تستند إلى إيديولوجية :** وتمتاز هذه الأحزاب بقيامها على تصور للحياة السياسية بناء على إيديولوجية جامدة، وهو ما يجعلها تقوم على برامج محددة ومميزة وفقا أيديولوجيتها، وتربط عضوية الشخص بمدى تمسكه بإيديولوجية الحزب، ومن الصعب تعاون أحزاب الإيديولوجيات فيما بينها لان كل منها يؤمن بمبادئ غير قابلة للائتلاف وتمتاز هذه الأحزاب بالدرجة العالية من التنظيم وأعضاؤها مطيعون لأوامر القيادة .

-**أحزاب لا تستند إلى إيديولوجية :** وهي الأحزاب التي ال تعتمد على إيديولوجية محددة في برامجها أو في معالجتها لقضايا المجتمع بل تتجه اتجاها عاما في ذلك وما يميز هذا النوع من الأحزاب أنه يضم مختلف الشرائح الاجتماعية ، ومنهجيته هي جمع مختلف الآراء وتنسيقها واستخدامها في نضال الأفراد، كما أن جهازه الإداري هو عبارة عن جمعية مركزية، ويمتاز هذا النوع من الأحزاب بالضعف في التنظيم .[2]

5- التصنيف من حيث درجة الولاء:

تنقسم الأحزاب من حيث درجة الولاء إلى أحزاب الأشخاص وأحزاب البرامج.

---

[1] – ياسين ربوح ، الأحزاب السياسية في الجزائر : التطور والتنظيم ، الجزائر :دار بلقيس ، 2010 ، ،ص 32

[2] –ياسين ربوح مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

- **أحزاب الأشخاص:** تتميز بولاء المناضلين لشخصية الزعيم الذي أنشا الحزب ووضع برنامجه أو تولى رئاسته وأسباب سيادة الزعامة في هذه الأحزاب قد تكون تاريخية أو عسكرية أو قد تعود للقيادة الكاريزمية لشخص الزعيم وقد سبق هذا النوع من الأحزاب غيره في الوجود وامتدت أيديولوجيتها على خط متواتر من الأحزاب المحافظة إلى الليبرالية، وتميل هذه الأحزاب عادة إلى التغيير المعتدل وتقبل بمبدأ المنافسة الحزبية، وتتسم بقلة شعبيتها وتتركز أساسا بين أبناء الطبقة العليا الحضرية و انتشار بسيط على مستوى الطبقة الوسطى، وتعتمد في رسائلها على الخطابة والحوار، وكذا الثروة والمراكز الاجتماعية المرموقة لأعضائها .

- **أحزاب البرامج:** يكون الولاء فيها ليس للأشخاص مثلما هو الحال في أحزاب الأشخاص وإنما للبرامج ، حيث تعتمد على برامج شمولية، تشمل جميع مناحي الحياة مبنية على إيديولوجية واضحة يحددها برنامج الحزب السياسي .[1]

6- التصنيف من حيث درجة استيعابها:

تصنف وفقا لمعيار درجة استيعابها إلى أحزاب شاملة وأحزاب طائفية.

- **أحزاب شاملة:** وهي أحزاب تضم في صفوف مناضليها كل مواطني الدولة دون تمييز بين فرد وآخر على أساس انتماء طائفي أو عرقي فهي بذلك تسعى لكسب القاعدة الانتخابية كلها .[2]

- **أحزاب طائفية:** هي عبارة عن أحزاب تختص بأقليات أو إثنيات، تظهر للدفاع عن مصالح أبنائها، وعادة ما تتبنى إيديولوجية محافظة، وهي تعتمد على الأساليب التقليدية في حشد الرموز والقيم المشتركة بين أفراد الجماعة، ولكنها في بعض الأحيان قد تستعين ببعض التنظيمات المحكمة كالميليشيات .[3]

[1] - الأمين شريط ، مرجع سابق ، ص 261 .

[2] - ياسين ربوح مرجع سابق ، ص 33 .

[3] - الأمين شريط ، مرجع سابق ، ص 261 .

7- التصنيف من حيث مرونتها:

تنقسم كذلك الأحزاب في درجة استقلالية أعضائها إلى أحزاب مرنة وأخرى جامدة.

- **أحزاب مرنة:** وهي الأحزاب التي يحظى أعضاؤها ونوابها بدرجة من الاستقلالية في الرأي والتصويت دون الالتزام بما يمليه توجه الحزب وقياداته.

- **أحزاب جامدة:** وهي الأحزاب التي تفرض نظاما دقيقا لا يمكن الحياد عنه وعلى أعضاء الحزب ونوابه في البرلمان وزرائه الالتزام به .[1]

8- التصنيف من حيث درجة ديمقراطيتها :

وهنا نجد نوعين من الأحزاب ، الأحزاب الديمقراطية والأحزاب الشمولية أو الاستبدادية

- **الأحزاب الديمقراطية:** وهي التي تعطى فيها لأفرادها الحرية التامة في اختيار زعيم الحزب عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري، وتقرر فيها برامجها عن طريق مؤتمرات عامة يمثل فيها المندوبون الأعضاء تمثيلا صادقا.

- **الأحزاب الاستبدادية:** وهي الأحزاب التي يختار فيها القادة عن طريق لجنة مركزية، وينفرد زعماء الحزب بتحديد برنامج الحزب .

رابعا : النظم الحزبية .

يقصد بالنظام الحزبي طبيعة علاقات التنافس السياسي بين الأحزاب داخل الدولة حيث قد نجد أحزاب مختلفة العلاقات والأنماط وهذه العلاقات المتنوعة إذا كانت ثابتة ومستقرة تشكل ما يسمى بالنظام الحزبي، وقد اعتمد المختصين التقسيم الثلاثي عند دراسة أنواع النظم الحزبية والمتمثلة في :

1- نظام الحزب الواحد.

إذا كان نظام تعدد الأحزاب أحد السمات المميزة لنظم الحكم القائمة على أساس ديمقراطي في دول العالم المعاصر، فإن الحزب الواحد ارتبط ارتباطا و وثيقا بالأنظمة

[1] - ياسين ربوح ، مرجع سبق ذكره ،ص 33.

الديكتاتورية التي ظهرت حديثا خلال القرن العشرين. ويتميز بسيطرة حزب واحد على كامل مظاهر الحياة السياسية دون منافسة من أي حزب آخر ويكون محتكر للعمل السياسي ،ظهر هذا النظام في الاتحاد السوفياتي عقب الثورة الروسية ثم انتشر في العديد من الدول الاشتراكية والنامية منها الصين ، حيث كان هناك الكثير من الظروف التي أدت إلى إقامة هذا النظام في الدول النامية إثر استقلالها وتخلصها من الاستعمار الأوروبي ومنها الجزائر بعد الاستقلال مباشرة تبنت نظام الحزب الواحد أو كما يسمى بالحزب الطلائعي [1].

كما يختلف الحزب الواحد من دولة إلى أخرى من نواحي أخرى ، إذ يوجد اختلاف بالنسبة للمذهب السياسي أو الفلسفة السياسية التي اعتنقها و قام على أساسها الحزب إذا وجد هذا المذهب أو تلك الفلسفة من ناحية.

2- نظام الثنائية الحزبية.

يوجد العديد من الأحزاب في هذا النظام إلا أن الحزبين الكبيرين في الدولة يتبادلان الحكم والسلطة في النظام السياسي ويتنافسان للحصول على الأغلبية وهذا لا يعني عدم وجود أحزاب في هذا النظام فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية هناك حزبين كبيرين(الديمقراطي والجمهوري) وعدد من الأحزاب الصغيرة التي تلعب دورا هاما في بعض المجالس التشريعية والبلدية والمحلية.

و تعتبر الثنائية الحزبية ظاهرة تبرز في الدول الإنجلوسكسونية خاصة ، رغم ان البلاد الإنجلوسكسرنية تعرف التعددية الحزبية كذلك ، و يعتبر نظام الحزبين الموجود في كل من بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للنظام الانتخابي المطبق هناك، إذ استقر العمل على تطبيق الانتخاب الفردي بالأغلبية النسبية أو البسيطة، الذي يستلزم إجراء العملية الانتخابية. في جولة واحدة، منذ اكثر من قرن ونصف قرن من الزمان.

و يفسر ذلك بقاعدتين أو قانونين، قانون نسبي يدفع الناخب دائما إلى أن يكون تصويته مجديا،

[1] – الأمين شريط، مرجع سبق ذكره ،ص266.

عن طريق استبعاد المرشح السيئ، و إنجاح المرشح الأقل سوءا و إن لم يكن المفضل لديه. و يؤتي هذا القانون ثماره في ضغط عدد من الأحزاب المتنافسة إلى حزبين فقط ،أي إقامة الثنائية الحزبية، وذلك يجعل المعركة الانتخابية مبارزة بين شخصين في كل دائرة. أما القانون الثاني ، فهو قانون رياضي يؤدي إلى تضخيم تمثيل الأغلبية، و تقليل تمثيل الأقلية بشكل واضح ، و بذلك تتوفر للحزب الفائز أغلبية برلمانية ساحقة.

وهكذا ، فإن نظام الانتخاب بالأغلبية النسبية في بلد متجانس ، أي إجراء الانتخاب في جولة واحدة ، يؤدي بشكل حتمي تقريبا إلى وجود الثنائية الحزبية ، رغم حدوث بعض الاستثناءات المحدودة في فترات زمنية متباعدة كما يحدث في بريطانيا خلال الانتخابات .

و لقد أدى استقرار نظام الحزبين لمدة زمنية طويلة إلى بروز ظاهرة سياسية ، وهي ظاهرة التناوب أو التعاقب بين الحزبين الرئيسيين في الحكم و المعارضة، بحيث يتم تبادل الحكم بين كل حزب في ثنائية من هذه الثنائيات ثم يعود إلى المعارضة في حركة متأرجحة متناوبة.

3- نظام التعددية الحزبية،

يقوم هذا النظام على وجود ثلاثة أحزاب أو أكثر في الدولة تتنافس من أجل الوصول إلى السلطة حيث يغلب على هذا النظام تواجد وتشكل الحكومات الائتلافية وقد يختلف نظام تعدد الأحزاب من دولة لأخرى على حسب عدد الأحزاب المشتركة في الائتلاف.

عادة ما يرتبط نظام التعددية الحزبية بنظام التمثيل النسبي ، أي ان كل حزب أو مرشح يحصل على نسبة من المقاعد تساوي تقريبا نسبة ما تحصل عليه من اصوات انتخابية ، وهو ما يفرز تعدد في قوائم الأحزاب الفائزة التي تظطر إلى تحالفات وائتلافات من اجل الحكم وتكوين تحالفات سواء في السلطة أو المعارضة وهذا النظام موجود في العديد من الدول منها الجزائر .

يؤدي نظام تعدد الأحزاب السياسية إلى إعطاء الفرصة للمواطنين للاختيار بين برامج وسياسات مختلفة ،كما أن وجود الأحزاب يكفل تحقيق المشروعات العامة و

يحول هذا النظام دون استبداد الحكومة لأن وجود حزب أو أحزاب في المعارضة يخضع الحكومة وتصرفاتها لرقابة ويقظة واعية مما يحول دون استبدادها و يسمح بتحديد مسؤولية السياسية العامة حيث تكون كل حكومة مسؤولة عن الأعمال والسياسات التي باشرتها خلال فترة توليها الحكم .

خامسا :أهمية ووظائف الأحزاب السياسية.

إذا كانت الأحزاب السياسية قد أصبحت ضرورة من ضروريات الحياة السياسية في النظم الديمقراطية بالنظر إلى الأهمية البالغة للأدوار التي تلعبها .

1- أهمية الأحزاب السياسية :

تكتسي الأحزاب السياسية أهميتها من خلال العديد من العناصر نلخصها في :

أ- تعتبر الأحزاب السياسية حلقات اتصال بين الدولة و الموطنين إذا تقوم بملء الفراغ الموجود بينهما و تتحقق هذه الفائدة عن طريق الحوار بين أحزاب المعارضة و الحزب الحاكم الذي يتم في النظم الديمقراطية لمناقشة السياسة العامة للحكومة و انتقادها و عرض المشاكل التي يعاني منها أفراد الشعب و المشاركة في البحث عن حلول لها .

ب- مساهمة الأحزاب السياسية في تكوين رأي عام بين أفراد الشعب بشأن الشؤون العامة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و ذلك بواسطة عرض حقائق الأمور و جوهر المشكلات التي قد تخفيها الحكومات تجنبا للانتقادات.

ج- قيام الأحزاب السياسية بتنوير هيئة الناخبين عن طريق توجيهها إلى الاختيار الأفضل حسب أفكار و مبادئ كل ناخب ، بواسطة ما تبذله من جهد في عرض برامجها الحزبية قبل إجراء الانتخابات العامة و الدعاية لها سواء بالمنشورات أو الصحف أو المؤتمرات الحزبية و الاجتماعات الانتخابية و غيرها من الوسائل. .

د- إثراء الأحزاب السياسية للممارسة الديمقراطية والحريات العامة ، وذلك بما تتيحه من فرص لأعضائها للممارسة هذه الحريات كما أنها تحول دون الاستبداد و احتكار السلطة لأن الفرصة متاحة لكل حزب أن يصل إلى الحكم إذا ما حقق الفوز في الانتخابات البرلمانية ،حيث يقوم النظام الديمقراطي على أساس تداول السلطة و ليس احتكارها.

هـ – اعتبار الأحزاب السياسية معاهد سياسية لتخريج القادة و الزعماء، و هؤلاء يتمتعون بقدرات القيادة و الخبرة في الشؤون العامة، و الحنكة في الاتصال بالجماهير، وهذه الميزة لها أهمية كبيرة في توفير أجيال متلاحقة من الأشخاص الذين يتمتعون بالكفاءة لتولي المراكز الهامة في الدولة، و الاضطلاع بالمهام الوطنية الكبيرة فلا تحدث مشاكل على الإطلاق عند تغير الأشخاص الذين يديرون دفة الحكم في الدولة.[1]

2– وظائف الأحزاب السياسية :

تؤكد الدراسات أن الأحزاب أدوات أو آليات مهمة في الديمقراطيات الحديثة، لأنها تقوم بوظائف تهم الحياة السياسية والمجتمعية ، ويمكن حصر هذه الوظائف فيما يلي:

أ– وظيفة الوسيط المعبر عن الإرادة الشعبية:

يقوم الحزب في الحقل السياسي بتوجيه الرأي العام وتكوينه، وعند قيامه بهذه العملية يسعى إلى توطيد نفوذه، أما بكسب ثقة المواطنين في حالة ممارسته للسلطة وإما بالضغط على الحكومة في حالة المعارضة وعند وصوله إلى ذلك يصبح هو المعبر عن الرأي وعلى هذا النحو يصبح وسيط بين السلطة والرأي العام و بقيامه بهذا الدور فهو يقوم بوظيفة منبرية " tribunitienne fonction " حسب جورج لافو لأنه يسعى إلى رفع مطالب المواطنين إلى أعلى هيئة حاكمة ، وهذا ما يؤكده التحليل النسقي الايستوني عبر المطالب التي تعالج داخل العلبة السوداء ، فالفرد لوحده لا يمكن أن يؤثر في النظام السياسي بصفة فعالة، وبهذه الطريقة يصبح الحزب قوة تعبر عن المصلحة العامة من خلال المصلحة الخاصة للفرد، ومن تم يكون الحزب قد هيكل الأفراد والجماعات المختلفة ومكنها من التعبير عن مطالبها بصفة منظمة وفعالة، وسعيا إلى أكبر درجة من الفعالية يقوم الحزب بتجميع مختلف المطالب التي يهيكلها في قالب سياسي معبر عن الأفكار المشتركة لهؤلاء الأفراد، و يكون أحد عوامل

[1] – طيفوري رحماني ، مرجع سبق ذكره ، ص48 .

استقرار النظام السياسي ، وواقع الحال أن أهداف الحزب تتماشى مع أهداف المواطن، ولهذا الغرض تقوم الأحزاب باستطلاع الرأي العام للاقتراب من المواطن ومطالبه.[1]

ب- وظيفة تكوين الرأي العام وهيكلة الاقتراع:

وهي من بين الوظائف المحورية في حياة الحزب السياسي ومن خلالها يقوم بتوجيه المواطن وإيقاظ روح المسؤولية لديه، وإشعاره بعدم تنافي المصلحة العامة مع المصلحة الفردية، هذه العملية التحسيسية التي يقوم بها الحزب تسعى إلى تجاوز غياب روح المسؤولية عند عامة الناس فالأحزاب تقوم بدور مهم لإعداد المواطن سياسيا و تساهم في توعيته، كما تضعه في التوجه العام الذي يتبناه الحزب من القضايا المطروحة من خلال برنامج محدد ومن خلال عمل سياسي يتماشى و الواقع، و تسعى الأحزاب لإيصال ذلك عبر قنوات معينة تجعل من الحزب شبه منظمة إعلامية تقدم للجماهير مختلف المعلومات، وأثناء هذه العملية تقوم بتدليس و تزيين المعلومات بما يتوافق مع مصالحه بشرط أن لا تتجاوز هذه العملية حد أدنى تصبح فيه المعلومات خاطئة أو كاذبة الأمر الذي قد يفقد الحزب مصداقيته أمام المواطن ومن تم فقدان دوره كوسيط ، وتتجلى أهمية تكوين الرأي العام في كونها تلزم الفرد على الأقل عند ممارسة حقه الانتخابي بتحديد مكانه من الجماعة.

ج- وظيفة تكوين و اختيار النخبة السياسية

يتفق الجميع أن الأحزاب السياسية تهدف من خلال نشاطها السياسي إلى الوصول للسلطة أو البقاء فيها ، لكنها في ذات الوقت تشكل مدرسة تلقن فيها مبادئ ممارسة السلطة ،وتدفع هذه المدرسة بأنجب طلابها إلى الساحة السياسية ليتعرف عليهم الناخب، ويرافق هذه الوظيفة التكوينية عملية انتقاء المرشحين أو الإطارات السياسية ، وتبدأ هذه العملية الانتقائية داخل الحزب على اعتبار أنه المكان المناسب لتلقين الأفراد الذين ستوكل لهم مسؤوليات سياسية ويحدث ذلك بوضعهم محل التجربة للتأكد من كفاءاهتم ، و في بداية كل تجربة يدفع بمن هو أنسب أو أكفأ لتولي مهام سياسية أمام الهيئة الناخبة ، ويخضع هذا الانتقاء إلى تدرج المسؤوليات داخل الحزب، فالحزب

1- توازي خالد ، **الظاهرة الحزبية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2006 ، ص 49 .

عبارة عن جهاز يساعد المواطن على اختيار ممثليه، وفي أغلب الأحيان يقوم الحزب بدفع المتمرسين في صفوف الحزب و من له مكانة تجعله يفرض نفسه في الحياة السياسية، فعملية التأهيل السياسي التي يقوم بها الحزب ضرورية لنجاحه واستمراره.

د- وظيفة تنظيم المعارضة:

من بين الأهداف التي يناط بها الحزب، الوصول إلى السلطة، و لهذا الغرض يحاول التأثير على السلطة القائمة بواسطة تنظيم المعارضة.

فالمعارضة في النظم الديمقراطية لها من الأهمية، ما يمكن الجميع من إبداء الرأي المساند أو الرأي المخالف، و يتم ذلك في إطار قانوني، منظم يجعل من المعارضة جزءا لا يتجزأ من الديمقراطية التعددية، ويلعب الرأي العام دور كبير في تنمية المعارضة ، فهو المبادر برغبة التغيير، و لهذا ينبغي تنظيم المعارضة بالاعتراف بها، على كونها برامج بديلة عن برامج الأغلبية الحاكمة ،وعلى الأغلبية أن تقبل النقد الموجه لها ، فوظيفة تنظيم المعارضة وظيفة محددة الأبعاد، تقتضي من الحزب أن يقدم النقد إلى الحكومة على أن لا يكون هذا النقد مجرد ، و إنما يرفق بحلول بديلة في برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات نافذة في حالة وصوله إلى السلطة ،ولا يمكن لهذه الوظيفة أن تكون ما لم يوجد حد أدنى من احترام الحريات العامة وحرية التجمعات ، و حق البرلمان في مسائلة الحكومة،[1]

كما أن المعارضة مقرونة بطبيعة النظام السياسي و الحزبي، فالنظام الحزبي له تأثير على أبعاد المعارضة و صورها ، فالمعارضة تأخذ طابع شبه رسمي في الثنائية و تتسم بالاعتدال، خلافا لما هو شائع في نظام تعدد الأحزاب .[2]

[2] – توازي خالد ، ص 51 .

المحور السابع : المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية، من أساسيات الفعل الديمقراطي، إذ لا يمكن الحديث عن الديمقراطية دون التعرض للمشاركة السياسية لأفراد المجتمع، فهي ضرورية لإرساء قواعد المجتمع الديمقراطي، مثلما هي وجه يعكس العملية الديمقراطية في حالتيها الإيجابية والسلبية، وهي كذلك مؤشر ومقياس لنجاح أو تعثر هذه العملية.
وكما أن الديمقراطية هي عملية مركبة، تتكون من مجموعة عناصر، كل عنصر فيها يشكل عملية قائمة بذاتها؛ فإن المشاركة السياسية كأحد هذه العناصر، هي كذلك عملية قائمة لها عناصرها الأساسية والضرورية، لا يمكن إهمالها أو إسقاطها بل يجب الاهتمام بكل واحدة منها على حدة وبنفس القدر من الجدية السياسية، حتى يتحقق الهدف من المشاركة، والمتمثل في تحقيق الديمقراطية.

أولا :مفهوم المشاركة السياسية

1- تعريف المشاركة السياسية

رغم تعدد الآراء حول تعريف المشاركة السياسية ،إلا أنها تكاد تجمع حول نقاط محددة تتمحور حول العمل الإداري الذي يقوم به المواطن باعتباره فردا متساويا مع الآخرين [1] ، المشاركة السياسية تعني تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها ، كما قد تعني المشاركة السياسية العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لانجازها، وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة.[2]

---

[1]-ناصر الشيخ علي ، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، فلسطين:المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2010،ص ،27 .

[2]-عليوة منى محمود،"مفهوم المشاركة السياسية"، **مقاربات**، السويد،دار نرمين للطباعة والنشر، عدد14،15، ،دون سنة،ص،281.

يعرفها إبراهيم أبراش في كتابه علم الاجتماع السياسي كما يلي" :المشاركة السياسية هي إتاحة الفرصة للمواطن بأن يلعب دورا في الحياة السياسية عن طريق إسهاماته في استصدار القرارات." ويؤكد بأن المشاركة السياسية هي عملية تأثير من قبل المواطنين في اتخاذ القرارات عن طريق التصويت في الانتخابات والاستفتاءات، والمشاركة في الأحزاب السياسية، سواء تأييدا أو رفضا، مساندة أو مقاومة، بحيث تتيح مشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنين في أكبر عدد ممكن من الأنشطة، بمقدار ما تسمح به استعداداتهم وقدراتهم و ميولا تهم.

أما محمد السويدي فيعرف المشاركة السياسية على أنها" عملية اجتماعية سياسية، يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، بحيث تكون له الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع، وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف.[1]

بهذا المفهوم تصبح المشاركة السياسية عملية تبادل آراء بين القمة والقاعدة حول القضايا الوطنية ذات الاهتمام المشترك، ومشاركة فعلية في تحديد الأهداف العامة ومتابعة تنفيذها عن طريق الأحزاب السياسية والمجالس النيابية.

أما عند ليفلي بروهل فالمشاركة هي الهوية الرمزية المشتركة بين الأفراد، ويذكر على سبيل المثال والاستدلال المجموعة والتقويم الخاص بها.والهوية الرمزية عند "بروهل "هي تلك الخصائص غير المادية التي تجمع بين الأفراد، وهي الانتماءات السياسية والعقائدية والأيديولوجية التي تجمع بين الأفراد وتحدد توجهاتهم، والتي تكون محكا تحتكم له الجماعة عند تقويم الأفراد المنتمين لها.

ويرى" صموئيل هينتنجتون يرى أن المشاركة السياسية هي النشاط الذي يقوم به مواطنون معنيون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي، أما مكلوسكي فيرى إنها تشير إلى الأنشطة الإدارية التي يساهم أعضاء المجتمع عن طريقها في اختيار الحكام وتكوين السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أما وينر فقدم تعريفا أكثر ليونة حين عرفها بأنها عمل إداري ،ناجح أو فاشل ،منظم أو غير منظم ، مرحلي أو

1- محمد لمين لعجال أعجال ،" إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، **مجلة العلوم الإنسانية** ،جامعة بسكرة العدد12 نوفمبر2007،ص،243.

مستمر يفترض اللجوء إلى الوسائل شرعية أو غير شرعية ،بهدف التأثير على اختيارات سياسية أو الشؤون العامة أو اختيارات الحكام، وعلى كل المستويات الحكومية ،محلية أو الوطنية. [1]

المشاركة السياسية هي النشاط الذي يقوم به المواطن وهذا النشاط قد يكون فرديا أو جماعيا، منظما أو عفويا، عنيفا أو سلميا ،شرعيا أو غير شرعي، كما أنه سلوك إداري تطوعي يقوم به أفراد المجتمع الذين يسعون إلى تحقيق جملة من الأهداف سياسية واقتصادية واجتماعية التي يرغبون العيش في ظلها ، والمساهمة في إشراك أنفسهم في صناعة القرار في إطار ديمقراطي.

2- : خصائص المشاركة السياسية

تتسم المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بمجموعة من السمات والخصائص الهامة وذلك على النحو التالي:

- المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إرادي حيث أن المواطنين يقومون بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسئولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف.
- المشاركة سلوك مكتسب فهي ليست سلوكاً فطرياً يولد به الإنسان أو يرثه، وإنما هي عملية مكتسبة يتعلمها الفرد أثناء حياته وخلال تفاعلاته مع الأفراد والمؤسساتةالموجودة في المجتمع.
- المشاركة سلوك ايجابي واقعي، بمعنى أنها تترجم إلى أعمال فعلية وتطبيقية وثيقة الصلة بحياة وواقع الجماهير، فهي ليست فكرة مجردة تحلق في الأجواء ولا تهبط إلى مستوى التنفيذ.

-المشاركة عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة متعددة الجوانب والأبعاد تهدف إلى اشتراك كل فرد من أفراد المجتمع في كل مرحلة من مراحل التنمية، في المعرفة والفهم والتخطيط والتنفيذ والإدارة والاشتراك والتقويم وتقديم المبادرات والمشاركة في الفوائد والمنافع.

[1]- ناصر الشيخ علي، مرجع سبق ذكره،ص27.

– لا تقتصر المشاركة على مجال أو نشاط واسع من أنشطة الحياة بل إن للمشاركة مجالات متعددة اقتصادية وسياسية واجتماعية يمكن أن يشارك فيها الفرد من خلال اشتراكه في أحدها أو فيها كلها في آن واحد

– المشاركة الجماهيرية لا تقتصر على مكان محدد ولا تتقيد بحدود جغرافية معينة فقد تكون على نطاق محلى أو إقليمي أو قومي.

– المشاركة حق وواجب في آن واحد فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع وواجب والتزام عليه في نفس الوقت، فمن حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا التي تهمه وأن ينتخب من يمثله في البرلمان وأن يرشح نفسه إذا ارتأى في نفسه القدرة على قيادة.

– المشاركة هي الوضع السليم الجماهير والتعبير عن طموحاتهم في المجالس النيابية للديمقراطية فلا ديمقراطية بغير مشاركة، كما أن المشاركة واجب على كل مواطن، فهو مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعه لإحداث التغيير اللازم نحو التوجه التنموي في المجتمع، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة المشاركة هدف ووسيلة في آن واحد تقتضى مشاركة الجماهير في المسئولية الاجتماعية مما يعنى تغيير سلوكيات وثقافات المواطنين في اتجاه الشعور بالمسئولية الاجتماعية، كما أنها وسيلة لتمكين الجماهير من لعب دور محوري في النهوض بالمجتمع نحو الترقي والرفاهية والمساهمة في دفع عجلة التنمية.

– المشاركة توحد الفكر الجماعي للجماهير حيث تساهم في بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك و الرغبة في بذل الجهود لمساندة الحكومة والتخفيف عنها[1].

يضاف إلى ما سبق ثلاثة خصائص جوهرية للمشاركة السياسية تكون على النحو التالي:

– **الفعل (Action)** : وهي الحركة النشطة للجماهير في اتجاه تحقيق هدف أو مجموعة أهداف معينة.

[1] – عليوة منى محمود، مرجع سبق ذكره، ص287،288.

– **التطوع** (**Voluntary**): بأن تقدم جهود المواطنين طواعية، وباختيارهم تحت شعورهم القوي بالمسؤولية تجاه القضايا و الأهداف العامة لمجتمعهم، وليس تحت تأثير أي ضغط أو إجبار مادي أو معنوي.

– **الاختيار**(**Choice**): بإعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة والدعم للعمل السياسي والقادة السياسيين، والإحجام عن هذه المساندة في حالة تعارض العمل السياسي والجهود الحكومية مع مصالحهم الحقيقية وأهدافهم المشروعة. [1]

3– : أهمية المشاركة السياسية

المشاركة السياسية من أهم القضايا السياسية وتكمن أهميتها فيما يلي:

– المشاركة السياسية تعتبر معيارا لنمو النظام السياسي، و مؤشرا على ديمقراطيته بتشجيعها على تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في عملية صنع السياسات العامة و القرارات السياسية، أو التأثير فيها واختيار القادة السياسيين و تعدم المظهر الرئيسي للديمقراطية.

– تكمن أهمية المشاركة السياسية أنها تساهم في القضاء على بعض الصور السلبية في المجتمع و منها: اللامبالاة وتتمثل في عدم اهتمام الأفراد بالظواهر أو المواقف في المجتمع بصفة عامة ، الاغتراب ويعني ذلك شعور الفرد بالغربة عن العمل السياسي والحكومة وما يدور في المجتمع.

– المشاركة وسيلة لتدعيم الحكمة الجماعية، بل أن إسهام الكثيرين في شؤون الدولة يعطي كل واحد منهم فرصة التعبير عن مصالحه الخاصة فضلا كون المشاركة مبدأ أساسيا لتنمية المجتمع حيث عن طريقها يتعلم المواطن كيف يحل مشاكله.

– يعتبر دور المشاركة هاما وتدعيميا لدور الحكومة فهو ضروري و أساسي لتحقيق الخطة التي تضعها.

– تزيد عمليات المشاركة الشعبية من الوعي الاجتماعي للمواطنين لاضطرار القائمين عليها إلى شرح الخدمات و المشروعات، كما ان المشاركة الشعبية من خلال الهيئات

[1] –ابراهيم ابرش ،**علم الاجتماع السياسي**، عمان:دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998،ص203،204.

و المجالس المحلية، يكمن أن تقوم بدور الرقابة والضبط ، و هذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف.

– أهمية المشاركة السياسية من طبيعة الدور الذي تضطلع به على مستوى الأفراد والسلطة، فعلى مستوى الفرد تعمل على تعميق الشعور بالكرامة والقيمة والأهمية .[1]

يمكننا القول إن المشاركة السياسية تؤدي إلى تدريب المواطنين على ممارسة الديمقراطية وحق اختيار ممثليهم من خلال الانتخابات، وذلك سواء كان في الهيئات المحلية أم في أية هيئات قيادية أخرى مثل المجالس التشريعية والبرلمانات ، فالمواطن يؤثر في النظام السياسي وهو متأثر في قرارات هذا النظام،وتهدف المشاركة السياسية إلى أن تؤول القرارات السياسية الهامة والتي تتعلق بعموم المواطنين إلى مؤسسات ووسائل سياسية يشارك فيها مجموع المواطنين بطريقة أو أخرى.[2]

ثانيا : محتوى المشاركة السياسية

ويتضمن دوافع و محددات ومتطلبات المشاركة السياسية .

1- :دوافع المشاركة السياسية

– الرغبة في الانتماء الاجتماعي، حيث يشعر الفرد بالارتباط، عندما يحس بأن صوته قد انظم إلى أصوات الملايين من الناس بهدف إحداث تأثير معين.

– رغبة الفرد في المشاركة التي تظهر من خلال بحثه عن الحماية ضد ظروف الحياة وأزماتها.

رغبة الفرد في المشاركة من أجل التحرر من المشاعر العدوانية المكبوتة، أما "ميلبراث و"جويل "فقد أكدا بأن العوامل الرئيسية التي تدفع إلى المشاركة هي : خصائص الشخصية والمهارات ، توافر المثيرات السياسية، فكلما ا زد تعرض الفرد إلى

---

[1]–سعاد بن قة ،"**المشاركة السياسية آليات التقنين الأسري نموذجا2005/1962**"،رسالة دكتورة، جامعة بسكرة علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع وتنمية، ،2012.ص49،50.

[2]–رائد فريد عثمان مقبل،"**اثر الانتخابات المحلية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية 2009/2004**"،مذكرة ماجستير جامعة النجاح الوطنية نابلس،فلسطين بكلية الدراسات العليا في التخطيط والتنمية السياسية ،2014 ،ص،17،18.

المثيرات السياسية كأمثال:المناقشة السياسية، أو الانتماء إلى منظمة تشارك في أحد أشكال النشاط السياسي يؤدي إلى ارتفاع درجة المشاركة السياسية .من جانب آخر، هناك ارتباط بين نمط الشخصية والدافع إلى المشاركة السياسية، حيث أن الشخصيات الاجتماعية والشخصيات المسيطرة والانبساطية أكثر احتمالا لأن تكون نشطة سياسيا.

كما لخص عبد الهادي الجوهري في كتابة الموسوم بدراسات في علم الاجتماع السياسي ، دوافع المشاركة سواء السياسية أو الاجتماعية في النقاط التالية :

العمل من أجل الصالح العام، حب العمل مع الآخرين، الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين، الحصول على مركز في الهيئات والجمعيات أو الأحزاب، كسب تقدير واحترام المواطنين، مزاملة الأصدقاء، مصلحة مادية، الدافع الذاتي للمشاركة هو العمل من أجل إشباع جملة من الحاجات من بينها، الحاجة إلى الانتماء، حاجات المركز، حاجات التقدير، حاجات تحقيق الذات، وجود حوافز مادية للمشاركة .[1]

وقد لخص إبراهيم أبراش أهم الأسباب الدافعة للمشاركة السياسية وهي :

- **الدوافع النفسية** :حيث يسعى المشارك سياسيا لإثبات وجدوه، وتأكيد ذاته كإنسان حر الإرادة قاد ر على اتخاذ موقف في موضوع سياسي له أهميته، فالمشاركة بالنسبة له تأتي لتمنحه نوعا من الطمأنينة والثقة بالنفس

- **المشاركة كتعبير عن وعي سياسي** : فالعديد من المشاركين السياسيين يتعاملون ما لمشاركة كنوع من الواجب الوطني وكمسؤولية وطنية يجب أن لا يتقاعس المواطن الحقيقي عن القيام بها، فالمشارك هنا يربط بين الحقوق التي يحصل عليها كونه جزءا من المجتمع، وواجباته تجاه هذا المجتمع، فهو يتعامل مع المشاركة كواجب وطني.

- **المشاركة السياسية كأداة للتعبير عن المطالب** :وفي هذه الحالة، قد تكون المطالب ذات صبغة نقابية أو سياسية أو اجتماعية، فالمشارك في استفتاء الرأي أو في انتخابات رئاسية أو في الانتماء لحزب سياسي، يكون دافعه لذلك تلبية مطالب يرى أنه بهذه المشاركة سيحققها.

- **المشاركة السياسية بدوافع دينية أو عرقية** :ويتجلى هذا النوع من المشاركة عند الحركات القومية والجماعات الدينية، فأفراد هذه الجماعات يجدون في المشاركة أداة

[1]– سعاد بن ققة ،مرجع سابق، ص 70.

فعالة لإظهار فكرهم القومي أو الديني، واقحام حركتهم ضمن السياسية العامة للدولة، والملاحظ أن هذا النوع من المشاركة يخدم ثقافة سياسية فرعية ويعتمد على قنوات خاصة للتنشئة السياسية، وغالبا ما تأخذ المشاركة من هذا النوع طابعا عنيفا صراعيا مع النسق السياسي.

– **المشاركة السياسية خوفا من السلطة** : وهذا النوع من المشاركة يوجد في بعض دول العالم الثالث وخصوصا لدى الشرائح التقليدية والأمية، فأفراد هذه الجماعات يرون في التصويت في ا لانتخابات، أوفي الاستفتاء، أو الخروج في مظاهرة أو المشاركة في تجمع تدعو إليه الدولة، أمورا سلطوية وأوامر صادرة من أعل ى، ما عليهم سوى الخضوع لها، وهم يعتقدون أن الاستنكاف عن المشاركة– كالامتناع عن الإدلاء بالصوت في الانتخابات –بمثابة تحد للسلطة وموقف معاد، وأن السلطة ستعلم بأمرهم ويمكنها أن تعاقبهم، وعليه يسارعون للمشاركة بدافع الخوف.

– **المشاركة السياسية طلبا لمنصب أو لموقع وظيفي أفضل** : فالعديد من الشباب يجدون في السلطة ومؤسساتها مواقع للعمل المريح أو المربح، ويجدون فيها ما يتناسب مع طموحاتهم، فينخرطوا في العمل السياسي بحماسة حتى يتمكنوا من تحقيق طموحاتهم، إما بالوصول إلى البرلمان أو قيادة حزب من الأحزاب وحتى الوصول إلى الوزارة.

– **المشاركة السياسية كسياسة دفاعية ضد خطر متوقع** : قد يكون المواطن لا مباليا سياسيا ،إلا أن أحداثا تمر بها البلاد تهدد مصالحه أو قيمه أو معتقداته، تدفعه للخروج من حالة اللامبالاة وينخرط في الحياة السياسية لمواجهة الخطر الداهم، مثلا انتشار الأفكار العنصرية والمتطرفة واحتمال وصولها إلى السلطة، أو تحرك العلمانيين ومشاركتهم في الحياة السياسية بقوة إذا شعروا بأن الحركات الأصولية بدأت تكتسح الشارع وتؤثر على الرأي العام، أو عكس ذلك. [1]

[1]–عبد الرحيم سليم هاشم الشوبكي،"**دور حركة الشبيبة الطلابية في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين 2004،2012**"،مذكرة ماجستير جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين بكلية الدراسات العليا في تخطيط والتنمية السياسية ،2013،ص،37،38

2-: محددات المشاركة السياسية

من خلال هذا سوف نتطرق إلى محددات للمشاركة السياسية وتكون في مايلي:

- **المنبهات السياسية:** إن تعرض الفرد إلى منبهات السياسية يزيد من معارف السياسية وينمي اهتماماته العامة ومن ثم يكون لديه الاستعداد لمزاولة الأنشطة السياسية، وهذا الفرض يعني أن تعرض الإنسان للمنبهات السياسية ويزيد من احتمال مشاركته، دون أن يعي بالضرورة مشاركته فعلا ومنبهات السياسية هي تلك المعلومات والأخبار والمحادثات الشخصية وما يثار في الحملات الانتخابية، والحقيقة أن مستوى التعرض للمنبهات السياسية يرتبط بالعديد من العوامل كالانتماء الطبقي والمستوى التعليمي والوضع الثقافي ومحل الإقامة، وبالتالي فانه يمكن القول أن الطبقة الوسطى وسكان الحضر والمتعلمين أكثر استعداد لقبول المنبهات بخلاف غيرهم من العمال وسكان القرى والبدو والأميين ،وكذلك لشخصية الفرد دورها في التأثر بالمنبهات السياسية فالفرد الحزبي أكثر ميلا إلى استقبال المنبه السياسي والتفاعل معه قياسا بالذين لا هوية حزبية لهم.

- **المتغيرات الاجتماعية:** ترتبط المشاركة بالعديد من العوامل الاجتماعية كالجنس ،السن، الغنى والفقر ،الصحة والمرض ،بعد وقرب المدن، المعرفة والجهل ،فليس من شك أن التحسين في المستوى المعيشي يسهم ولو بقدر ضئيل في رغبة المواطن في المشاركة السياسية ،فأصحاب الدخل المتوسط أكثر استعداد للمشاركة من نظائرهم من ذوي الدخل الضعيف ،كذلك فان ارتفاع مستوى التعليم يجعل الإنسان المتعلم أكثر إيمانا وأشد وعيا بأهمية المشاركة ولاشك أن الأمية تأتي في مقدمة العوائق التي تعوق المواطنين عن المشاركة السياسية. [1]

- **الإطار السياسي:** ترتبط المشاركة بعناصر الإطار السياسي التي تتمثل في رؤية القيادة لدور المواطن ومدى توافر الحرية للتنظيمات الحزبية والشعبية والمجالس النيابية المنتخبة وطبيعة النظام الإعلامي ،فالمشاركة التي تنعم بها المجتمعات الغربية .

[1]- أحمد سعيد تاج الدين ،**الشباب والمشاركة السياسية** ،بدون د ،ب ،س، ص20،21.

ثالثا :أساسيات المشاركة السياسية

سنعرض من خلاله أنواع المشاركة السياسية و مراحل المشاركة السياسية و مستويات المشاركة السياسية.

1- :أنواع المشاركة السياسية

يوجد نوعين من مشاركة السياسية مشاركة سياسية رسمية ومشاركة سياسية غير رسمية نحصر في ما يلي:

1-1- المشاركة السياسية الرسمية:

يقوم بها أصحاب المناصب الرسميين انطلاقا من واقع الحفاظ على مصالحهم من خلال تحقيق الدوام والاستمرار و الاستقرار و النسق الذين يهيمنون عليه و يواجهون من خلال هذه العملية مصاعب أو الصراعات من الآخرين ذوي المصالح من أعضاء المجتمع، هؤلاء المشاركون الرسميون هم أصحاب المناصب السياسية العليا حيث يشكلون المستوى الأول من المشاركة السياسية الرسمية و يأتون على قمة التدرج حيث يمتلكون الحق في اتخاذ أو صنع القرار السياسي الذي يؤثر على المجتمع ككل، كذلك البيروقراطيون الكبار و يأتون في المستوى الثاني من المشاركة و مثال ذلك نواب الوزراء.

1-2- المشاركة السياسية غير الرسمية:

تتكون من الأحزاب السياسية خارج السلطة و جماعات الضغط، أو المصلحة و الأقليات وهم يمثلون المعارضة في أي نسق سياسي .و يمثلها فواعل و أطراف تقوم بالدور غير الرسمي من خلال مشاركتهم في رسم السياسة العامة من الجماعات الضاغطة، الأحزاب السياسية و المواطنين بصفتهم الشخصية، و قد تمت تسميتهم بغير الرسميين على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبونه في مختلف الظروف لكونهم لا يشاركون بصفة رسمية أي أنهم لا يتمتعون بسلطة قانونية تعطيهم الحق في صنع قرارات ملزمة. [1]

[1]-محمد السويدي، مرجع سابق ، ص 159.

2- مراحل المشاركة السياسية

من خلال هذا العنصر سوف نبين أن المشاركة السياسية تمر في أربع مراحل أساسية هي كالاتي:

2-1- المرحلة الأولى الاهتمام السياسي: ويندرج هذا الاهتمام من مجرد الاهتمام أو متابعة الاهتمام بالقضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية .حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل، وتزداد المناقشات السياسية وقت الأزمات أو في أثناء الحملات الانتخابية

2-2- المرحلة الثانية المعرفة السياسية: والمقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو القومي ؛ مثل أعضاء المجلس المحلي وأعضاء مجلس الشعب والشورى بالدائرة، والشخصيات القومية كالوزراء[1].

2-3- المرحلة الثالثة التصويت **السياسي** : ويتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت.

2-4- المرحلة الرابعة المطالب السياسية : وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية ، وتقديم الشكاوي والالتماسات، والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية [2] .

3- : مستويات المشاركة السياسية

3-1: المستوى الأولى: ممارسي النشاط السياسي من تتوافر فيهم ثلاث شروط من ستة :عضوية منظمة سياسية و التبرع لمنظمة أو مرشح و حضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر والمشاركة في الحملات الانتخابية و توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي و لذوي المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث في السياسية مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

[1]-عبد العزيز إبراهيم ،**السياسة بين النمذجة والمحاكاة**، الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث، 2004،ص181.

[2]- ناصر الشيخ علي، مرجع سبق ذكره،ص33.

2-3 : المستوى الثاني: المهتمين بالنشاط الذي يصوتون في الانتخابات و يتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية[1].

3-3 : المستوى الثالث : الهامشيون الذين لا يهتمون بالأمور السياسية و لا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي و لا يخصصون أي وقت أو موارد له، و إذا كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بالأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصلحتهم المباشرة مهددة أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

4-3: المستوى الرابع : المتطرفون سياسيا ، الذي يعملون خارج الأطر الشرعية و يلجؤون إلى أساليب العنف والفرد الذي يشعر بعداء اتجاه المجتمع بصفة عامة أو اتجاه النظام السياسي بصفة خاصة أما أن ينسب إلى أشكال المشاركة و ينضم إلى صفوف اللامبالين، وإما أن يتجه إلى استخدام صور المشاركة تتسم بالحدة و العنف[2].

كما بين الباحث ليسترميلبرات أن هناك تسلسل هرمي للمشاركة السياسية تتراوح بين عدم المشاركة وبين تولى منصب عام ،ويكون أقل مستويات المشاركة الفعلية هو التصويت في الانتخابات ،كما قام بتقسيم الشعب إلى ثلاثة مجموعات وهم على النحو التالي: المجادلون : هم الناشطون سياسيا، المتفرجون: الذين يشاركون في السياسة بمقدار أدنى، اللامبالون : هم الذين لا يشاركون في السياسة إطلاقا. [3]

---

[1]-نعيمة ولد عامر،"**المشاركة السياسية في الجزائر**"،مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، ،كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2001 ،ص 120.

[2]- نعيمة ولد عامر، مرجع سبق ذكره ، ص120،121.

[3]-سعاد بن قة ،مرجع سبق ذكره، ص87

المحور الثامن : العملية الانتخابية

إذا كانت الانتخابات احدى الوسائل الديمقراطية لإسناد السلطة أو البقاء فيها إذ بواسطتها يتم اختيار ممثلي الشعب من اجل ممارسة سلطته الرقابية والتشريعية علي مؤسسات الحكم ، هذا يجعل العملية الانتخابية تحضي باهتمام كبير في الفكر السياسي القديم والحديث من اجل التأصيل النظري والعلمي للانتخاب وللعملية الانتخابية بصفة عامة ، من أجل الوصول إلي طريقة عملية وديمقراطية لإسناد السلطة عن طريق الانتخاب .

أولا : الانتخاب

الانتخاب هو وسيلة لإسناد السلطة في مكان ما وزمان ما بمعني أن الانتخاب ظاهرة سياسية ترتبط بالعديد من الظواهر والجوانب سواء الزمانية أو المكانية ذات العلاقة الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية، وبالتالي ليس من الغريب أن نجد العديد من الاختلافات في الجانب النظري والمفاهيمي حول الانتخاب ، هذا الاختلاف يؤدي إلي تعدد في التعريفات والرؤى حول المعني اللغوي و الاصطلاحي للانتخاب والتي سنتطرق إليها في الفرعين التاليين :

1- : الانتخاب لغة

الانتخاب لغة من الفعل نخب ويقال انتخب الشيء بمعني اختاره وانتخب الشيء أي انتزعه وأخذ نخبته والنخبة ما تم اختياره .

وكما يقول الأصمعي في تعريفه للانتخاب : " يقال هم نخبة القوم أي خيار القوم أو جاء في نخب أصحابه أي خيارهم". ويقول الماوردي في كتابه نصيحة الملوك أن النبي كان يختار الرسل من نخبة أصحابه أي أفضلهم في جميع المناحي . [1]

[1] – أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب (الماوردي)، **نصيحة الملوك** ، تحقيق خضر محمد خضر ،ط1، القاهرة : مكتبة الفلاح ،1983،ص 278

فالانتخاب يأخذ معني الاختيار والانتقاء من بين مجموعة من الاختيارات بغية الوصول إلي الأفضل والأحسن إذ يقال نخبة القوم أي خيارهم وأفضلهم [1].

2- : الانتخاب اصطلاحا

يأخذ المعني الاصطلاحي للانتخاب العديد من التجاذبات ذات العديد من وجهات النظر السياسية والاجتماعية والثقافة والتاريخية ومن بين التعريفات الاصطلاحية للانتخاب نذكر منها :

موريس دوفرجيه يري أن " الانتخاب هو قاعدة النمط الديمقراطي ، انه طريقة لتعيين الحكام متعارضة مع الوراثة والتعيين أو الاستيلاء علي السلطة ، والتي هي طرق استبدادية للوصول إلي السلطة. "

كما يري أن " الانتخاب هو الطريقة التي بموجبها يعطي الناخب المنتخب وكالة ليتكلم ويتصرف باسمه ."[2]

أما عبد الغاني بسيوني يري أن" الانتخاب هو الوسيلة الأساسية التي تنحصر فيها مهمة إسناد السلطة في الديمقراطية المعاصرة ، إذ أن الوسيلة الديمقراطية الوحيدة لإسناد الحكم هي الانتخاب ، وينتج عن هذه العملية تكوين الهيئات النيابية التي تمثل الشعب وتضطلع بالسلطة نيابة عنه. " [3]،إذ الانتخابات هي الطريقة التي تعمل بها الديمقراطية .[4]

وهذا علي عكس الديمقراطيات القديمة التي كانت تأخذ بنظام الديمقراطية المباشرة مثل دولة المدينة ، ونظرا لاستحالة تطبيق هذا النظام في الوقت الراهن اخذ نظام الانتخاب هذه المكانة وأصبحت تعرف بالديمقراطية النيابية ومفادها أن الشعب يمارس سلطته عن طريق النواب أو ممثلين يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب .

---

[1] . احمد بن محمد بن علي الفيومي ، **المصباح المنير** ، القاهرة : دار الحديث ، 2003 ،ص 353.

[2] موريس دوفرجيه ، **الأحزاب السياسية** ، ترجمة علي مقلد ، ط3 ، بيروت : دار النهار للنشر ، 1980 ،ص356

[3] . عبد الغاني بسيوني ، **النظم السياسية والقانون الدستوري** ، مرجع سابق الذكر، ص 209

[4] – صمويل هنتنجتون ، **الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** ، ترجمة عبد الوهاب علوب ،الكويت : دار سعاد الصباح ، 1993، ص 255

أما في القاموس السياسي يعرف " الانتخاب علي انه اختيار شخص من بين عدد من المرشحين ليكون نائبا يمثل الجماعة التي ينتمي إليها .[1]

كما جاء في الموسوعة السياسية أن" الانتخاب في الديمقراطيات الحديثة هو الأصل في تعيين الحكام و توليتهم."

كما يري فليب برو أن" الانتخاب يكون ضمن عملية معقدة تهدف لإضفاء طابع شرعي علي السلطات الحكومية. "[2]

بينما سعيد بوالشعير يري أن " الانتخاب سلطة قانونية يقرها المشرع للمواطنين للمشاركة في اختيار السلطات العامة في الدولة ، فالسلطة القانونية مقررة من اجل الجماعة وليس من اجل الإفراد وللمشرع سلطة تعديل مضمونها وطرق استعمالها ."

أما عبدو سعد فيري أن " الانتخاب هو العامل المكون للنظام الديمقراطي والذي يفرز حكومة نيابية تكون هي الممثل لإرادة الشعب والمعبر عن رغباته وطموحاته ".

أمين شريط يري أن " الانتخاب هو الوسيلة أو الطريقة التي بموجبها يختار المواطنون الأشخاص الذين يسندون إليهم ممارسة السيادة أو الحكم نيابة عنهم سواء علي مستوي سياسي مثل الانتخابات الرئاسية أو الانتخابات التشريعية ، أو علي مستوي إداري مثل الانتخابات البلدية والولائية ، أو علي مستوي المرافق المختلفة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية " .[3]

أما اندريه هوريو فيري أن " الانتخاب يعني بصفة عامة الكيفية التي يختار بها المواطنون للأفراد الذين يمثلونهم والذين يستطيعون ممارسة الحكم بتطبيق السياسة المفضلة لدي ناخبيهم" .[4]

---

[1] احمد عطية الله ، **القاموس السياسي** ،ط3، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1968، ص 129

[2] . فيليب برو ، **علم الاجتماع السياسي** ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1998، ص 306

[3] . الأمين شريط ، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة** ، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية :الجزائر ، 2005،ص 212

[4] – Hauriou André ، gicquel gean ،**droit constitutionnel** .institution politique ،paris .1968 p214

يرى عمر حلمي يري أن " الانتخاب دعامة أساسية لنظام الحكم الديمقراطي باعتباره وسيلة المشاركة في تكوين حكومة نيابية تستمد وجودها في السلطة واستمراريتها من استنادها إلي الإرادة الشعبية ".[1]

كما أن هناك من يري أن الانتخاب هو الوسيلة والطريقة التي بموجبها يختار المواطنون الأشخاص الذين يسندون إليهم ممارسة السيادة أو الحكم نيابة عنهم ، سواء علي مستوي سياسي مثل الانتخابات الرئاسية أو التشريعية أو علي المستوي الإداري مثل الانتخابات البلدية والولائية وعلي مستوي المرافق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية [2]

أما في برنامج الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 والميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية 1966، كلها تشدد علي أن الانتخاب حق من حقوق المواطن للمشاركة في الحكم ترشيحا أو انتخابا وان الانتخاب من أهم دعائم المشاركة السياسية. [3]

إن الانتخاب بهذا المفهوم هو وسيلة ديمقراطية لإسناد السلطة أو البقاء فيها وممارستها بصفة نيابية باسم الشعب .إذ أن نظم الحكم المعاصرة تستمد شرعيتها من الشعب عن طريق الانتخاب سواء كانت نظم ديمقراطية أو غير ديمقراطية

ثانيا : المراحل التي تمر بها العملية الانتخابية

إن عملية الانتخاب عملية مركبة من العديد من الإجراءات الدستورية والقانونية والإدارية ، ما ينتج عنه العديد من المراحل المتعددة بعضها سابق لعملية الاقتراع وبعضها معاصر لها والبعض الأخر لاحق عليها ، إذ تبدأ هذه الأخيرة بدعوة الهيئة الناخبة وتنتهي بإعلان النتائج ، حيث تتوقف صحتها وبطلانها علي سلامة هاته الإجراءات . [4]

---

[1]. عمر حلمي فهمي،**الانتخاب وأثره في الحياة السياسية والحزبية**، دار الثقافة الجامعية : القاهرة،1988،ص01

[2] - Philippe Ardant، **Institution politiques et droit constitutional** ، Paris ، 2002 ،p206

[3]. الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **مذكرة تطبيقية** ،جانفي 2004

[4] – أحمد بنيني ، "**الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية** "، أطروحة دكتوراه دولة ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2006، ص 02

إذ أن العملية الانتخابية تمر بعدة مراحل متكاملة بدءا من قيد أسماء الناخبين في سجل القيد أو اعتماد البطاقة القومية أساسا للاقتراع، إلي تنظيم اللجان التي توزع بطاقات الانتخاب إلى عملية الاقتراع وصولا لفرز الأصوات وإعلان النتائج.[1]

أوهي مجموعة الإجراءات والأعمال التي فرضها المشرع خلال قانون الانتخابات بدءا بإعداد القوائم الانتخابية ومراجعتها إلي غاية الفرز وإعلان النتائج وما تثيره هذه العملية من منازعات .[2]

أو أنها مجموعة الإجراءات والأعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسية إلي تعيين الحكام من قبل أفراد الشعب ، وهي بهذه الصفة حق من الحقوق السياسية للمواطن وتدخل في إطار القوانين السياسية أو أكثر تحديدا ضمن قانون الانتخاب الذي يتكون من جملة قواعد غايتها تحديد صفة المواطن واختيار النظام المتبع ثم تنظيم مسار الاقتراع .[3]

أما بالنسبة لمراحل العملية الانتخابية فان المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية تقسمها إلي ثلاث مراحل أساسية وهي مرحلة ما قبل الانتخابات وأثناء الانتخابات ومرحلة ما بعد الانتخابات و تتضمن كل واحدة منهم مجموعة من المراحل الفرعية.

1- : مرحلة ما قبل الانتخابات

هناك العديد من المراحل التي تسبق الانتخابات والتي لها أهمية كبيرة مثل إعداد ووضع القوانين الانتخابية وميزانية الانتخابات ، إحصاء السكان ومراجعة سجل الناخبين من إضافة الجدد وعمليات الشطب والتحويل ، ثم القيام بعملية توعية المواطنين بضرورة الانتخاب وتدريب مؤطري العملية الانتخابية .

---

[1]–سعاد الشرقاوي، **النظام الانتخابي المناسب لمصر** مناخ سياسي وقانون ملائم ،كلية الحقوق، جامعة القاهرة ص01

[2] – عمار بوضياف ، **الوجيز في القانون الإداري** ، ط2،الجزائر : جسور للنشر والتوزيع ، 2007، ص241

[3] . عبدو سعد وآخرون ، مرجع سابق ، ص 27

1-1: إعداد ووضع القوانين الانتخابية

وهي مجموعة القوانين التي تتعلق بالعملية الانتخابية والتي تشمل الدستور وقانون الانتخابات ، اللوائح والضوابط الانتخابية كقانون الأحزاب السياسية والقوانين التنظيمية لدور السلطات في العملية الانتخابية وهي علي هذا الترتيب من الأهمية حيث تكون القواعد الدستورية هي الأعلى درجة ثم قانون الانتخابات ثم بدرجة اقل الأنظمة الإدارية التي تعني بإدارة الانتخابات وأخيرا الشرعة المسلكية أو مدونة السلوك الانتخابي سواء أكانت ضمنية أو علنية[1]، إذ أن دقة التنظيم القانوني للإجراءات التمهيدية للعملية الانتخابية يعد ضامن أساسي لجدية ونزاهة العملية الانتخابية ككل[2]

ولأنها تعتبر أهم مرحلة في العملية الانتخابية لما لها من تأثير علي سائر المراحل الأخرى كما أنها قد تكون احدي الآليات التي يتم من خلالها فرض تقنيات وإجراءات قانونية للحد من سلطة اختيار الشعب . ومن الضروري بمكان الاهتمام بهاته المرحلة والعمل علي توفير مجموعة العوامل الأساسية والقانونية مثل :

. وجود عقد سياسي بين السلطة والطبقة السياسية والناخبين علي احترام إرادة الناخبين والاحتكام للصندوق وفق القوانين واللوائح التنظيمية الموضوعة سلفا والمتفق عليها[3].

. احترام المراحل التي تمر بها العملية ووفق التسلسل الزمني الملائم لها

. اشتراك كل قوي المجتمع المدني في جميع مراحل العملية الانتخابية خاصة ما تعلق بوضع القوانين والتنظيمات

. وجود قوي مدنية لها دور فعال في الحياة السياسية ، وتقوم بدور مستقل ومعترف به من طرف السلطة الحاكمة .

كما يجب أن تنص القوانين علي احترام عملية تعيين الدوائر الانتخابية دون الانتقاص من منطقة جغرافية ما ، أو إسقاط صوتها ويجب أن تكون إجراءات التحديد

---

[1] – مشروع إدارة الانتخابات وكلفتها ، **الإطار التشريعي** ، متحصل عليه من الموقع www.aceprogect.org بتاريخ 2011/08/15

[2] – فريدة مزياني ،" الرقابة علي العملية الانتخابية "، **مجلة الفكر** ، العدد 5، كلية الحقوق ، جامعة بسكرة ، ص 73.

[3] –سعاد الشرقاوي ، مرجع سابق الذكر ، ص03

نزيهة وتراعي التوزيع الجغرافي والسكاني ، ومراعاة توزيع مكاتب الاقتراع بصفة متساوية بين الدوائر وحثي داخل الدائرة الواحدة.

إذ أن معظم القوانين الانتخابية تعنى بتحديد الدوائر الانتخابية لإتاحة الفرصة لكافة المناطق الجغرافية للتمثيل في الهيئات النيابية عن طريق مرشح لكل دائرة في حالة الدائرة الفردية ومجموعة من المرشحين في حالة الدائرة المتعددة المقاعد .[1]

1-2 : تسجيل الناخبين

إن حق الانتخاب هو جوهر مشاركة المواطنين في اختيار حكامهم عن طريق الاقتراع في انتخابات حرة وعادلة وبالتالي فان وجود سجل انتخابي أو لائحة انتخابية كامل وشامل ، والذي هو عبارة عن كشوف تضم أسماء المواطنين المؤهلين للاقتراع أو التصويت في الانتخابات بما يضمن المشاركة فيها [2] وهو في أساس ممارسة حق الاقتراع الديمقراطي وإن الحفاظ عليه بدقة يضمن قدر الإمكان أن يكون الناخب المقبول مسجلا في لائحة واحدة لا أكثر ، من الضروري أن يتم التخطيط لعملية تسجيل الناخبين وفق اطر قانونية منصوص عليها في القوانين والتنظيمات مع إيجاد بعض المرونة في مواكبة التغيرات التي تحدث خاصة في الجالية من اجل مراجعة سجل الناخبين وحمايته وحماية المعلومات والبيانات ، [3]

وبالنظر لأهمية مسك السجل بأسماء الناخبين في الممارسة الكاملة لحق الاقتراع، فانه يعتبر تسجيل الناخبين في لوائح القيد أو السجل شرطا شكليا وجوهريا لتحديد الهيئة الناخبة أو الجسم الانتخابي ، كما تتطلب أنظمة الانتخابات معايير وآلية لتحديد الناخبين الذين لهم الحق في الانتخاب ومنع الأشخاص الذين لا يتمتعون بهذا الحق وضمان صوت واحد لكل شخص من خلال عملية تسجيل الناخبين أو وضع

---

[1] – محمد منير حجاب ، **إدارة الحملات الانتخابية** طريقك للفوز في الانتخاب،ط1، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2007، ص83

[2] – حسينة شرون ،" دور الإدارة في مراقبة العملية الانتخابية "، **مجلة الاجتهاد القضائي** ، العدد 06، جامعة بسكرة

[3] – كاتينكا سلافو ، **اعتبارات خاصة بتصويت المصريين في خارج الوطن في الانتخابات المصرية** ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2010، ص 06

سجل انتخابي لهم،[1] إذ انه لا يمكن لأي مواطن حتى وان كان له جميع الحقوق في الاقتراع أن يدلي بصوته إلا إذا كان مقيد في السجل الانتخابي في دائرته الانتخابية ، وفق العديد من الشروط التي تختلف باختلاف الزمان والمكان فمنها التي تتعلق بالسن أو الكفاءة أو الجنسية أو النصاب المالي .

– شرط السن : عادة ما يتم تحديد سن الانتخاب ليصبح مقيدا بفئات عمرية معينة مثل أن يشترط في تسجيل الناخبين سن أكثر من 18 سنة مثل ما ينص عليه قانون الانتخابات، حيث يمنح الحق في التسجيل في القوائم الانتخابية للذين يبلغون سن 18يوم الاقتراع، بينما لا يمكن لأي مواطن الحق في الاقتراع لم يبلغ هذا السن يوم الاقتراع ، كما أن هذا الشرط يختلف من بلد إلي أخر إلا أن الأكثر اتجاها هو تحديد سن 18 سنة في اغلب الدول .[2]

– شرط الكفاءة : ويقتضي هذا الشرط أن تتوفر في الناخب درجة معينة من التعليم كالإلمام بالقراءة والكتابة أو الحصول علي مؤهل دراسي معين.

– شرط النصاب المالي : في الديمقراطيات القديمة كانت توضع شروط متعلقة بالثروة والأهلية أو كما يسميه موريس دوفرجيه الاقتراع الضيق أو المحدود ، أي يمنح حق التصويت للذين يدفعون مبلغ من الضرائب أو ما يعرف بالضريبة الانتخابية .

وهناك أنواع عديدة من القيود الأخرى المتعلقة أساسا بالثروة والعقار والأراضي والتي توضع كشرط أساسي للمشاركة في الاقتراع. [3]

هذا بالإضافة إلي العديد من الشروط الأخرى مثل شرط الجنس إذ انه إلي غاية عصور متقدمة حتى في الدول التي لها باع في الديمقراطية كانت المرأة لا تنتخب وليس لها الحق في التصويت ، أو تلك الشروط المتعلقة بالعرق مثل التمييز بين السود والبيض في أمريكا أو تلك المتعلقة بالوظيفة مثل العسكريين في فرنسا ،[4] مع ملاحظة

---

[1] – المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية ، **كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات** ، ط1، واشنطن ، 1997، ص 64

[2] – موريس دوفرجيه ، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري** الأنظمة السياسية الكبرى ، مرجع سابق الذكر ،82.

[3] – عبد الغني بسيوني ، **النظم السياسية والقانون الدستوري** ، مرجع سابق الذكر ، ص 214

[4] – نفس المرجع ، ص83

انه يجب أن لا تمثل العوامل المفقدة لأهلية التصويت تميزا غير مباح ، ويجب أن تكون محدودة بحيث توفر لأفراد الشعب القدر الأقصى المعقول من الحقوق المدنية .

كما أن عملية تسجيل الناخبين قد تتخذ أشكالا مختلفة مثل صفة التسجيل الدوري قبل كل اقتراع أو سنة الاقتراع أو التسجيل بمبادرة من الأشخاص أو بمبادرة من الجهات المختصة أو صفة التسجيل الإجباري وكل شخص مجبر علي أن يسجل نفسه حتى يسمح له بالتصويت .[1] إذ لا يجوز المشاركة في الانتخاب لغير المقيدين في قوائم الناخبين، ويكون القيد بلا أية رسوم. [2]

3-1 : تثقيف الناخبين وتدريب المؤطرين

هذه المرحلة تسبق الانتخابات وتعني مجموعة من العمليات والإجراءات ذات الطابع الإعلامي لإبلاغ المواطنين وإعطاءهم معلومات انتخابية بهدف التشجيع علي الانتخاب وتعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية ، من خلال إعلام الجمهور بأماكن التصويت وكيفيته وأهميته ويجب أن يكون الجمهور علي ثقة بسلامة العملية وبحقهم في المشاركة فيها ، حيث تلعب وسائل الإعلام دور هام في تثقيف الناخبين والتأثير علي المحيط المهيأ للانتخابات، [3]هذه العملية ذات بعد استراتيجي ومنهجي في الديمقراطيات الحديثة بغية رفع المشاركة في الحياة السياسية خاصة ما تعلق بمراحل الانتخاب وفق العديد من الخطوات وهي :

. صوغ الجهاز المسئول عن البرنامج ، أي أنها يتم تشكيل هيئة أو جهاز سواء حكومي أو غير ه يعمل وفق تشريعات واطر قانونية واضحة

. تحليل الوسط بمعني أن لكل بلد خصائص ذاتية ، إذ أن كل انتخاب يجري في سياق اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي يختلف من بلد إلي أخر أو من زمن إلي زمن

---

[1] – ريتشارد .ل.كلاين وباتريك مولو ، **بناء الثقة في عملية تسجيل الناخبين** ، واشنطن : المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية ، 2001 ، ص 14

[2] – علي الصاوي وآخرون ، **دليل عربي لانتخابات حرة ونزيهة** ، دون دار نشر ، 2005، ،ص 19

[3] – الأمم المتحدة ، **الجوانب القانونية والتقنية للانتخابات وجوانبها المتصلة بحقوق الإنسان** ، مرجع سابق ،ص 58.

أخر حتى ولو كان البلد نفسه لان التطورات والتحولات العالمية في جميع مستوياتها وأشكالها تحتاج إلي فهم عميق لمواكبة هاته التحولات

. إعداد الإستراتيجية حيث يتم من خلالها تحديد مجموعة الأدوات التي يستخدمونها للإعلام والتثقيف ، منها المؤسسات التعليمية والمنظمات الأهلية والمقابلات الشخصية والمطبوعات والبرامج الإذاعية والتلفزية[1].

كما أن هناك من يري أن هذه المرحلة تدخل ضمن عملية اكبر تعرف بعملية تثقيف الناخبين وتأهيلهم سياسيا للقيام بادوار محورية في العملية الانتخابية من خلال مشاركتهم في تأطير العملية الانتخابية خاصة ما يعرف بالتأهيل الانتخابي ،[2] وهو عملية أساسية تهدف إلي تشجيع الناخبين وتثقيفهم من اجل المشاركة، ومن خلال هاته العملية أيضا يتم اختيار مؤطري العملية الانتخابية لمساعدة الهيئة المشرفة ،وتوظيفهم بشكل مؤقت وقد يكونون من الإداريين أو السياسيين لما يتمتعون به من تجربة وتعليم أو قد يكونون من العمال أو النقابات أو مؤسسات المجتمع المدني[3]

إن عملية تثقيف الناخبين وتدريبهم واختيار المؤطرين تعرف في وقتنا الحالي اهتمام بالغ من طرف المؤسسات الحاكمة لما لها من اثر في رفع نسبة المشاركة وزيادة الوعي السياسي لدي المواطن أو الناخب من اجل تمكينه من الاختيار الجيد لتشكل حراكا فعليا للشفافية والتوجيه الديمقراطي من خلال حرية الصحافة والتعبير وتطابق الممارسة الديمقراطية مع المنطلقات القيمية[4].

كما أنها قد تكون عامل من عوامل التوجيه والتأثير علي العملية الانتخابية وتستخدم في الأنظمة التسلطية الحديثة إذ أن استخدام التأهيل السياسي والتثقيف والاتصال أثناء العملية الانتخابية بغية السيطرة علي الهيئة الناخبة وتوجيهها نحو خدمة مصلحة جهة أو حزب معين في السلطة تحت غطاء التثقيف والتأهيل.[5]

---

[1] – مشروع إدارة لانتخابات وكلفتها ، تثقيف الناخبين ،مرجع سابق

[2] – غبريال إيه ألموند ، بنجهام بويل الابن ، مرجع سابق الذكر ، ص94

[3] – نفس المرجع ، ص95

[4] – محند برقوق ، **مفاهيم سياسية** ، متحصل عليه من الموقع www.politcs.ar.com بتاريخ 2012/03/16

[5] – غبريال إيه ألموند ، بنجهام بويل الابن ، مرجع سابق الذكر ، ص99

وعليه فان السلطات الانتخابية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني مطالبة كلها للقيام بدور رئيس في إخبار الموطنين وتثقيفهم بكيفية تنظيم العملية الانتخابية ومدي أهميتها[1]، لان كل نشاط تثقيفي حول الانتخابات له أهمية في تعزيز الديمقراطية ورفع نسبة المشاركة في الانتخاب ، كما يجب أن لا يقتصر فعل التثقيف علي فترة الانتخابات فقط بل لابد أن يكون عملية دائمة ومستمرة لرفع حس المواطنين بضرورة المشاركة في صنع القرار .[2]

2- : أثناء الانتخابات

هذه المرحلة هي الأخرى تندرج فيها مجموعة من الإجراءات والمراحل الأساسية بدءا بدعوة الناخبين من طرف الهيئة المختصة * ثم تقديم الترشيحات وفترة الحملة الانتخابية وصولا إلي أيام الاقتراع إلي فرز الأصوات وإعلان النتائج ومن هاته المراحل:

2-1: الترشيحات

بعد الإعلان عن قرار دعوة هيئة الناخبين من طرف الهيئة المختصة وتحديد يوم الاقتراع تبدأ عملية الترشح والتي تعتبر احد أهم وسائل مشاركة المواطن في الحياة السياسية وهو الوجه الأخر لجدية الانتخاب علي اعتبار أن الانتخاب والترشيح حقان متكاملان لا تقوم الحياة السياسية بواحد منهما دون الأخر.[3]

فالترشح هو إبداء الناخب لرغبته الصريحة للمشاركة في الانتخابات بغرض تولي مناصب نيابية محلية أو وطنية أو رئاسية ، وهو الإفصاح عن الإرادة في المساهمة في الحياة السياسية[4]

---

[1] – ريتشارد .ل.كلاين ، باتريك مولو ، مرجع سابق الذكر ، ص30

[2] – عبدو سعد وآخرون ،مرجع سابق ، ص 78

* تختلف دول العالم في تحديد السلطة المختصة في إصدار قرار دعوة الناخبين وللمزيد انظر سعد مظلوم العبدلي ، **الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها** دراسة مقارنة ، ط1، بغداد : دار دجلة ، 2009، ص 225-226 .

[3] – عبدو سعد وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص47

[4] – حسينة شرون ، مرجع سابق الذكر ، ص11

2-1-1 التنظيم القانوني للترشيح :

يعتبر مبدأ الترشيح من المبادئ الديمقراطية التي تحرص الدول علي إرسائها في الانتخابات العامة إلي أن هناك اعتبارات قانونية أو عملية تحد من إطلاق هذا المبدأ وبالتالي فان الدساتير تتولي وضع شروط لتقييد هذا المبدأ وتترك للمشرع القيام بتحديد طائفة من الشروط الموضوعية أو الشكلية لاكتساب عضوية المجالس النيابية، [1]كما يجب أن تكون الأحكام المتعلقة بمؤهلات المرشحين واضحة ودون تمييز.

علي الرغم من أن مبدأ الديمقراطية والانتخابات العامة يقتضي فتح باب الترشح علي مصرعيه وعلي أساس المساواة أمام كل المواطنين الذين يرغبون في الحصول علي مقاعد نيابية، فهذا الاتجاه في الفكر الديمقراطي المعاصر يتطلب توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الانتخاب تطبيقا لمبدأ الاقتراع العام وفي نفس الاتجاه فان وضع شروط للترشح من طرف دساتير بعض الدول أو وضع قيود مانعة للترشح أو إضافة أحكام تمنع الجمع بين التمثيل السياسي وبعض الوظائف ،[2]هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن يخلو حق الترشيح من شروط قانونية تنظمه.

لما كانت مهمة النائب اكبر وأدق من مهمة الناخب كان طبيعيا أن تكون الشروط التي يجب أن يتوفر عليها كل مرشح ليمثل الشعب أو فئة منتخبة من اجل التأكد علي قدرته وبشكل كاف من أداء أعمال الوكالة بكل أمانة وكفاءة .[3]

فإذا كان الاتجاه الغالب في الفكر الديمقراطي المعاصر يسعي نحو توسيع قاعدة المشاركة الشعبية إلا أن وضع بعض الشروط في الترشيح يعد مبدئا لا يتعارض مع الديمقراطية

2-1-2 : شروط الترشيح

تشترك معظم الدول الديمقراطية في وضع مجموعة من الشروط لشغل منصب نيابي منها شرط السن ، الكفاءة ، العمر ،الأهلية والقيد في سجل الناخبين والجنسية

---

[1] – محمد فرغلي محمد علي ، **نظم وإجراءات انتخاب أعضاء المجالس المحلية في ضوء القضاء والفقه** ،القاهرة : دار النهضة العربية ، 1998 ، ص 537

[2]– عبدو سعد و آخرون ، مرجع سابق الذكر ،ص48

[3]– نفس المرجع ، ص 235

– **شرط الجنسية** : تعرف الجنسية أنها رابطة قانونية بين الفرد ودولة معينة ، فهي انتماء وولاء بين الفرد والدولة ،[1] ولما كانت كل دولة تتمتع بالسيادة والشخصية القانونية التي تميزها عن غيرها من الدول الأخرى فانه من الطبيعي أن يكون شرط حيازة الجنسية الأصلية أو المكتسبة شرطا أساسيا لشغل أي وظيفة نيابية خاصة في الوظائف النيابية العليا ذات البعد الوطني.

– **شرط العمر** :معظم القوانين والدساتير في دول العالم يختلف السن المسموح عن سن الانتخاب أو ما يعرف بسن الرشد السياسي، كما أنها تختلف من دولة إلي أخري ومن زمن إلي أخر ، حيث أن هناك العديد من الدول سعت إلي تحديد سن الترشح تشجيعا للشباب من اجل الترشح ورفع نسبة مشاركة هذه الفئة في الحكم .

– **شرط الأهلية** : هناك مدلولين للأهلية وهما الأهلية العقلية والأهلية الأدبية ويتضمن الحرمان من الترشح بسبب غياب الأهلية العقلية فئة الأطفال لصغر سنهم ومن كان مجنون أو معتوها أو مصابا بتخلف عقلي [2] ، أي انه يأتي لحماية الوكالة النيابية لما قد يصيبها من مفاسد جراء تولية مثال هؤلاء ، أما فيما يتعلق بالأهلية الأدبية فمؤداها انه لا يمنح لكل مواطن الحق في الترشح لمانع قانوني يتعلق بصدور قرار أو حكم قضائي ينص الدستور بموجبه أن هذا الشخص يفقد حقوقه السياسية للترشح إلي حين صدور قانون يقضي بإرجاع حقوقه السياسية أو استيفاء المدة القانونية .

– **شرط الكفاءة العلمية** : تنص دساتير وقوانين بعض الدول عن شرط الكفاءة العلمية للترشح خاصة في المجالس التشريعية مثلا القانون الفرنسي والدستور الأمريكي بينما هناك العديد من الدول التي ترى أن هذا الشرط يعد خروجا علي مبدأ الاقتراع العام إلي انه يعد ضروريا ولازما لمن يرغب في تمثيل الشعب والقيام بمهام النيابة ، إذ انه من غير المقبول أن يكون عضو المجلس النيابي أميا لا يعرف القراءة والكتابة ، ،[3]

---

[1] – فؤاد عبد المنعم رياض ، **الجنسية في التشريعات العربية المقارنة** ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية 1975، ص 04

[2] – سعد مضلوم العبدلي ، مرجع سابق الذكر ،ص 243

[3] – محمد فرغلي محمد علي ، مرجع سابق الذكر ، 245

كما يوجد شرط العلم السياسي كان يكون المرشح علي دراية بالعمل السياسي والاجتماعي ومعرفة القوانين والدساتير ومعرفة القوانين التنظيمية .

– **شرط القيد في السجل الانتخابي** : تشترط معظم الدول في من أراد أن يتقدم للترشح أن يكون مسجل في الجدول الانتخابي أو سجل الناخبين كشرط أساسي للترشح .[1]

3 – الحملة الانتخابية

وتعرف أيضا بالدعاية الانتخابية، وهي العملية الدعائية المنظمة والمستمرة والمخططة بعناية من المرشح أو الحزب واستخدام الأساليب المتاحة من وسائل إعلام ومختلف الوسائل الإقناعية لإيصال رسائله وبرامجه إلي الجمهور وهم فئة الناخبين ، والتأثير عليهم للتصويت لصالح الحزب أو اللائحة التي يمثلها .[2]

فالحملة الانتخابية هي نشاط معقد وجماعي يعتمد على حشد مجموعة القدرات السلوكية والذهنية للمرشح ولأعضاء فريق حملته الانتخابية من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الشعبية للمرشح وأفكاره وبرنامجه من ناحية وكذلك مواجهة تأثير الخصوم ومناوشات المرشحين المنافسين من ناحية أخرى.

وهي أيضا مجموعة الأعمال التي يقوم بها الحزب أو المرشح بغرض إعطاء صورة حسنة للجماهير والناخبين عن سياسته وأهدافه ومحاولة التأثير عليهم بكل الوسائل والإمكانيات المتاحة من خلال قنوات الاتصال الجماهيري وذلك بقصد تحقيق الفوز في الانتخابات. إذ أن الحملة السياسية الناجحة هي التي تستغل في كل الأحوال الوقت لاستهداف الناخب وتطوير رسالة مقنعة وفق خطة معقولة وممنهجة[3] وتتضمن الحملة الانتخابية مجموعة العناصر هي:

المرشح والهيكل الإداري للحملة الانتخابية ،خطة لحشد الجهود المادية والفنية والبشرية لتحقيق الأهداف ، محتوي الحملة ومضمونها بما فيها الرسالة الانتخابية والشعارات

---

[1] – سعد مظلوم العبدلي ، مرجع سابق الذكر ، ص 248

[2] – محمد منير حجاب ، ،مرجع سابق الذكر، ص 16

[3] – براين أوداي ، **دليل إعداد الحملات السياسية الانتخابية** ، واشنطن : المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية ، 2004، ص 14

والبرنامج الانتخابي واستراتيجيات التوجيه والأساليب الإقناعية وتوجيه الرسائل للتأثير في الناخبين .

إن الحملة الانتخابية الناجحة تتطلب مجموعة من الخطوات الرئيسية ومن بينها : جمع البيانات اللازمة في الدائرة الانتخابية من مرشحين وناخبين وثقافة وإيديولوجيا والاحتياجات ومعرفة كامل الظروف ، والقواعد الانتخابية سواء الحالية أو السابقة تحديد الموقف الانتخابي وأهداف المرشح ووضعها ، معرفة الأهداف والقضايا والبرامج وتحديد شكل الاتصال والاستراتيجيات وأساليب ووسائل استهداف الناخبين ، ضبط الميزانية واتخاذ كافة الإجراءات التنفيذية وجدول الحملة والمتابعة والتقويم من خلال أن تضمن الحكومة المساواة بين المرشحين في استعمال وسائل الإعلام بشتى أشكالها ، وتقديم برامج المرشحين والأحزاب وعرضها علي الناخب في الفترة المسموحة بالحملة الانتخابية والتي يجب أن تكون عادلة ومنصفة لكل .

كما أن الحملة الانتخابية تمتد للجالية في الخارج وفق اطر قانونية تؤمن حق الكيانات السياسية في القيام بحملات انتخابية وتوفير اكبر قدر من الإمكانات بالتعاون مع الدول المضيفة لضمان المساواة بين ناخبي الداخل والخارج،[1]خاصة في الدول التي لها عدد الجالية مرتفع وكذا أهمية الانتخابات كالانتخابات الرئاسية .

كل حملة انتخابية تخضع لرقابة الهيئات الموكل لها مراقبة العملية وعادة ما تمنع دساتير الدول استخدام الفكر الديني والوعد بالمكافئات والنقود ووسائل الدولة والمؤسسات العمومية .

4- : الاقتراع

الاقتراع هو التصويت بالشكل المحدد بالقانون ، و يتضمن مجموعة من الجوانب الأساسية مثل تصميم ورقة الاقتراع وتصميم صناديق الاقتراع وطريقة الاقتراع .[2]

[1] – كاتينكا سلافو ، مرجع سابق الذكر ، ص09

[2] – الأمم المتحدة ، **الجوانب القانونية والتقنية للانتخابات وجوانبها المتصلة بحقوق الإنسان** ، مرجع سابق ،ص 55

– إعداد صناديق الاقتراع ، صندوق الاقتراع هو الوعاء المادي الذي يضع الناخبون فيه استمارات التصويت،ويجب أن يكون في حجم وشكل مناسب ومحايد حسب تعليمات الهيئة المشرفة

– التحقق من شخصية الناخب، إذ لا يجوز للناخب الإدلاء بصوته إلا بتقديم إثبات الشخصية إلى الجهة المشرفة على عملية الانتخاب.

– كيف يحدث التصويت و وما هي التقنية المستخدمة وما هي شروط صحة الصوت وكيفية إثبات مشاركة الناخب ومنع تكرار التصويت .[1]

– صفة ورقة الاقتراع حيث تطبع أوراق الانتخاب بوضوح وان تراعي مستويات معرفة القراءة والكتابة في البلد وضمان مشاركة أوسع من خلال الوكالة لذوي الاستثناءات مثل ذوي الاحتياجات الخاصة المجندون العاملون دون الإخلال بأمن الانتخابات .

فالاقتراع هو صوت يودعه ناخب في مكتب اقتراع ضمن دائرة انتخابية يوم الانتخاب نفسه وهو العملية التي يعبر بها الإفراد الذين لهم أهلية الانتخاب عن تفضيلاتهم السياسية وعلي الرغم أن الاقتراع يختلف في بلدان العالم إلا أن الأكثر شيوعا هو استخدام وضع بطاقة اقتراع في صندوق اقتراع ، كما أن هناك العديد من الدول لتي تستخدم التصويت بالبريد خاصة مع الجالية وتوفير تقنيات خاصة لضمان نزاهة وشفافية العملية كأن تضع رقم سري علي الظرف البريدي ووصل بيان التسجيل خاص بكل ناخب وهذا تسهيلا للناخبين وضمان مشاركة أكثر،[2] وضمان مراقبة العملية الانتخابية وفق أطر قانونية وتنظيمية لعمل المراقبين[3].

ويتم الاقتراع وفق مبادئ أساسية تعطي لجميع الأفراد الذين لهم أهلية الانتخاب فرصة عادلة لممارسة حق الانتخاب وبصفة دورية ويجب أن تحمي عملية الاقتراع الحريات الأساسية وهي حرية التجمع وحرية التعبير وكذلك ضمان ظروف جيدة

[1] – علي الصاوي وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص 61–64

[2] – كاتينكا سلافو ، مرجع سابق الذكر ، ص.07

[3] . المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية ، **كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات** ، مرجع سابق الذكر ص 85–88

للإدلاء بالتصويت سواء داخل المركز أو خارجه في ظل فهم الناخب جيدا للمغزى من الانتخاب والتعبير عن اختياره.

5- : فرز الأصوات

إن فرز الأصوات هو المرحلة الأخيرة من العملية الانتخابية والتي تحدد الفائز في الانتخابات ، ويتم بطريقة يدوية أو آلية سواء في مكاتب الاقتراع أو في مراكز الفرز.[1]

يجب أن تتم كافة عمليات الفرز تحت إشراف الهيئة الانتخابية المكلفة قانونا ، وتكون عملية الفرز علنية وبصفة محايدة في كل لجنة فرعية علي المستوي المحلي أو في مكاتب التصويت بإشراف هيئة محلية أو لجنة مستقلة ثم تجمع النتائج على مستوي إقليمي مثل الولاية تحت إشراف لجنة ولائية مختصة ومحايدة أيضا ومن ثم يتم تجميع النتائج من كل الأقاليم علي مستوي الوطن ككل وتعلن النتائج من طرف الهيئة المختصة بذلك وعادة ما تكون هيئة قضائية ،تعمل الهيئات واللجان الموكل لها عملية الفرز بصفة حيادية وباستقلالية لضمان الدقة في النتائج مع ضمان إمكانية إعادة الفرز في أي لحظة أو أثناء الطعون وبحضور مراقبين عن كل المرشحين وهيئات المراقبة وضمان تسليم نسخ من محاضر الفرز للمراقبين وكذا اللجنة الإقليمية والوطنية .

المبادئ الأساسية في عملية الفرز :

لضمان ثقة الجمهور بالعملية الانتخابية والحفاظ عليها لابد أن تنطوي عملية فرز الأصوات علي مجموعة من المبادئ الأساسية :

- سهولة الوصول إلي مكاتب الاقتراع : ومن الضروري أن تقام مكاتب الاقتراع في أماكن يمكن أن يقصدها الناخبون بسهولة وحرية،

. العدالة والدقة : يجب أن يحظى جميع الناخبين بفرص متساوية وعادلة أثناء القيام بعملية التصويت كما يجب أن يكون الفرز دقيقا ويعبر عن اختيارات الناخبين،[2]

[1] – عبدو سعد وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص 126

[2]– المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية ، **كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات** ، مرجع سابق الذكر ، ص 94

– الأمن : يجب أن يكون جميع الناخبين قادرين على التصويت والتعبير عن خيارهم الحر دون أن يخشوا مظاهر الترهيب أو العنف.

– الشفافية والاحترافية والخدمة العامة : ينبغي أن تكون كل الوثائق والقرارات القانونية والسياسية والإدارية المتعلقة بعمليات الاقتراع في بيئة صريحة وفي متناول الجمهور وقابلة للمراجعة في أي لحظة .

– تحديد المسؤوليات : من المهم تحديد إطار المسؤولية بالنسبة إلى عمليات الاقتراع ويجب أن يشمل هذا الإطار جميع مراتب الجهاز الانتخابي.

. سرية الاقتراع : يجب أن تكون سرية الاقتراع مضمونة من خلال وضع المعازل داخل مكاتب التصويت.[1]

– ثالثا : مرحلة ما بعد الانتخابات

بعد إعلان النتائج من طرف الهيئة المختصة حسب ما ينص عليه دستور كل دولة اذا عادة ما تكون الهيئة المكلفة بإعلان النتائج هيئة قضائية مثل المحكمة الدستورية أو المجلس الدستوري أو سلطة مستقلة مكلفة بالانتخابات أو جهة حكومية عادة ما تكون وزارة الداخلية أو وزارة العدل لتاتي بعدها مرحلة بعدية من العملية الانتخابية وهي ذات أهمية وهي مرحلة الطعون .

– مرحلة الطعون

إن الأيام التالية لأي انتخابات تكون في كثير من الأحيان مليئة بانعدام اليقين والذي يمكن أن تسببه تأخيرات إعلان النتائج أو المعلومات غير الكاملة أو إشاعات التزوير أو الشكاوي المقدمة أو الطعون [2] و قد ترجع الطعون الانتخابية إلى وجود أخطاء مادية في حساب أوراق الاقتراع، أو الطعن في نزاهة عملية الانتخاب ككل، وتنظم أغلب القوانين الوطنية عملية الطعون الانتخابية، حيث توضح من له الحق في

[1] – مشروع إدارة الانتخابات وكلفتها ، **عمليات الاقتراع** ، متحصل عليه من الموقع www.ace project .org بتاريخ 2012/11/05

[2] – المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية ، **كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات** ،مرجع سابق الذكر ، ص 101

تقديم الطعن، وكيفية تقديم الطعن ولمن يقدم ، ومن الذي يفصل به،وما هي المدة الزمنية المتاحة وما هي الآثار المترتبة عليه.[1]

وبما أن الطعن علي نتائج الانتخابات مكفول قانونا من اجل إنصاف أصحاب الطعون من خلال سلطات الهيئات القضائية المختصة للنظر في الطعون والشكاوي، وفض النزاعات الانتخابية بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب بشفافية وحيادية لجميع الأطراف المعنية بالتعامل مع الطعون ، من شانه أن يضمن شرعية وصدقية العملية الانتخابية بصفة عامة . [2]

وفى كل الأحوال يجب أن يتم الانتهاء من النظر في الطعون وإعلان القائمة النهائية للفائزين قبل انعقاد أولى جلسات المجلس الجديد بأسبوع على الأقل وبانتهاء مدة الطعن وصدور أحكام نهائية في الطعون على الانتخابات، يكتمل تكوينا لهيئة النيابية المنتخبة وتكتسب المشروعية ومن هنا يجب أن تنتهي العملية قبل بدء المجلس المنتخب أعماله فترة معقولة يمكن أن تكون شهرا أو أقل قليلا حتى يستقر تكوين البرلمان ويبدأ مهامه خاليا من شبهات وطعون نزاهة الانتخابات.

المحور التاسع : النظم الانتخابية

يعتبر النظام الانتخابي في أية دولة المرآة العاكسة لطبيعة النظام السياسي وممارسته وذلك لكونه يوضح التوجهات السياسية للدولة واختياراتها الأساسية في مجال الانتخابات .[3]

ومن هذا المنطلق فان مسالة انتقاء النظام الانتخابي من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي، لماله من انعكاسات وآثار واسعة على النظام السياسي في الدولة ، حيث تختلف نظم الانتخاب وأساليبه من دولة إلي أخرى تبعا للعديد من الظروف

---

[1] – علي الصاوي وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص 81

[2] – جرانت كيين ، **فض النزاعات الانتخابية** ، مصر: المؤسسة الدولية لنظم الانتخابات ، ماي 2010 ،ص83

[3] – عمر فرحاتي ، "**النظام الانتخابي في الجزائر في ظل التعددية الحزبية**" ، ملتقي حول الهندسة الانتخابية والتنمية السياسية أيام 19– 20 ماي 2004 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة المسيلة

خاصة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تميز دولة عن أخري ، ومدي تغلغل الروح الديمقراطية في نظامها السياسي وطبيعة التكوين الاجتماعي والتقدم الحضاري والثقافي لشعبها .

ولأن المؤسسات السياسية هي التي تضبط قواعد اللعبة السياسية التي تحكم الممارسة الديمقراطية ، فان النظام الانتخابي يصبح من أهم الأنظمة عرضة للتلاعب سواء بقصد أم غير قصد ، إذ أن النظم الانتخابية تصبح أداة طيعة بيد أي نظام سياسي يستعملها كيف يريد، فهي القادرة علي المحافظة علي وجوده واستمراريته ، وكذا الكيد لمنافسيه وإبعادهم عن المنافسة السياسية وتعطيل مفاعيلهم .

أولا : مفهوم النظام الانتخابي

هناك العديد من المفاهيم والتعريفات التي تناولت النظام الانتخابي من بينها أن "النظام الانتخابي يعبر عن الآليات المتبعة لتحويل أصوات الناخبين إلي ما يقابلها من المقاعد في الهيئات المنتخبة ، عبر إتباع طرق حسابية معينة متأثرة بذلك بالواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للبلد" ، [1] حيث أن هذه الطرق الحسابية تعتمد علي أساليب فنية محددة تتسم عادة بالتعقيد [2]

ويري أندرو رينولدز وآخرون (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات) بأنه ترجمة الأصوات المعبر عنها في انتخابات عامة إلي مقاعد ليتحصل عليها مختلف الأحزاب والمرشحين وربطه بالمتغيرات التالية (الصيغة الانتخابية أغلبية أو نسبية أو مختلطة ، المعادلة الرياضية المستعملة في طريقة توزيع المقاعد، هيكلة الاقتراع والتصويت ،عدد الخيارات ،عدد الدوائر) .[3]

كما أن كريستوف بروكي يري أن النظام الانتخابي "هو مجموعة القواعد التي تنظم عملية الإدلاء بالأصوات أثناء الانتخابات وتحويل تلك الأصوات إلي مقاعد نيابية ،

[1] – سعد مظلوم العبدلي ، مرجع سابق الذكر ، ص 61

[2] . سعاد الشرقاوي ، عبد الله ناصف ، **نظم الانتخابات في العالم وفي مصر** ، ط2، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1994 ، ص 79

[3] - international Institute for democracy and electoral system **.la conception des Systems electoraux**. Stockholm.2002.p 07

مع ربطه بالعناصر الضرورية لتنظيم وسير العملية الانتخابية وبالقواعد المرتبطة بحساب الأصوات وتوزيع المقاعد . "[1]

وهناك من يري أن القصد من النظام الانتخابي يشير إلي استعمال قواعد فنية قصد الترجيح بين المرشحين في الانتخاب ، وعادة ما تعرف بالأساليب والطرق المستعملة لعرض المرشحين علي الناخبين ، وكذا فرز النتائج وتحديدها ،[2] وان اختيار السلطة لنظام انتخابي معين يعكس غرضها السياسي بالدرجة الأولي لأن اختيار النظام الانتخابي أمر ليس حياديا إذ يتعلق بالاختيار السياسي .

وعلي العموم فان النظم الانتخابية هي الأساليب والطرق المستعملة لعرض المرشحين علي الناخبين وفرز النتائج وتحديدها ، وتعمل علي ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلي ما يناسبها من المقاعد التي يفوز بها المرشحون أو الأحزاب ، وتتضمن هاته العملية العديد من المتغيرات الأساسية والمتمثلة في المعادلة الانتخابية المستخدمة ، بمعني هل يتم استخدام النظم التعددية /أغلبية أو النظم النسبية أو النظم المختلطة ، وما هي المعادلة الحسابية التي تستخدم لاحتساب المقاعد المخصصة لكل فائز ، وكذا تركيبة ورقة الاقتراع بمعني هل يصوت الناخب لمرشح واحد أم لقائمة حزبية وهل بإمكانه المفاضلة في القائمة ، هذا بالإضافة إلي حجم الدائرة الانتخابية ، ومن هنا فانه من الطبيعي أن تكون هناك اختلافات في النظم الانتخابية أو بمعني أن لكل دولة طرق متعددة في اختيار النظام الانتخابي الذي يناسب توجهها السياسي وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ومدي نجاح تجاربها السابقة مع الأنظمة التي تم اختيارها .[3]

حيث تميل معظم الدول التي تفضيل الاستقرار علي المساواة في التمثيل إلي اختيار نظام الأغلبية الذي يؤدي عموما إلي تفضيل حزبين علي الساحة السياسية ، أما الدول التي تسعي محاولة جعل المقاعد النيابية متناسبة مع قوتها الانتخابية فإنها تختار نظم التمثيل النسبي وهناك العديد من الدول الأخرى تختار النظم المختلطة

---

[1] – Christophe broket .alain lancelot **.les systèmes électoraux de l'offre et critère de choix.** Strasbourg .2003.p06

[2] – ماجد راغب الحلو ،**النظم السياسية والقانون الدستوري** ، الإسكندرية : منشاة المعارف ، 2000، ص 149

[3]. محمد محمد الدرة ، " **النظم الانتخابية دراسة فقهية** "، جريد الجمهورية مصر ، 2009،ص 09-07

لمحاولة التوفيق بين متطلبات الاستقرار السياسي ومراعاة التناسب بين المقاعد النيابية مع حجم القوة الانتخابية .

إن اختيار النظام الانتخابي يتأثر بقدرة الأمة لوجيستيا علي إجراء الانتخابات ويتأثر كذلك بتكلفة إجراء الانتخابات ، حيث أن اعتماد آليات تتطلب تكلفة عالية من شانه أن يؤثر علي الواقع الاقتصادي للبلد ، خاصة المتعلق بالتكلفة الباهظة وإعادة الانتخابات ، فان بعض الدول تتجه إلي اختيار النظام الأقل تكلفة دون مراعاة المتغيرات الأخرى مما قد يؤدي إلي اختلال في وظيفة النظام الانتخابي والذي يضر بالنظام السياسي للبلد وباستقراره .

ثانيا : المبادئ الرئيسية التي توجه صياغة النظام الانتخابي :

ليس هناك مبادئ أو معايير مثالية لأي نظام انتخابي علي المستوي العالمي وإنما هناك بعض الخطوات الواجب علي المؤسسة أو الهيئة المسئولة عن وضع النظام الانتخابي أن تعرفها مثل معايير الشفافية والتمثيل والشمولية، وكذا نوع الحكومة والبرلمان المرجوان ، والغاية من وضعه هل تكريس هيمنة السلطة التنفيذية أو الحزب المسيطر[1]، وكذا إرادة تغيير الواقع السياسي أو المحافظة علي الوضع القائم .

وعلي العموم هناك مجموعة من الأهداف الواجب مراعاتها أثناء تصميم النظام الانتخابي مثل الأهداف الموضوعة من طرف برنامج إدارة الحكم في الدول العربية منها (التأكد من أن الانتخابات هي في متناول الناخب العادي وأنها صحيحة ،وتشجيع التوافق بين أحزاب متعادية من قبل والتقارب بينها ، ضمان قيام برلمان ذي صفة تمثيلية تعزيز شرعية السلطة التشريعية والتنفيذية و بلورة معارضة برلمانية فعالة، تشجيع قيام حكومة مستقرة وفعالة ومراعاة طاقات البلد المالية والإدارية ،تنمية حس المسؤولية لدي الحكومة والنواب المنتخبين .

بالإضافة إلي العديد من المبادئ الأخرى المتمثلة في تسهيل ممارسة العملية الانتخابية من خلال توسيع مشاركة المواطنين فيها ووضع التسهيلات الإدارية وتوفير

[1] - ed Michael .d boda .**revisiting free and faire election**. inter-parliamentary union .Genève .2004.p 49

الإمكانيات المادية من طرف الإدارة .[1] وتعزيز حوافز المصالحة من خلال توحيد الجهود نحو خدمة الصالح العام والتعاون والتكامل بين مختلف التشكيلات والمرشحين وتشجيع توحيد الخطاب الخلاق والبناء وتعزيز الديمقراطية والتداول علي السلطة.[2]
كما أن المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية تضع عشرة معايير تعتبر أساسية لتصميم أي نظام انتخابي وهي [3]:

تحقيق مستويات التمثيل المختلة ،وهي التمثيل الجغرافي .تمثيل كافة المناطق في البلاد علي قدر المساواة ، ثم التمثيل الإيديولوجي بتمثيل جميع الاتجاهات الإيديولوجية ، تمثيل الواقع الحزبي والسياسي القائم في البلد ، تحقيق التمثيل الوصفي أو التصويري للأمة حيث الهيئة المنتخبة تعكس التركيبة الكلية للأمة، . جعل الانتخابات في متناول الجميع وذات معني ، توفير المحفزات لتحقيق المصالحة و تمكين الحكومات من التمتع بالاستقرار والكفاءة ،وإخضاع الحكومات للمسائلة وممثلي المنتخبين للمساءلة أيضا ، وكذلك تحفيز قيام الأحزاب السياسية وتحفيز المعارضة التشريعية والرقابة و اخذ المعايير الدولية في الحسبان و جعل العملية الانتخابية عملية دورية مستدامة .

1- أهمية النظام الانتخابي

يحتل النظام الانتخابي أهمية كبيرة في سلم أولويات أي نظام سياسي باعتباره وسيلة أساسية لتجسيد الديمقراطية واحدى أليات المشاركة السياسية لذلك نجد أن مسألة العمل على تصميم النظام الانتخابي تحتل أهمية كبيرة في معرفة الغاية من النظام الانتخابي والمعايير اللازمة لتحقيق الهدف المطلوب وهذا ما سيتم ابرازه في هذا المطلب.

للنظام الانتخابي أهمية سياسية وإدارية واجتماعية نظرا لتأثيره على مجريات الحياة السياسية وباعتباره أساسا لشرعية السلطة وتطوير الديمقراطية في المجتمع وضمان التسيير من خلال مؤسسات تمثيلية.

---

[1]- سعد مظلوم العبدلي ، مرجع سابق الذكر ،ص 152

[2]- نفس المرجع ، ص 154

[3]- اندرو رينولدز وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص 23-29

1-1 :الأهمية السياسية

تعتبر الانتخابات حجر الأساس في تعزيز الإنتماء الوطني حيث أن حرية المواطن في اختيار الحكام لا تعني شيئا إذا كان المواطنون لا يشعرون بالإنتماء السياسي وهذا ما يعطي النظام الإنتخابي أهمية سياسية كبيرة يمكن حصرها فيما يلي :

– تعطي الشرعية ،حيث تعطي الانتخابات للهيئة المنتخبة الشرعية لممارسة السلطة والحق في إصدار التشريعات والتنظيمات التي تراها مناسبة وضرورية لتنظيم حياة المجتمع.

– اتاحة فرص المشاركة، تساهم الانتخابات في إفراز ديمقراطية المشاركة السياسية من خلال ممارسة المواطنين للسلطة السياسية والتي يتم تفويضها للنواب الممثلين والمنتخبين .[1]

– تحقيق التوازنات السياسية في المجتمع بين الأحزاب المتنافسة ويسهل عملية التحول الديمقراطي ويؤطرها بطريقة تمنع التصادم بين مختلف الإتجاهات السياسية.

– تقوية البناء المؤسساتي، و الإقتصادي والإجتماعي للدولة، فهو يؤدي إلى بناء مؤسسات شرعية تمارس اختصاصاتها التي يخولها لها الدستور أو القانون، مما يساهم في توزيع الإختصاصات وتقوية دولة القانون بما يضمن تحقيق الوحدة الوطنية وبالتالي تطور اقتصادي و اجتماعي.

2-1 :الأهمية الإدارية

بما أن النظام الانتخابي وسيلة او أداة تحدد كيفية حساب الأصوات وتحويلها إلى مقاعد فإن هذه العملية لا يمكن أن تتم إلا بوجود إدارة قادرة على إدارة العملية الانتخابية بصورة متقنة وشفافة ومؤهلة لمتابعة والإشراف على هذه العملية لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الإدارة ومستوى عملها وقدراتها أثناء صياغة أي نظام بغرض تحقيق أهدافه لذلك لا يمكن تحقيق انتخابات شفافة ونزيهة ما لم تكن الإدارة الانتخابية مؤهلة ومحايدة وهذا ما يظهر الترابط بين النظام الانتخابي والنظام الإداري وأهميته الإدارية والتي يمكن حصرها فيما يلي :

[1] –ناجي عبد النور ،**مدخل إلى علم الساسة**، الجزائر : دار العلوم للنشر والتوزيع،2007،ص183–184.

– القضاء على البيروقراطية والإدارة المركزية والمساهمة في رفع مستوى الكفاءة والمردودية.

– تسيير أفضل للهيئات المنتخبة لترقية عملها بما يتماشى بتطلعات الناخبين مما يعزز روح المشاركة في العملية السياسية.

– تفرض طبيعة النظام الانتخابي والدوائر الإنتخابية المعتمدة على الدولة تحديد الإدارة الانتخابية بما يتماشى وتقسيم الدوائر الانتخابية.[1]

– كما يرتكز النظام الانتخابي على قدرة البلد اللوجستية على توفير الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات والموارد المالية التي يملكها ،غير أن النظام الانتخابي الأبسط والأقل تكلفة قد يضر بالنظام السياسي للبلد واستقراره الديمقراطي ويصبح مشوب باختلالات في تأدية وظائفه على المدى الطويل وأضراره أكثر مما يوفره من مال وجهد.[2]

1-3 :الأهمية الاجتماعية

يلعب النظام الانتخابي دور كبير في توليد شعور لدى المواطنين بانتمائهم إلى مجتمع تصان فيه الحقوق السياسية ومبني على أسس ديمقراطية وهذا يساهم في تغيير واقع اجتماعي مقسم إلى واقع سياسي موحد، واعتبارا لذلك يمكننا حصر هذه الأهمية فيما يلي :

– تنمية الحس الوطني لدى المواطنين وشعورهم بالإنتماء إلى مجتمع وطني يولد فيهم الرغبة في تطويره.

– تعزيز حوافز المصالحة الوطنية من خلال انتقال الصراع بين الأحزاب إلى داخل الهيئات التمثيلية وخاصة في البرلمان مما يجعل النقاش مبني على الحجة والقدرة على الإقناع وبصورة منظمة[3].

ومن خلال إدارة الصراع بهذه الطريقة الديمقراطية والمنظمة تصبح حدة التباين في المجتمع وعلاقات الأفراد فيما بينهم تتم بصورة منظمة وفي إطار احترام الحقوق

[1] – لرقم رشيد ، ، مرجع سابق،ص13.

[2] – اندرو رينولدز آخرون ، ،مرجع سابق،ص13.

[3] عبدو سعد واخرون، ،مرجع سابق،ص153.

والحريات الفردية والجماعية وتقبل الرأي الاخر لهذا نجد أن المبادئ التي يقوم عليها النظام الانتخابي تعكس صورة النظام السياسي لبلد ما وتعد معيارا لمدى تخلفه أو تقدمه[1].

– دعم الروابط الروحية والمعنوية بين أفراد المجتمع وقبول الرأي الأخر، خلق الثقة المتبادلة بين السلطة والشعب.

ومن خلال هذه الأهمية الاجتماعية التي يكتسبها النظام الانتخابي نجد أن لها دور ينعكس على تحقيق التطور الاقتصادي والثقافي والاجتماعي وترسيخ القيم الديمقراطية في المجتمع[2].

2– : معايير تصميم النظام الانتخابي

إن تصميم النظم الإنتخابية يحتاج إلى وضع معايير محددة وواضحة تبين الأهداف التي يراد تحقيقها في العملية الانتخابية ويحدد أيضا شكل العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية لهذا تعد عملية إعداد وتصميم النظام الانتخابي من المسائل الحساسة والتي لها تأثيراتها على النظام السياسي ككل وعليه فإن الأساس في تصميم النظام الانتخابي هو تصنيف المعايير والأهداف في قائمة الأولويات ،وفيما يلي أهم معايير تصميم النظم الإنتخابية :

* تحقيق مستويات التمثيل المختلفة ،فالنظام الانتخابي الجيد هو الذي يكون ممثلا لفئات الشعب المختلفة بكافة اتجاهاتها ويحقق التمثيل الجغرافي والإيديولوجي والواقع الحزبي مما يحقق الإستقرار في البلاد.

* أن تكون الانتخابات في متناول فئات الشعب المختلفة ،من خلال تسهيل أسلوب الإقتراع للمواطنين وإمكانية الوصول إلى مكان الاقتراع وهذا يولد للمواطن الشعور بأن مشاركته لها قيمة ويمكن أن تحقق مصالحه وتؤثر في مستوى حياته المعيشية.

* توفير الحوافز لتحقيق المصالحة، يمكن أن يدفع النظام الانتخابي للإندماج والإنصهار أو قد يدفع للتفوقع لفئات في المجتمع أي أن النظام الانتخابي قد يدفع

[1] محمد المجذوب ، **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان و اهم الأنظمة الدستورية والسياسية في العالم** ،بيروت :الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 2000 ، ص 318.

[2] لرقم رشيد، ،مرجع سابق،ص14.

الأحزاب السياسية للتوجه إلى قاعدة انتخابية أوسع في هذه الحالة سيساعد على التواصل بين الفئات الاجتماعية أو العكس يمكن أن يستثني النظام الانتخابي فئات معينة في المجتمع.

* اخضاع الحكومات للمسائلة ،إن إيجاد وتشكيل برلمان فعال وقوي يحاسب السلطة التنفيذية ويكون مرآة للشعب هو الهدف الأساسي من الانتخابات البرلمانية لذلك يجب أن يحقق النظام الانتخابي في تصميمه هذا الهدف وهو وجود برلمان يواجه الحكومة ومسائلة الوزراء والحكومة بشكل عام.

* اخضاع النواب المنتخبين للمسائلة ،بحيث في حالة القائمة الفردية يستطيع الناخب أن يحاسب المرشح الذي اختاره على انجازاته وذلك بعدم انتخابه في المرة الثانية أما في حالة القائمة النسبية والقائمة الحزبية تكون قدرة الناخب على محاسبة الذين انتخبهم أقل.[1]

* التحفيز بقيام الأحزاب السياسية ،لا شك أن تعزيز النظام الديمقراطي على المدى الطويل يتطلب قيام واستمرارية الأحزاب السياسية الفاعلة لذا يجب أن يقوم النظام الانتخابي على أساس تحفيز الأحزاب السياسية التي تقوم بالدفاع عن المصالح الوطنية والقائمة على ايديولوجيات سياسية رحبة وبرامج سياسية محددة بدلا من الأحزاب القائمة على طروحات عرقية.[2]

- ثالثا : فئات الأنظمة الانتخابية

هناك عدد كبير من النظم الانتخابية والتي تختلف عن بعضها إلا انه يمكن تصنيفها ضمن اثنا عشر(12) نظام أساسي ، تقع غالبيتها ضمن ثلاث عائلات، وهي نظم التعددية /الأغلبية ، نظم التمثيل النسبي ، النظم المختلطة ، بالإضافة إلي نظم أخري .

[1] أحمد سليم البرصان ،**علم السياسة(المفاهيم والأسس,الدولة,السلوك السياسي,السياسة الدولية)**،الأردن :دار زهوان للنشروالتوزيع،2014 ،ص60-61.

[2]- بلال أمين زين الدين ، **النظم الانتخابية المعاصرة** ، ط1،مصر :دار الفكر الجامعي، 2011،ص149.

1 : نظم التعددية / الأغلبية

تقوم نظم التعددية /الأغلبية على مبدأ بسيط مفاده فوز المرشحين أو الأحزاب الحاصلين على اعلى عدد من أصوات الناخبين ، كما انه قد يكون على أساس الصوت الواحد حيث يصوت الناخب لمرشح واحد أو على أساس الصوت الجمعي حيث يصوت الناخب لعدة مرشحين في ذات الوقت ، وهذا الأخير قد يجري علي أساس لوائح مغلقة ولا يستطيع الناخب أن يفاضل إلا بين لوائح المرشحين ، كما يجري على أساس لوائح مفتوحة إذ يكون بإمكانه المفاضلة بين مرشحي القائمة .[1]

ويندرج تحت هذا النوع من النظم خمسة أنواع من النظم الفرعية ، نظام الفائز الأول .نظام الكتلة ، نظام الكتلة الحزبية ، نظام الصوت البديل ، نظام الجولتين

1-1 . نظام الفائز الأول :

نظام الفائز الأول أو ما يعرف باسم نظام التعددية ذات الدوائر منفردة العضوية ويسمي بنظام الأغلبية علي دور واحد أو بالأغلبية النسبية .[2]

وهو اقتراع أكثري في دائرة فردية ذات مقعد واحد ، وهو ابسط أنواع النظم التعددية/ الأغلبية حيث يفوز المرشح الحاصل علي عدد الأصوات يفوق ما حصل عليه من المرشحين الآخرين ، حتى وان لم يحصل على الأغلبية المطلقة للأصوات كما يستخدم في الدوائر الانتخابية الأحادية حيث يقترع الناخبون علي مرشحين أفراد وليس أحزاب.[3]

يعتبر من أكثر النظم شيوعا حيث يطبق في أكثر من 46 دولة منها بريطانيا والدول المتأثرة بها تاريخيا ، والولايات المتحدة الأمريكية وكندا .

وله سمات ايجابية منها[4]:

يوفر خيارا واضحا بين الحزبين السياسيين الكبيرين علي الساحة ، يمكن من قيام حكومات الحزب الواحد كم يسمح بوجود معارضة برلمانية متماسكة وفعالة كما لا

---

[1]- عبدو سعد وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص 193

[2] – سعاد الشرقاوي ، عبد الله ناصف ، مرجع سابق الذكر ،ص 88

[3]. اندرو رينولدز وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص53

[4] – نفس المرجع ، ص54-55

يسمح بوصول أحزاب متطرفة إلي السلطة ، ويعمل علي تقوية الأحزاب الشمولية التي تضم فئات مقسمة وكذلك تقوية الصلة بين المنتخبين وناخبيهم ويقلل من تأثير الأحزاب والقيادات علي المنتخبين. ويعطي فرصة للمرشحين المستقلين للفوز بالانتخاب كما يعطي فرصة للاختيار بين الأفراد بالإضافة للأحزاب كما يمتاز انه سهل الاستخدام ويسير الفهم .

كما له العديد من السلبيات :

يتأثر بتقسيم الدوائر الانتخابية إذ يمكن التلاعب أثناء تقسيم الدوائر من تامين فوز مناصري السلطة، غير عادل فيما يتعلق بالتناسب بين الأصوات المحصل عليها والمقاعد النيابية التي يفترض الحصول عليها، يساهم في حرمان الأقليات من التمثيل وإضعاف تمثيل المرأة وعدم التمكن من فرضها .[1]

1- 2 . نظام الكتلة:

يسمي بتصويت الكتلة أو الصوت الجمعي ، يستخدم هذا النظام ضمن دوائر متعددة التمثيل حيث يملك الناخب في ظله عددا من الأصوات يساو عدد الممثلين الذين يتم انتخابهم من دائرته الانتخابية ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلين علي اعلي الأصوات ، يكثر الميل إلي انتخاب الأفراد وليس الأحزاب حيث يمكن للناخب استخدام عدد أصواته ضمن العدد الكلي المسموح به أي عدد المقاعد المفروض شغلها . أي انه عبارة عن استخدام تصويت الفائز الأول في دوائر متعددة العضوية[2]، يستخدم في العديد من الدول منها دولة الكويت ولبنان وسوريا .

له سمات ايجابية:

يمكن الناخبين من اختيار مرشحيهم بحرية اكبر ، يفسح المجال لتقسيم البلد إلي دوائر انتخابية متعادلة نسبيا ،يعمل علي تقوية الأحزاب الأكثر تماسكا والأفضل تنظيما .

كما له العديد من السلبيات :

[1] – عبدو سعد وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص204-205 .

[2]– عبدو سعد وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، 64

يمكن أن تكون له انعكاسات علي النتائج والتي لا تحقق التناسب بين الأصوات المعبر عنها والمقاعد الواجب شغلها ، تكثر فيه عملية شراء الأصوات .

1-3 . نظام الكتلة الحزبية :

يمتاز انه يستخدم ضمن دوائر متعددة التمثيل ، ويملك الناخب في ظله صوتا واحدا يدلي به للقائمة الحزبية التي يريد التصويت عليها ، حيث يفوز الحزب الحاصل علي اعلي الأصوات بكافة المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية .[1] يستخدم هذا النظام في كل من الكامرون وجيبوتي والتشاد وسنغافورة .

وله مزايا عديدة منها :

يحفز الأحزاب ويمكنها من ترشيح مجموعة مختلطة من المرشحين وتمكين الأقليات والنساء من الترشح ، يمكن الناخب من التصويت علي برامج الأحزاب وليس الأشخاص كما انه سهل الاستخدام .

كما له سلبيات :

يتأثر بتقسيم الدوائر الانتخابية إذ يمكن التلاعب أثناء تقسيم الدوائر، غير عادل فيما يتعلق بالتناسب بين الأصوات المحصل عليها والمقاعد النيابية التي يفترض الحصول عليها

1- 4 . نظام الصوت البديل :

نظام الصوت البديل أو الاقتراع التفضيلي ، يستخدم ضمن دوائر أحادية التمثيل حيث يستخدم الناخبون الأرقام التسلسلية للتعبير عن أفضلياتهم بين المرشحين علي ورقة الاقتراع، ويفوز المرشح الحاصل علي الأغلبية المطلقة من الأفضليات(50%+صوت) أما في حالة عدم حصول أي من المرشحين علي هاته الأغلبية فانه يتم إقصاء المرشحين الحاصلين علي ادني الأفضليات واحتساب الأفضلية الثانية علي أوراقهم لصالح المرشحين الآخرين وتتكرر العملية حتى حصل احد المرشحين علي الأغلبية المطلقة[2].

---

[1]- أندرو رينولدز وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص69

[2] - أندرو رينولدز وآخرون ، مرجع سابق الذكر ،ص 70

من الواضح أن الناخبون يقترعون لصالح الأفراد عوضا عن القوائم حتى وان كانت ضمن قائمة حزبية ، كما قد يطلق عليه التصويت التفضيلي أو التتابعي ، ووضع هذا النظام لتفادي إجراء دورة ثانية إذ يتم التفضيل والتصويت المتوقع في دورة ثابتة وهي الدورة الأولي من خلال التفضيل الثاني والثالث .[1] أي انه يجمع مفاعيل الدورة الأولي والثانية في دورة واحدة[2]، يستخدم في استراليا وبابو غينيا الجديدة ، أي انه شديد التعقيد وبالتالي فهو لا يطبق إلا في بلدين عبر العالم .[3]

من مزايا هذا النظام:

يمكن الأصوات المعطاة لمجموعة من المرشحين من التراكم حيث يمكن توفيق الاهتمامات المتقاربة بين المرشحين ، يمكن الناخبين المؤيدين للمرشحين ذوي الحضوض الضئيلة بالفوز من خلال التأثير في انتخاب المرشح الأوفر حضا من خلال التفضيلات الثانية أو الثالثة .

كما له سلبيات :

يتطلب مستوي عالي من الوعي والثقافة لتطبيقه وكذلك يؤدي إلي نتائج غير تناسبية ، ميوله لنتائج وسطية إذ يستند علي عوامل اجتماعية وديمغرافية ، هذا النظام يصلح في الدوائر الصغيرة العدد ويفشل في الدوائر الكبيرة

1-5 . نظام الجولتين :

حيث يتم اللجوء إلي جولة انتخابية ثانية في حال عدم حصول أي من المرشحين أو الأحزاب علي الأغلبية المطلقة (50%+صوت) خلال الدور الأول ، ويتم إجراء جولة ثانية أو دور ثاني ، حيث يمكن تمييز حالتين:

- يشارك في الجولة الثانية المرشحون الحاصلون علي المرتبة الأولي والثانية في الجولة الأولي ويفوز بجولة الإعادة الحاصل علي الأغلبية .

---

[1]- طالب عوض ، **اثر النظام الانتخابي علي تكوين المجلس النيابي** ، متحصل عليه من الموقع الالكتروني www.hoodonline.org بتاريخ 2012/06/15

[2] -عبدو سعد وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص219

[3] - center for democracy and election . **previous reference** .www election guid.org

– يشارك في الجولة الثانية أكثر من مرشحين من بين الحاصلين علي اعلي الأصوات ويعتبر فائز في الجولة الثانية المرشح الحاصل علي اعلي نسبة من الأصوات فيها .[1]

يستخدم في العديد من الدول أكثر من 66 دولة ،[2] خاصة في الانتخابات الرئاسية ، من بينها فرنسا والدول المرتبطة بها تاريخيا وبعض دول أوربا الشرقية ومصر وهايتي .

كغيره من النظم له مزايا وهي :

يعطي للناخبين فرصة ثانية للاقتراع علي مرشحهم المفضل كما يمكنهم أن يغيروا رأيهم وتأييدهم لمرشح أخر ، يحفز الائتلافات واتفاقات الدعم المتبادل بين المرشحين ، يعطي فرصة للتفاعل مع المتغيرات السياسية لفترة ما بين الجولتين كذلك يحد من مشكلة انقسام الأصوات وتجميعها في الجولة الثانية لصالح مرشح أو حزب معين .

كما له سلبيات:

يتأثر بتقسيم الدوائر الانتخابية إذ يمكن التلاعب أثناء تقسيم الدوائر ، غير عادل فيما يتعلق بالتناسب بين الأصوات المحصل عليها والمقاعد النيابية التي يفترض الحصول عليها حيث يشترك مع نظام الفائز الأول في عيوب كثيرة، يثقل كاهل الإدارة الانتخابية وكذا المرشحين والناخبين من خلال الجولتين كما له أعباء مادية وكذا طول فترة الانتخابات وما ينجر عنها من تجاوزات وتبعات مترتبة عليه خاصة في المجتمعات المنقسمة .[3]

يمكننا القول أن معظم الفقهاء يرون أن نظم الأغلبية لها تأثير في النظام الحزبي حيث تفرز نظاما حزبيا ثنايا لأنه يؤدي إلي التقليل من الأحزاب وبالتالي فانه تندمج مع بعضها لتصبح في شكل حزبين كبيرين يتداولان السلطة وخير مثال الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا

[1] – اندرو رينولدز وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص77

[2]– international fondation for electoral systems previous reference .www.ifes .com

[3]– اندرو رينولدز وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص 77– 78

2- : نظم التمثيل النسبي :

يستند المفهوم الأساسي لنظام التمثيل النسبي علي ترجمة حصة أي حزب سياسي أو قائمة مشاركة في الانتخابات من أصوات الناخبين إلي حصة مماثلة ومتناسبة مع المقاعد التمثيلية بحيث تكون الهيئة المنتخبة أو النيابية تشكل عالما مصغرا أو تصغيرا لجسم الناخبين ، وتعبر عن كل التنوعات والاختلافات الموجودة في الجسم الانتخابي .[1]

كما انه يرتبط بالانتخاب بالقائمة ويتضمن نوعين رئيسيين هما نظام القائمة النسبية ونظام الصوت الواحد المتحول ، حيث يتطلب وجود دوائر انتخابية متعددة التمثيل وقد يكون البلد كله دائرة واحدة مثل هولندا ،[2] كما تعتبر نظم التمثيل النسبي في هاته الفترة الأكثر شيوعا عبر العالم وهي في تشترك في العديد من الميزات الإيجابية :

– ترجمة الأصوات إلي مقاعد نيابية بشكل متناسب عادل وصحيح[3] ، تحفيز الأحزاب السياسية من اجل تشكيل تجمعات انتخابية متقاربة فكريا كتقديم قوائم من المرشحين وتعزيز التكتلات النيابية ، قلة الأصوات الضائعة والمهدورة وتمثيل الأقليات والنساء كذلك تساعد أحزاب الأقليات من الحصول علي مقاعد نيابية ،تساهم في تحقيق نوع من الاستمرارية واستقرار السياسات من خلال الاندماج الوطني والإنماء المتوازن ، تتسم هذه النظم علي مبدأ الشراكة في الحكم من خلال إيجاد حكومات ائتلافية .

كما لها العديد من السلبيات[4]:

– تميل إلي إيجاد حكومات ائتلافية قد تفضي بدورها إلي اختناقات في سير الأعمال التشريعية والتنفيذية وتطور الصراع وتهديد الوحدة الوطنية ، الانقسامات في الأحزاب تمس باستقرار النظام السياسي وتمكن من ظهور الأحزاب المتطرفة ،و إيجاد حكومات ائتلافية لا تتمتع بالتجانس والخلفية المشتركة ،و حصول أحزاب صغيرة علي مقاعد

---

[1] – عبدو سعد وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص 229

[2] – عبد الغاني بسيوني ، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، مرجع سابق الذكر ، ص 226

[3] Stina larsourd Rita tafrone .**designing for equality best –fit .medium fit and non favorable combination of electoral system** ،Stockholm :.IDEA 2008 p 05

[4] . اندرو رينولدز وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص82-86

لا تتناسب مع حجمها الانتخابي بالإضافة إلي عدم قدرة الناخب علي تنفيذ مبدأ المساءلة للأحزاب لضعف الصلة بين الناخبين والممثلين خاصة في الدوائر الكبرى أو ما تعلق بالحكومة الائتلافية حيث تكون المسؤولية جماعية[1]، صعوبات تقنية بالنسبة للناخبين والإدارة لكثرة المرشحين والقوائم .

2-1 . نظام القائمة النسبية :

يتميز بأنه يقوم كل حزب سياسي أو تجمع انتخابي بتقديم قائمة من المرشحين في دائرة انتخابية متعددة التمثيل ويقوم الناخبون بالتصويت لصالح الحزب أو التجمع الذي يفوز بحصة من المقاعد تتناسب مع حصته من الأصوات ، أما المرشحون الفائزون فيتم احتسابهم حسب ترتيبهم التسلسلي ضمن القوائم المغلقة ، أما في القوائم المفتوحة فيتم اختيار عدد المرشحين الفائزين بحسب العدد الذي حصل عليه كل واحد من الأصوات وترتيبهم ترتيبا حسب أفضلياتهم.

يستخدم في أكثر من 84 دولة من بينها الجزائر واندونيسيا والبرتغال والأرجنتين أي أن غالبية الدول تستخدمه لأنه أسهل أساليب التمثيل النسبي.[2]

بالإضافة إلي مزايا التمثيل النسبي المذكورة :

فانه يعمل علي زيادة حضوض ممثلي الأقليات في الفوز بالانتخاب من خلال تطلع كل حزب لوضع قائمة متوازنة لتمثيل اكبر شرائح من الناخبين ،كما انه يعطي الفرصة لتمثيل المرأة من خلال ترشحها في القوائم والدفع لانتخابهن من خلال نظام المحاصصة أو الكوتة أو غيره من الطرق المتاحة .

كما له سلبيات :

وهي انه يتميز بصلة ضعيفة وعلاقة غير وثيقة بين الممثلين ومنتخبيهم ، تركيز السلطة في أيدي القيادات الحزبية في القوائم المغلقة ما ينتج عنه اختيار قائم علي الولاءات وليس الكفاءات وتوجيه الناخب من طرف القيادات العليا للأحزاب و ربما فرض أشخاص غير مرغوب فيهم في مراتب متقدمة في القوائم مما يعمق من صراع

[1] – عبدو سعد وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص 270

[2] – نفس المرجع ، ص 235

الولاءات للقيادة داخل الحزب والمصالح الشخصية والجهوية وغيرها من الممارسات السلبية

2-2 . نظام الصوت الواحد المتحول

نظام الصوت الواحد المتحول أو القابل للتحويل حيث يقوم الناخبون بترتيب المرشحين حسب الأفضلية علي ورقة الاقتراع في دوائر انتخابية متعددة المقاعد ويفوز بالانتخاب بشكل مباشر المرشحون الحاصلون علي عدد من الأفضليات الأولي يفوق الحصص المعتمدة وتتكرر عملية العد والفرز حيث يعاد توزيع كل من الأصوات الفائضة علي المرشحين الفائزين وأصوات المرشحين الحاصلين علي اقل الأصوات والذين يتم استبعادهم إلي أن يحصل علي عدد كاف من المرشحين علي الحصة المطلوبة للفوز.[1]

يستخدم في دولتين وهما مالطا وايرلندا.

وله انعكاسات علي مسار الانتخاب إذ انه يتطلب مستوي جيد من الثقافة والوعي ويمتاز بالتعقيد خاصة عند فرز الأصوات وتكرار عمليات احتساب المقاعد وهو ما يتطلب مراكز خاصة، هذا التعقيد يشكل بذاته عائقا أمام انتشاره ، كما انه يزيد من قوة الأقليات الصغيرة ويزيد من الضغوط المفروضة علي الأحزاب والتي يمكن أن يؤدي إلي انقسامات داخل هاته الأحزاب السياسية.[2]

عادة ما يتم في الأنظمة النسبية توزيع المقاعد بعد احتساب الحاصل الانتخابي أو المعامل الانتخابي من خلال قسمة عدد الأصوات المعبر عنها علي عدد المقاعد الواجب شغلها ،و تنال كل قائمة أو حزب عدد المقاعد يساوي حاصل قسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها علي المعامل الانتخابي ، إذ عادة ما تبقي بواقي حاصل القسمة وإذا توزعت هذه البواقي بين عدة قوائم حزبية أو انتخابية فانه من المنطق الرياضي أن تبقي هناك مقاعد دون تمثيل ويطرح الإشكال هو كيف توزع هذه المقاعد ؟

---

[1] – اندرو رينولدز وآخرون ، **أشكال النظم الانتخابية**، مرجع سابق الذكر ، ص 106-107

[2] – عبدو سعد وآخرون ، مرجع سابق الذكر ،ص238

اهتدي العديد من الباحثين إلي خمس طرق أساسية في إسناد هاته المقاعد وهي كالتالي : إسناد المقاعد للباقي الأعلى أو الأقوى وهي ابسط طريقة وأكثرها انتشارا ، إسناد المقاعد المتبقية للذي ينال المعدل الوسطي الأقوى أو إسناد المقاعد المتبقية وفق طريقة الحاصل الانتخابي المعدل وإما إسناد المقاعد وفقا لطريقة هوندت أو وفقا لطريقة سانت ليغو.

3 – : النظم المختلطة :

تقوم بالأساس علي الاستفادة من ميزات كل من نظام التعددية /الأغلبية ونظم التمثيل النسبي ، فهو يتركب من نظامين انتخابيين مختلفين عن بعضهما البعض ويعملان بشكل متوازي ، مثل استعمال احد نظم التعددية الفائز الأول بصفة فردية وبشكل متوازي يتم الاقتراع علي قائمة أو إيجاد نظام جديد يأخذ من كليهما مجموعة من المبادئ ومن ضمن هاته الأنظمة ، نظام العضوية المختلطة أو نظام الانتخاب المتوازي [1]:

3– 1 . نظام العضوية المختلطة :

حيث تستخدم أصوات الناخبين لانتخاب الممثلين بموجب نظامين انتخابيين مختلفين احدهما نظام القائمة النسبية والأخر احد نظم التعددية /الأغلبية ، حيث يعمل نتائج النظام النسبي علي تعويض الخلل الحاصل في نسبية النتائج المنبثقة عن نظام التعددي /الأغلبية،

من بين البلدان التي تستخدمه ألبانيا وبوليفيا وايطاليا و المكسيك وفنزويلا.[2]

ومن محاسنه :

[1]. اندرو رينولدز وآخرون ، **أشكال النظم الانتخابية**، مرجع سابق الذكر ، ص 122

[2]– نفس المرجع ، ص123–127

انه يتمتع بمزايا نظام التمثيل النسبي وفي نفس الوقت يسهم في ربط الممثلين المنتخبين بمناطق جغرافية محددة ، يعطي للناخب صوتين واحدا للحزب والأخر للمرشح المحلي

كما له العديد من المساوئ :

يشترك مع النظام النسبي في المساوئ بالإضافة إلي انه يسمح بإيجاد شريحتين من المرشحين، يؤدي إلي تمزق الأحزاب السياسية داخليا إذ يتنافس أعضاء الحزب الواحد ضد بعضهم وأيضا منافسيهم من الأحزاب الأخرى من اجل الفوز.[1]

3- 2 . النظم المتوازية :

تستخدم أصوات الناخبين لانتخاب ممثليهم عبر نظامين انتخابيين مختلفين احدهما نظام القامة النسبية والأخر عادة ما يكون نظم التعددية /الأغلبية دون الأخذ بعين الاعتبار بنتائج احدهما علي الأخر في توزيع المقاعد النيابية .[2]

يستخدم في أكثر من 21 دولة من بينها روسيا وباكستان أرمينيا وغينيا واليابان وكوريا الجنوبية، حيث تسعي كل دولة إلي تلافي سيئات كل منهما وتعويض عدم التناسب الذي قد ينشا في حال اعتماد احد النظامين بمفرده .[3]

من مزايا هذا النظام:

يحد من الخلل في نسبية النتائج لأنه يعطي نتائج وسطية بين النظامين ، وكذلك يمكن الأحزاب الصغيرة من الحصول علي مقاعد بموجب نظام التمثيل النسبي في حالة عدم حصولها علي الأغلبية في النظم التعددية /الأغلبية، لا تحفز علي تشرذم الأحزاب.

أما سلبياته :

تفرز شريحتين مختلفتين من الممثلين ، كما لا تضمن نسبية تامة في نتائج الانتخابات وتعتبر نظم معقدة قد تظلل الناخب لعدم إدراكه تفاصيلها .

---

[1] – معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات ، **الدستور أم النظام الانتخابي** ، متحصل عليه من الموقع www.sironline.org بتاريخ 2012/08/17

[2] – اندرو رينولدز وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص 137

[3] – عبدو سعد وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص281

بالإضافة إلي الأنظمة سابقة الذكر (نظم الأغلبية /التعددية ، نظم التمثيل النسبي والنظم المختلطة) هناك بعض النظم الانتخابية الأخرى والتي لا تنطبق في تفاصيلها عن أي من هذه التصنيفات وهذه النظم هي نظام الصوت الواحد غير المتحول ونظام الصوت المحدود ونظام بوردا ، حيث تميل هذه النظم إلي إفراز نتائج انتخابية ما بين نتائج النظم النسبية ونتائج نظم التعددية /الأغلبية .[1]

– أ . نظام الصوت الواحد غير المتحول

يقوم الناخبون بالتصويت لصالح مرشح واحد فقط في دوائر انتخابية متعددة التمثيل ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون علي اعلي الأصوات حيث يقترع الناخبون بموجبه لصالح المرشحين الأفراد وليس لصالح الأحزاب السياسية ، يستخدم في أفغانستان والأردن وجزر البيكترن. [2]

له العديد من المزايا :

يسهم بشكل أفضل في تمكين مرشحي الأحزاب الصغيرة ومرشحي الأقليات والمرشحين المستقلين[3] ، دفع الأحزاب نحو تنظيم نفسها داخليا والعمل علي توجيه ناخبيها لتوزيع أصواتهم علي مرشحيها ، سهل الفهم والتطبيق علي ارض الواقع .

كما له سلبيات:

يمكن أن يأتي بنتائج عكسية حيث الأحزاب الصغيرة التي تفتقد للتنظيم لا تحصل علي أي مقعد بسبب تشتت أصواتها وسيطرة الأحزاب الكبرى علي المقاعد لإمكانيات تنظيمها ،يتطلب من الأحزاب قدرة علي التنظيم ووضع الاستراتيجيات معقدة للتوفيق بين أصوات ناخبيها ومرشحيها بالإضافة إلي وجود عدد كبير من الأصوات الضائعة لكثرة المرشحين كما يمكن أن يشجع الانقسام داخل الحزب الواحد

[1] – اندرو رينولدز وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص 146

[2] – نفس المرجع ، ص147

[3] – عبدو سعد واخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص 287

ب . نظام الصوت المحدود

يركز علي المرشحين الأفراد ويستخدم ضمن دوائر متعددة التمثيل حيث يملك الناخبون أكثر من صوت واحد ولكن اقل من عدد الممثلين المنتخبين عن الدائرة حيث يفوز المرشحون الحاصلون علي اعلي الأصوات[1]، يستخدم في اسبانيا لاختيار أعضاء مجلس الشيوخ ، ومن مزاياه انه :

بسيط وسهل لا يتطلب إمكانيات كبيرة في الفرز، يعطي فرصة اكبر للأقليات لكي تحضي بالتمثيل في المجالس المنتخبة.[2]

أما سلبياته :

يمكن أن يؤدي إلي صراع داخل الحزب لوجود منافسة داخل الحزب الواحد ، كما انه يفرز نتائج اقل نسبية .

ج . نظام بوردا :

يركز علي المرشحين الأفراد ويستخدم ضمن دوائر أحادية التمثيل أو متعددة التمثيل علي حد سواء حيث يستخدم الناخبون الأرقام التسلسلية لترتيب المرشحين حسب الأفضلية علي ورقة الاقتراع وتعطي لكل أفضلية قيمة محددة(*)لأغراض الفرز وذلك بشكل متناسق ويتم جمع هذه القيم بالنسبة لكل مرشح ويفوز المرشحون الحاصلين علي اعلي المجاميع ، يسمح للناخبين من المفاضلة بين المرشحين .

ما يمكن ملاحظته أن اختيار النظام الانتخابي له اثر على النظام السياسي والنظام الحزبي وكذا العملية الانتخابية لأنه يرتبط بالعديد من المراحل والتعقيدات التي تؤدي إلي اختيار نظام انتخابي معين دون الأخر من بينها ، ترسيم الدوائر الانتخابية ، تسجيل الناخبين ، تصميم وإنتاج أوراق الاقتراع و نوعية الناخبين ومدة الاقتراع والحاجة إلي انتخابات تكميلية ،عد وفرز الأصوات وكذلك نصاب الإبعاد، ولأن اختيار

[1] – اندرو رينولدز وآخرون ، ، مرجع سابق الذكر ، ص 152

[2] – عبدو سعد وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص 286

*عادة ما تعطي الأفضلية الأولي قيمة واحدة والأفضلية الثانية 1/ 2 والأفضلية الثالثة 3/1 وهكذا يتم جمع القيم لكل مرشح ويعلن فائزا المرشح الذي تحصل علي أكثر المجاميع .

النظام الانتخابي يتأثر بالإمكانيات اللوجستية المتاحة من إمكانيات مادية وبشرية لاي دولة، فانه من غير الجيد اختيار النظام الانتخابي على هذه الأسس لما له من تأثير على استقرار البلاد وبالتالي فانه ينصح باختيار النظام الأمثل الذي يناسب البلد من الناحية السياسية والتركيبة الاجتماعية والثقافية والإمكانات الاقتصادية من اجل الحفاظ على الاستقرار واستمرارية المؤسسات .

قائمة المصادر و المراجع :

1- المراجع باللغة العربية

أولا الكتب

- ابراهيم ابرش ،**علم الاجتماع السياسي**، عمان:دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.
- إبراهم عبد العزيز شيخا: **دارسات في النظم السياسية** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ، 1980 .
- أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب (الماوردي)، **نصيحة الملوك** ، تحقيق خضر محمد خضر ،ط1، القاهرة : مكتبة الفلاح ،1983 .
- احمد بن محمد بن علي الفيومي ، **المصباح المنير** ، القاهرة : دار الحديث ، 2003 .
- أحمد حلمي خليل هندي: **الدولة في النظم السياسية والدستورية**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

الأمين شريط ، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998 .

أحمد سليم البرصان،**علم السياسة (المفاهيم والأسس, الدولة, السلوك السياسي, السياسة الدولية)**،الأردن : دار زهوان للنشروالتوزيع،2014 .

- الأمين شريط ، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة** ، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية :الجزائر .
- السيد عبدالحليم الزيات، **التنمية السياسية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002 .
- أندريه هوريو: **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ج1، بيروت : الدار الأهلية للنشر والتوزيع.

– إسماعيل سعد وحسن محمد حسن، **النظريات والمذاهب والنظم: دراسات في العلوم السياسية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005.

إسماعيل علي سعد، **نظرية القوة بحث في علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1998.

– بلال أمين زين الدين ، **النظم الانتخابية المعاصرة** ، ط1،مصر :دار الفكر الجامعي، 2011.

– بوالشعير سعيد، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ج1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.

– براين أوداي ، **دليل إعداد الحملات السياسية الانتخابية** ، واشنطن : المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية ، 2004،

– بومدين طاشمة ، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية** ، ط1 ، الجزائر : دار الأمة ، 2013 .

– بطرس بطرس غالي، **المدخل إلى علم السياسة**، ط6، القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية ،1986.

– حسين عثمان محمد عثمان: النظم السياسية والقانون الدستوري، ج 1، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1980.

كارل دويتش، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة : شعبان محمود شعبان، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983.

جرانت كيين ، **فض النزاعات الانتخابية** ، مصر: المؤسسة الدولية لنظم الانتخابات ، ماي 2010.

كارل مانهايم، **الايديولوجيا واليوتوبا**، ترجمة محمد رجا الديريني،ط1،الكويت :شركة المكتبات الكويتية،1980 .

– كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة** ، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، 1987.

كاتينكا سلافو ، **اعتبارات خاصة بتصويت المصريين في خارج الوطن في الانتخابات المصرية** ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2010.

ماجد ارغب الحلو: **الدولة في ميزان الشريعة، النظم السياسية**، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ، 1996.

– ماجد راغب الحلو ،**النظم السياسية والقانون الدستوري** ، الإسكندرية : منشاة المعارف ، 2000.

– محمد محمد الدرة ، " **النظم الانتخابية دراسة فقهية** "، جريد الجمهورية مصر ، 2009 .

محمد دويدار ، **مبادئ الاقتصاد السياسي** ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1981،

– محمد سعد أبو عامود ، **النظم السياسية في ظل العولمة** ، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2008 .

– محمد طه بدوي، **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية** القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1986.

– محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي(ميدانه وقضاياه)** ، الجزائر :ديوان المطبوعات الجزائرية،1990 .

– محمد كامل ليلة، **النظم السياسية: الدولة والحكومة** القاهرة: دار الفكر العربي، 1971 .

– محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري: التنظيم الإداري والنشاط الإداري**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.

محمد المجذوب ، **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان و اهم الأنظمة الدستورية والسياسية في العالم** ،بيروت :الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 2000 .

– محمد فرغلي محمد علي ، **نظم وإجراءات انتخاب أعضاء المجالس المحلية في ضوء القضاء والفقه** ،القاهرة : دار النهضة العربية ، 1998 .

– محمد منير حجاب ، **إدارة الحملات الانتخابية** طريقك للفوز في الانتخاب،ط1، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2007،

– محمد زين العابدين عبد الفتاح, **مؤسسات المجتمع المدني الواقع والطموح نموذج أردني** ، الأردن : دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع .

– موريس دوفرجيه ، **الأحزاب السياسية** ، ترجمة علي مقلد ، ط3 ، بيروت : دار النهار للنشر ، 1980 .

– ناصر الشيخ علي ، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، فلسطين:المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2010.

– ناجي عبد النور ،**مدخل إلى علم الساسة**، الجزائر : دار العلوم للنشر والتوزيع،2007،

– نصر محمد عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي–النظرية–المنهج** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002 .

– ستيفين تانسي، نايجل جاكسون، **أساسيات علم السياسة**، ترجمة محي الدين حميدي ،ط1،سوريا : دار الفرقد،2016،ص107 .

– سيد عليوة وآخرون، **المدخل في علم السياسة**، الإسكندرية: مطبعة الجمهورية، 1999،

– سعيد السيد علي ، **المبادئ الأساسية للنظم السياسية وأنظمة الحكم المعاصرة** ، القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2007.

- سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية (أهميتها، نشأتها، نشاطها)**، القاهرة: مركز البحوث البرلمانية، جوان 2005 .
- سعاد الشرقاوي ، عبد الله ناصف ، **نظم الانتخابات في العالم وفي مصر** ، ط2، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1994
- عبدالحميد متولي وآخرون، **القانون الدستوري والنظم السياسية** الإسكندرية: منشاة المعارف، دون تاريخ .
- عبد الحليم الزيات ، **التنمية السياسية** ،الإسكندرية : دار المعارف ،1986 .
- عبد العزيز إبراهيم ،**السياسة بين النمذجة والمحاكاة**، الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث، 2004.
- عبد الغني بسيوني عبد الله ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، بيروت : الدار الجامعية ،1992 .
فيليب برو ، **علم الاجتماع السياسي** ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1998.
- علي الصاوي وآخرون ، **دليل عربي لانتخابات حرة ونزيهة** ، دون دار نشر ، 2005،
عمر حلمي فهمي، **الانتخاب وأثره في الحياة السياسية والحزبية**، دار الثقافة الجامعية : القاهرة،1988،
عمار بوضياف ، **الوجيز في القانون الإداري** ، ط2،الجزائر : جسور للنشر والتوزيع ، 2007
- صموئيل هنتنجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبود لندن: دار الساقي،1993.
- صموئيل هنتنجتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبدالوهاب علوب (الكويت: دار سعاد الصباح، 1993).
- ياسين ربوح ، الأحزاب السياسية في الجزائر : التطور والتنظيم ، الجزائر :دار بلقيس ، 2010 .
- ريتشارد .ل.كلاين وباتريك مولو ، **بناء الثقة في عملية تسجيل الناخبين** ، واشنطن : المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية ، 2001 .
- فؤاد عبد المنعم رياض ، **الجنسية في التشريعات العربية المقارنة** ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية 1975 .

ثانيا المذكرات والأطروحات :

– أحمد بنيني ، "**الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية** "، أطروحة دكتوراه دولة ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2006.

– رحالي محمد، **النخبة السياسية المحلية ومسالة التنمية**، مذكرة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران،2012.

– سعاد بن قفة ،"**المشاركة السياسية آليات التقنين الأسري نموذجا2005/1962**"،رسالة دكتورة، جامعة بسكرة علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع وتنمية، ،2012.

– طيفوري رحماني ، **بنية الأحزاب السياسية في الجزائر دراسة حالة حزب جبهة التحرير الوطني** ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2007.

– رائد فريد عثمان مقبل،"**اثر الانتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية 2009/2004**"،مذكرة ماجستير جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين بكلية الدراسات العليا في التخطيط والتنمية السياسية ،2014 ..

– نعيمة ولد عامر،"**المشاركة السياسية في الجزائر**"،مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، ،كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2001 .

عبد الرحيم سليم هاشم الشوبكي،" **دور حركة الشبيبة الطلابية في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين 2012،2004**"،مذكرة ماجستير جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين بكلية الدراسات العليا في تخطيط والتنمية السياسية ،2013 .

– فضيل حضري، **تشكل النخبة الدينية في الجزائر** ،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة تلمسان،2012–2013،ص57.

– وسام قويدر ،**واقع ممارسات الأحزاب السياسية في ولاية عين تموشنت** ،مذكرة ماجستير ،كلية الحقوق، جامعة وهران،2012–2013.

– توازي خالد ، **الظاهرة الحزبية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2006

– فضلون أمال، **استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام** ،مذكرة ماجستير ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية الاجتماعية,جامعة عنابة .

ثالثا : المجلات

– خيري عبد الرزاق جاسم، "العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول إلى دولة القانون"، **مجلة دراسات دولية** ،ال [1] ماجدة شاكر مهدي ،"الدول والمجتمع المدني"، **مجلة كلية الاداب**،العدد96،جامعة بغداد،2011 .

– محمد لمين لعجال أعجال ،" إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، **مجلة العلوم الإنسانية** ،جامعة بسكرة العدد12 نوفمبر 2007.

– فريدة مزياني ،" الرقابة علي العملية الانتخابية "، **مجلة الفكر** ، العدد 5، كلية الحقوق ، جامعة بسكرة .

– حسينة شرون ،" دور الإدارة في مراقبة العملية الانتخابية "، **مجلة الاجتهاد القضائي** ، العدد 06، جامعة بسكرة .

رابعا : الملتقيات

عمر فرحاتي ، "**النظام الانتخابي في الجزائر في ظل التعددية الحزبية**" ، ملتقي حول الهندسة الانتخابية والتنمية السياسية أيام 19– 20 ماي 2004 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة المسيلة .

خامسا المحاضرات :

– حتحوت نور الدين ، **محاضرات في مقياس: النظم السياسية المقارنة** ، جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2016 .

– كوري زهيرة ، **محاضرات في مقياس النظم السياسية المقارنة** ، جامعة البليدة 2 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2022.

– لزهر خشايمية ، **القانون الدستوري النظرية العامة للدولة والدساتير** ، محاضرات لطلبة القانون العام ، جامعة قالمة ، كلية الحقوق ، 2018 ، ص20 .

سادسا :المواقع الالكترونية

– مشروع إدارة الانتخابات وكلفتها ، **عمليات الاقتراع** ، متحصل عليه من الموقع www.ace project .org بتاريخ 2012/11/05

– مشروع إدارة الانتخابات وكلفتها ، **الإطار التشريعي** ، متحصل عليه من الموقع www.aceprogect.org بتاريخ 2011/08/15

2– المراجع باللغة الاجنبية

- David Easton , **The Current Meaning of Behavioralism**, in James Charles worth :ed, contemporary political analysis,(new yourk: Free press),1967,P 16-17

- David Miller . **The Blackwell Encyclopedia of Political Thought**, 7THed, ed , 2000 .UK: Oxford, p 390.
- Philippe Ardant، **Institution politiques et droit constitutional** ، Paris 2002 ،p206
- international Institute for democracy and electoral system **.la conception des Systems electoraux**. Stockholm.2002.p 07.
- Christophe broket .alain lancelot **.les systèmes électoraux de l'offre et critère de choix.** Strasbourg .2003.p06-
- Stina larsourd Rita tafrone .**designing for equality best –fit .medium fit and non favorable combination of electoral system** ،Stockholm : .IDEA 2008 p 05

- ed Michael .d boda .**revisiting free and faire election**. inter--parliamentary union .Genève .2004.p 49-
- center for democracy and election . **previous reference** .www election guid.org
- international fondation for electoral systems previous reference .www.ifes .com .

الموضوع	الصفحة
مقدمة	01
المحور الأول : المقارنة وأهميتها في دراسة الظاهرة السياسية	09-02
أولا: المقارنة	02
ثانيا : أهداف الدراسة المقارنة للظاهرة السياسية:	02
ثالثا : المراحل التي مر بها حقل السياسة المقارنة	04-03
رابعا: تطور دراسة النظم السياسية المقارنة	07-04
خامسا :شروط صحة المقارنة:	08-07
سادسا : المشاكل التي تعترض الدراسات السياسية المقارنة:	09-08
المحور الثاني : الظاهرة السياسية في الدراسات المقارنة .	24-09
أولا :نمط السلطة وطريقة ممارستها .	13-10
ثانيا : الدولة كظاهرة سياسية .	24-13
المحور الثالث : النظم السياسية المقارنة	30-24
أولا: مفهوم النظام السياسي	27-24
ثانيا: خصائص النظام السياسي	28-27
ثالثا : قدرات النظام السياسي:	30-29
المحور الرابع : معايير تصنيف الأنظمة السياسية	34-31
– أولا : التصنيفات التقليدية :	32-31
– ثانيا : التصنيفات الحديثة .	34-32
المحور الرابع : اقترابات ومداخل تحليل النظم السياسية	47-34
أولا– اقترابات المرحلة التقليدية :	40-35
ثانيا – اقترابات المرحلة السلوكية :	43-40
ثالثا : اقترابات ما بعد السلوكية .	47-43
المحور الخامس : العملية السياسية	56-47

– أولا :تعريف العملية السياسية	48-47
ثانيا :ركائز وشروط العملية السياسية	49-48
ثالثا : أنماط العملية السياسية	51-49
رابعا :عناصر العملية السياسية	56-51
المحور السادس : الأحزاب السياسية	73-56
أولا : الظاهرة الحزبية في النظم السياسية الحديثة .	58-56
ثانيا : مفهوم الأحزاب السياسية	61-58
ثالثا :تصنيف الأحزاب السياسية	67-62
رابعا : النظم الحزبية .	70-67
خامسا :أهمية ووظائف الأحزاب السياسية.	73-70
المحور السابع : المشاركة السياسية	85-74
أولا :مفهوم المشاركة السياسية	79-74
ثانيا :محتوى المشاركة السياسية	82-79
ثالثا :أساسيات المشاركة السياسية	85-83
المحور الثامن : العملية الانتخابية	104-86
أولا : الانتخاب	89-86
ثانيا : المراحل التي تمر بها العملية الانتخابية	103-89
– ثالثا : مرحلة ما بعد الانتخابات	104-103
المحور التاسع : النظم الانتخابية	125-105
أولا : مفهوم النظام الانتخابي	107-105
ثانيا : المبادئ الرئيسية التي توجه صياغة النظام الانتخابي	113-107
ثالثا : فئات الأنظمة الانتخابية	125-113
قائمة المصادر والمراجع	131-152